الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم
(دراسة وصفية تحليلية)

د. محمد كمال محمد جاد

مدرس النحو والصرف والعروض

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية

Email: dr.m_kamal1@yahoo.com

الملخص:

يختص هذا البحث بدراسة الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، استنادًا إلى خصيصة من أهم خصائص اللغة العربية، وهي الميل الشديد إلى التفريق والتخصيص، ويأتي هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. توضح المقدمة أهمية الدراسة وأهدافها، وأسباب اختيار موضوعها، ومشكلتها، وفرضيتها، وتساؤلاتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ويتناول التمهيد المقصود بدلالتي القلة والكثرة، كما يوضح خصيصة الميل إلى التفريق والتخصيص في اللغة العربية، أمَّا المبحث الأول فيرصد الفروق التركيبية للتفريق بين التقليل والتكثير، ويندرج تحته سبعة مطالب، فيضم استعمال أداة الشرط (إن) مقابل (إذا)، والتذكير مقابل التأنيث، والإحالة بضمير المؤنث جمعًا مقابل إفراده، والإحالة إلى الاسم الموصول المشترك بإفراد الضمير مقابل جمعه، واستعمال الاسم الموصول المختص المفرد مقابل الاسم الموصول المشترك، واستعمال اسم الموصول المشترك مقابل الاسم الموصول المختص الجمع، واستعمال (من التبعيضية) مقابل لفظ (كثير).

ويتناول المبحث الثاني الأضداد المعبرة عن التقليل والتكثير، فيتناول دلالة كلٍّ من (رب)، و(قد)، و(التنكير) بين التقليل والتكثير، أمَّا المبحث الثالث فيتناول الفروق الصرفية للتفريق بين التقليل والتكثير، ويندرج تحته خمسة مطالب، ويضم التعبير بالجمع السالم مقابل جمع التكسير، والتعبير بجمع القلة مقابل جمع الكثرة، واستعمال اسم الفاعل مقابل صيغة المبالغة، وحذف إحدى تاءي الفعل: تاء الفعل وتاء المضارعة مقابل إثباتهما، واستعمال صيغة (أفعل) مقابل صيغة (فعَّل)، وجاءت الخاتمة موضحة النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحيَّة: الفروق التركيبية، الفروق الصرفية، دلالة القلة، دلالة الكثرة، القرآن الكريم.

The Syntactic and Morphological Differences To differentiate between the Meanings of Fewness and Manyness in the Holy Quran (A Descriptive and Analytical Study)

Dr. Mohammed Kamal Mohammed Gad
Lecturer of Syntax and Morphology
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Menoufia University,
Arab Republic of Egypt
Email: dr.m_kamal1@yahoo.com

Abstract

This research is concerned with studying the syntactic and morphological differences to differentiate between the meanings of fewness and manyness in the Holy Quran, based on one of the most important characteristics of the Arabic language, which is the strong tendency towards differentiation and specialization. This research comes in an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion.

The introduction explains the importance of the study and its objectives, the reasons for choosing its topic, its problem, its hypothesis, its questions, its methodology, previous studies, and the research plan. The introduction deals with the intended meanings of fewness and abundance, and also explains the characteristic of the tendency towards differentiation and specialization in the Arabic language.

The first section monitors the syntactic and morphological differences to differentiate between the meanings of fewness and manyness, and includes the use of the conditional tool (إن) versus (إذا), the masculine versus the feminine, the reference to the feminine pronoun in the plural versus its singular, the reference to the common relative pronoun by singularizing the pronoun versus its plural, the use of the singular specific relative pronoun versus the common relative pronoun, and the use of the common relative pronoun versus the plural specific relative pronoun. The second section deals with the opposites that express fewness and manyness. The third section deals with the morphological differences between fewness and manyness. Finally, the conclusion came with the most important results.

Keywords: Syntactic differences, Morphological differences, Fewness , Manyness, the Holy Quran.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد ﷺ وعلى آله أجمعين، ورضي الله –تعالى– عن أصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد فإن من أهم خصائص اللغة العربية الميل إلى التفريق والتخصيص، وذلك في المستويات اللغوية الأربعة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، ولقد أشار نحاتنا–رحمهم الله– إلى بعض تطبيقات هذه الخصيصة، إذ ذكروا أن حق كل معنى من المعاني أن يوضع له حرف أو عدة حروف تعبر عنه(١)، ومن هنا جاءت تسمية الحروف في العربية بحروف المعاني، ولم تزل هذه الفكرة تراودني وتختمر في عقلي، فأردت أن أختبر هذه الخصيصة اللغوية خصيصة التفريق والتخصيص، مع القيام بمد فرضيتها لمجال أوسع من دائرة حروف المعاني وأبعد، فتساءلتُ: هل خصَّصت اللغة العربية بعض الأنماط التركيبية وبعض البنى الصرفية للتعبير عن معنى معين من المعاني التي قد يريد المتكلم التعبير عنها؟، وشرَعتُ أبحث عن دلالات معينة للتحقق من صحة هذا الفرض، فوقع اختياري على دلالتي التقليل والتكثير؛ وذلك أنهما من الدلالات التي لم يُعن النحاة القدماء كثيرًا بالحديث عنها في ثنايا كتبهم النحوية، اللهم إلا إشارات قليلة متناثرة هنا وهناك، وفي أبواب نحوية وصرفية محددة، كالحديث عن (رب) و(كم) الخبرية، وجموع القلة والكثرة، والتصغير، والواقع اللغوي يشهد أن هاتين الدلالتين قد حظيتا بأنماط تركيبية وبنى صرفية متعددة، يحاول هذا البحث استجلاءها وإيضاح ما يندرج تحتها من تفريعات وتشعبات، وقد اخترت القرآن الكريم مجالًا تطبيقيًّا لاستخراج هذه الأنماط التركيبية وهذه البنى الصرفية؛ لأن لغة القرآن الكريم هي المستوى الأعلى والأرقى للغتنا الخالدة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين النحو والدلالة؛ فهي تهدف إلى تتبع الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، كما أن هذه الدراسة توضح مظهرًا من مظاهر الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم.

أسباب اختيار الموضوع: تكاد المكتبة العربية تخلو من بحث يستقصي الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، كما أن الدراسات السابقة التي تتماس مع هذا البحث تقتصر على بيان استعمال بعض الأدوات للدلالة على التقليل أو التكثير.

(١) جاءت إشارة النحاة إلى ذلك في معرض حديثهم عن علة بناء اسم الإشارة التي هي الشبه المعنوي بحروف كان من حقها أن توضع لمعنى الإشارة، ولكنها لم توضع. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٣، ويقول أبو حيان الأندلسي في هذا الصدد:" الإشارة معنى من المعاني التي عبر عنها بالحروف، كالاستفتاح، والتنبيه، والترجي، والتشبيه، والنفي، وغير ذلك من المعاني؛ فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، لكن العرب لم تضع لها حرفًا يدل عليها". التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/٢١٤– ٢١٥، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/٧٧– ٧٨

إشكالية الدراسة: لم يهتم النحاة القدماء في كتب النحو التنظيرية ببيان الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين الدلالات المتضادة، ومنها دلالة التقليل ودلالة التكثير، فقد ركزوا جهودهم على بيان الأحكام النحوية المتعلقة بالعناصر البنائية للجملة الاسمية والجملة الفعلية، كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والمطابقة، والأوجه الإعرابية المحتملة للعنصر النحوي والجملة، وإنما ظهرت العناية بمبحث الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالة التقليل والتكثير في كتب إعراب القرآن وكذا التفاسير التي تعنى بشكل كبير ببيان إعراب القرآن وبيانه، وتعمد هذه الدراسة عمدًا إلى الغوص في هذه المصادر القيمة لاستجلاء مظاهر هذه الظاهرة النحوية.

فرضية الدراسة: يفترض البحث أن ثمة أنماطًا تركيبية تدل على التقليل في مقابل أنماط تركيبية أخرى تدل على التكثير، وأن الأمر ذاته ينطبق على البنى الصرفية، وأن الأمر في هذه التفرقة مرتبط تمام الارتباط بالقرائن والسياقات، وأن النص القرآني المعجز يُعَدُّ نموذجًا لُغويًّا مثاليًّا فائق الدقة بل معجزًا في هذا الميدان.

تساؤلات الدراسة: تنبني تساؤلات هذه الدراسة على حقيقة أن القرآن الكريم هو المعجزة البيانية الخالدة إلى يوم الدين، وأنه لا تنقضي عجائبه، ولا تنتهي فرائده وفوائده، فتحاول الدراسة الإجابة عن تساؤلات رئيسة ثلاثة، وهي:

التساؤل الأول: هل ثمة فروق تركيبية وفروق صرفية يوظفها النص القرآني للتفريق بين ما يُراد تقليله وما يُراد تكثيره؟
التساؤل الثاني: ما طبيعة الفروق التركيبية الواردة في القرآن الكريم للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة ؟ وما آراء النحاة والمفسرين فيها من وجهة النظر النحوية الدلالية؟، وكيف يمكن الترجيح بين آرائهم في ضوء السياق القرآني؟
التساؤل الثالث: ما طبيعة الفروق الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وما آراء النحاة والمفسرين فيها؟، وكيف يمكن الترجيح بين آرائهم المتعددة في ضوء السياق القرآني؟

منهج الدراسة:

اتبعت في هذا البحث **المنهج الوصفي التحليلي**، وقد كان بدء تتبع الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في كتب النحو التنظيرية، لكن الاعتماد الأكبر بعد ذلك كان على كتب معاني القرآن وإعرابه، والتفاسير، وخاصة التفاسير التي كان أصحابها نحاة في المقام الأول والتفاسير التي أَوْلَى أصحابها التحليل النحوي الدلالي عناية كبيرة، كمعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، وإعراب القرآن، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس، وتفسير الكشاف الزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، كما اعتمدت على الكتب التي عُنيت ببيان الفروق الدلالية بين متشابهات القرآن الكريم، مثل: أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، للكرماني، وباهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، للنيسابوري، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي.

الدراسات السابقة :

لا يوجد –في حدود علمي واطلاعي– دراسة سابقة أفردت الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم بالبحث والدراسة، غير أنه هناك دراسات تتماس مع بعض أجزاء الدراسة الحالية، ويمكن عرض مباحث هذه الدراسات وأهم نتائجها ليتبين الفارق بينها وبين الدراسة الحالية على النحو التالي:

❖ **أدوات التقليل والتكثير في العربية (دراسة دلالية نحوية)، عماد محمد محمود البخيتاوي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق،١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.**

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الأدوات ترتبط دلاليًا بمبدأ (التقليل والتكثير)، من جهتي الدلالة والأحكام النحوية، وحاولت حسم دلالة الأدوات المختلف في دلالتها، فضلًا عن معرفة أحكامها النحوية بدقة والوقوف على أصح التراكيب فيها، وقد بلغ مجموع هذه الأدوات خمس عشرة أداة، واختص الفصل الأول بدراسة (كنايات العدد)، وهي: (كم، وكذا، وكأين) من جهة التأصيل والعمل والدلالة، وتناول الفصل الثاني الأدوات المتصلة بـ (ما)، وهي على قسمين: حروف، وهي (إنما، بما، مما)، وأفعال، وهي: (قلما، وقصرما، وطالما، وكثرما)، في حين اختص الفصل الثالث بدراسة أدوات متفرقة، فعرض اختلاف النحاة بخصوص (رب، وقد) في تردد دلالتهما بين التقليل والتكثير، واختلاف النحاة بخصوص (لو، وإلا، وكلا) في أصل دلالتهما على التقليل لا في التردد بين المعنيين، وتوصل الباحث إلى أن السياق هو الفيصل في تحديد دلالة الأدوات، فلا يمكن تحديد دلالة أي أداة بمعزل عن سياقها، كما أن الدلالات التي قالها النحويون هي نتيجة استظهارهم للنصوص الفصيحة، كذلك أوضح الباحث أنه كان للذوق الخاص والفهم الشخصي للنحوي أثر في توجيه النصوص نحو هذه الدلالة أو تلك.

❖ **أثر تذكير الفعل وتأنيثه في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة (دراسة تحليلية لنماذج من الأفعال القرآنية)، إيمان شعبان جودة البحيري، المجلة العلمية بكلية الآداب– جامعة طنطا، المجلد ٢٠٢٥م، العدد ٥٨، يناير ٢٠٢٥م.**

تناول هذا البحث الدواعي الدلالية لتذكير الفعل وتأنيثه داخل التركيب اللغوي، وبيان دور الفعل في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة، ويسلط الضوء على تلك اللمحة الدلالية التي تقودنا إلى الزيادة أو القلة العددية للفاعل، مستنيرًا بآراء اللغويين وإشارات المفسرين؛ وقد اعتمد هذا البحث على جملة من المصادر خاصة كتب علوم القرآن، وجاء البحث في تمهيدٍ تناول حد القلة والكثرة عند النحاة، ومفهوم تذكير وتأنيث الفعل، وعلامات تأنيث الفعل، وقامت الباحثة من خلال مباحث ثلاثة (تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع السالم، وتذكير الفعل وتأنيثه مع جمع التكسير، وتذكير الفعل وتأنيثه مع شبه الجمع: اسم الجمع، واسم الجنس الجمع) بعرض نماذج من الأفعال القرآنية وتحليلها بُغية الوقوف على الأثر الدلالي لتذكير الفعل وتأنيثه في الدلالة على القلة والكثرة.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أهمها أن نحاتنا لم يغفلوا ذلك البعد الدلالي حال تذكير الفعل وتأنيثه، وأن حديثهم عن جواز التذكير والتأنيث مما يُعْتنَى فيه بدلالات الأفعال مع الجموع باعتبار السياقات المتباينة التي دخلت فيها يعكس وعيهم بهذا النوع من الدلالة الذي يُحْتفَى فيه بدلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة.

❖ **(رُبَّ) بين التقليل والتكثير: دراسة في النحو والدلالة، كمال سعد أبو المعاطي، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الإصدار الرابع، المجلد ١٢، العدد ٢٢، ٢٠٠٤م.**

تناول هذا البحث (رب) من خلال ثلاثة محاور، وهي: (رب) بين الاسمية والحرفية، والخصائص التركيبية لـ(رب)، ودلالة (رب)، وقد أثبت البحث أن (رب) حرف من حروف المعاني يختص بعدة خصائص تركيبية لا يمكن فهمها وبيان وجه الصواب فيها والاستفادة منها إلا بالنظر إليها على ضوء ما تتكون منه الجملة العربية وما يحكم بناءها من أنظمة وقواعد تؤثر فيها وتؤثر في الخصائص التركيبية لكل عنصر من عناصر تكوينها.

وأوضح البحث في نتائجه أن السبب وراء اختلاف النحاة في معنى (رب) ودلالتها يرجع إلى أمرين، أحدهما: اختلافهم في فهم النصوص الواردة عن سيبويه، والثاني: كثرة ما ورد لـ(رب) من شواهد تعدد فيها معناها، وأكد البحث أن لـ(رب) عدة معان، قد تبدو في بعض الأحيان متباينة، كإفادتها القلة أو الكثرة، إلا أن النظر إليها في ضوء السياقات التي ترد فيها وما يحيط بها من ظروف وملابسات يجعل من السهل ترجيح معنى على آخر.

❖ **التقليل والتكثير في العربية: دراسة نحوية تطبيقية، عزة علي الشدوي الغامدي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ.**

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة أهم الأدوات التي نص النحويون أو ألمحوا إلى إفادتها التقليل والتكثير أو إفادتها الدلالتين معًا، وهي: (رب، وقد، وما، ومن، وإنما)، وبعض الأدوات الأخرى مثل (ولو)، و(كم) الخبرية والاستفهامية، و(كأين). وتناول الفصل الثاني: مظاهر التقليل والتكثير في الأبواب النحوية، وهي: المفرد والمثنى والجمع، والتعريف والتنكير، والمبتدأ والخبر، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والإضافة، والنعت، والعطف، والشرط، والعدد وكناياته. وتناول الفصل الثالث: دلالة التقليل والتكثير في السياق، واختص بدراسة الأدوات والتراكيب التي تضمنها الفصلان الأول والثاني من خلال السياق: سياق الشرط، والأمر، والنهي، والنفي، والنداء.

وقد اتسعت دلالة التقليل والتكثير في هذا البحث فشملت: المبالغة، والعموم والشمول، والاستغراق، والاستقصاء، والاستيعاب، والتعظيم، والتحقير، والبعضية، وهذا من الأسباب التي أدت إلى ابتعاد هذا البحث عن مجراه الذي اختطه الباحث له، فعنوان البحث يدل على تخصيص الباحث إياه بدلالتي التقليل والتكثير، إلا أن الباحث أفاض داخل البحث كثيرا في الحديث دلالات أخرى، أزعمني منصفًا إن قلت: إنها تقترب أحيانًا على ريب وتشكك من دلالة التقليل والتكثير، وتبتعد عنهما بجلاء في أحايين أخرى كثيرة، وهذا يمثل فارقا جوهريا بين هذه الدراسة والدراسة

الحالية؛ فقد أخلصت الدراسة الحالية موضوعها وتحليلها ونماذجها لهاتين الدلالتين فقط، كما أن دراستي الحالية لا تجمع كل ما يدل على تقليل أو تكثير، بل إنها تعُنى بالظواهر التركيبية والصرفية التي تنطوي في اختلاف صورها على اختلافٍ في الدلالة المقصودة بين التقليل والتكثير.

وتمثلت نتائج هذه الدراسة السابقة في أن (رب) في غالب استعمالاتها تأتي لتحقيق ما يندر وجوده، أو ينعدم وجود مثيل له، أو ما يخالف العادة والمألوف والمتوقع، كما تأتي فيما ظاهره التناقض وعدم التناسب، أو فيما يستغرب، وكلها أمور ارتبطت بالقلة والندور، وأوضح الباحث أن التحقيق لا يكاد يفارق (رب) حتى مع استعمالاتها الأخرى، وأن شواهد النحويين في (رب) انتقائية؛ إذ يورد كل نحوي ما يظنه يوافق مذهبه فيها، كما تأتي (رب) للتوقع، وقد أثبتت الدراسة أن النحويين أنفسهم يدخلون (رب) على المضارع في تعبيراتهم، وهو ما رفضوه، وأنها أيضًا تأتي للشك واحتمال أن يقع أو لا يقع، كذلك تدل على تكرار حدوث الفعل على سبيل العادة، وأن (رب) في الموضع الوحيد التي وردت فيه في القرآن الكريم تفيد التوقع المراد به التخويف والتهديد، وفي تلك المرة توقف النحويون والمفسرون وقوفًا طويلًا، وذهبوا في تأويلاتهم كل مذهب، وأنه لو وردت (رب) في القرآن الكريم لآل الخبر القرآني عند النحاة إلى تقليل وتكثير فحسب.

وأوضحت هذه الدراسة أيضًا أن التقليل والتكثير معنًى كميٌّ، وأنه لما كانت أغلب الموجودات قابلة لحساب الكم فإن النحويين لم يجدوا صعوبة في إقحام إحدى الدلالتين فيما تدخل فيه (رب)، ولا سيما أن (رب) تفتقد الدلالة المعجمية على التقليل أو التكثير؛ إذ إن أصلها الاشتقاقي لا يمكن القطع به، وأوضحت الدراسة أنه إنما يحسن النظر إليها على أنها وحدة لغوية واحدة تفيد تأكيد الأمور والأحداث توطئة للنهي عنها أو الأمر بها، أو التعليل لها، وللتأكيد والإثبات بعد النفي، أي: ترد لإثبات ما يخالف أمرًا مذكورًا قبلها في سياق النفي، وقد استحسنت هذه الدراسة استعمال مصطلح المناقضة له، وكذلك أوضحت الدراسة أن (ممَّا) في تعبير (ممَّا أفعل) أو (ممَّا أن أفعل) ينبغي النظر إليها على أنها وحدة لغوية واحدة، تفيد استمرارية الحدث على سبيل الطبيعة أو العادة، ولا دلالة فيها على تقليل أو تكثير، إلا من حيث كون الاستمرارية ضربًا من الكثرة، كما أوضحت أن (ولو) أداة تفيد استقصاء وتعميم الأحوال والاحتراس من توهم وجود حالة مثلى يمكن أن يتحقق فيها الحدث، كما أوضحت أن (وإن) تفيد ما تفيده (ولو) من استقصاء وعموم، وأن البعضية في (من التبعيضية) يقصد بها نفي الكلية لا إخراج قليل من كثير، وأن (أل) في فاعل نعم وبئس عهدية لا جنسية، وأن النكرة في سياق النفي والشرط قد تعم وقد لا تعم بحسب القرائن. وتوضح هذه النتائج التي أطلت في سردها مدى الاختلاف الكبير بين طبيعة هذه الدراسة وجوهرها وطبيعة الدراسة الحالية وجوهرها، فهي لا تعني بالفروق التركيبية التي وظفها القرآن الكريم للتفريق بين هاتين الدلالتين، فهي تطوف مع كل ما ألمح النحاة إلى أنه قد يدل على التقليل أو التكثير بغية الفصل في دلالته التي قد تبعد تمامًا عن هاتين الدلالتين.

خطة البحث:

يأتي هذا البحث في مقدمةٍ توضح أهميته وأهدافه وأسئلته ومنهجه والدراسات السابقة، وتمهيدٍ يتناول مصطلحات العنوان وقضاياه، وثلاثةِ مباحث يندرج تحت كلٍّ منها عدة مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول: الفروق التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة، ويندرج تحته سبعة مطالب:

المطلب الأول: استعمال أداة الشرط (إن) مقابل (إذا).

المطلب الثاني: التذكير مقابل التأنيث، ويندرج تحته الأنماط التالية:

١. تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث مقابل تأنيثه.

٢. الإحالة باسم الإشارة المذكر مقابل اسم الإشارة المؤنث.

٣. الإحالة إلى اسم الجنس الجمعي بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث.

٤. الإحالة إلى جمع التكسير بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث.

المطلب الثالث: الإحالة بضمير المؤنث جمعًا مقابل إفراده.

المطلب الرابع: الإحالة إلى الاسم الموصول المشترك بإفراد الضمير مقابل جمعه.

المطلب الخامس: استعمال الاسم الموصول المختص المفرد مقابل الاسم الموصول المشترك.

المطلب السادس: استعمال الاسم الموصول المشترك مقابل الاسم الموصول المختص بالجمع.

المطلب السابع: استعمال (من التبعيضية) مقابل لفظ (كثير).

المبحث الثاني: الأضداد المعبرة عن التقليل والتكثير، ويندرج تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (رب) بين التقليل والتكثير.

المطلب الثاني: (قد) بين التقليل والتكثير.

المطلب الثالث: (التنكير) بين التقليل والتكثير.

المبحث الثالث: البنى الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة، و ويندرج تحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: استعمال الجمع السالم مقابل جمع التكسير.

المطلب الثاني: استعمال جمع القلة مقابل جمع الكثرة.

المطلب الثالث: استعمال اسم الفاعل مقابل صيغة المبالغة.

المطلب الرابع: حذف إحدى تاءي الفعل المضارع المبدوء بتاءين مقابل إثباتهما.

المطلب الخامس: استعمال صيغة (أفعل) مقابل صيغة (فعَّل).

ثم جاءت الخاتمة توضح نتائج الدراسة.

التمهيد:

يوضح هذا التمهيد بشيء من التفصيل المقصود بدلالة القلة ودلالة الكثرة؛ فإن قوام هذا البحث هو استجلاء الفروق التركيبة والصرفية التي تهدف إلى تحقيق هاتين الدلالتين والتفريق بينهما، كما يؤكد هذا التمهيد أن الميل إلى التفريق والتخصيص يعد من الخصائص الأصيلة للغتنا العربية، وأن هذه الخصيصة اللغوية تظهر بجلاء في المستويات اللغوية الأربعة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، بل إننا نجد تطبيقاتها كذلك في الرسم الإملائي، والرسم العثماني الخاص بكتابة المصحف الشريف.

أولًا: دلالة القلة والكثرة

يقصد البحث بدلالة القلة قلة وقوع الحدث المستفاد معناه من التركيب أو ندرة حدوثه أو ضعف احتماليته، وتصل هذه القلة والندرة أحيانًا إلى حد النفي، وكذلك قد يكون التقليل كميًّا، وأقصد به قلة عدد ما أُسنِد إليه الحدث في الجملة، وقد يكون زمنيًّا بمعنى أن الحدث قد تم في مدة زمنية قصيرة، أمَّا دلالة الكثرة فيقصد البحث بها كثرة وقوع الحدث، وكثرة تكراره، وقوة احتماليته، وأحيانًا يعلو الأمر إلى مرتبة اليقين، وكذلك قد يكون التكثير كميًّا، فيفيد كثرة العدد، وقد يكون زمنيًّا بمعنى أن الحدث قد تم على مُكث وتمهل.

ثانيًا: خصيصة ميل العربية إلى التفريق والتخصيص

تُعدُّ **خصيصة الميل إلى التفريق والتخصيص** من أهم خصائص اللغة العربية، وتنطبق هذه الخصيصة على المستويات اللغوية الأربعة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، ففي **المستوى الصوتي** نجد أن أصوات العربية" موزعة على مدارج النطق توزيعًا واسعًا شاملًا لكل نقاطه ومواضعه ... وأسلوب هذا التوظيف وطريق هذا الاستغلال يؤديان حتمًا إلى **فروق صوتية مميزة** ... ويرتبط بهذا التوظيف لجهاز النطق في العربية أمور أخرى تضاف إلى جملة الخواص الصوتية للغة العربية، من ذلك مثلًا أن جملة كبيرة من أصوات هذه اللغة يقع بعضها من بعض موقع **التقابل أو التناظر**. فهناك نلمح أن بعض الأصوات تصدر عن مخرج نطقي واحد، ولكنها –على الرغم من اشتراكها في هذه الدائرة– **تختلف فيما بينها بسمة أو بأخرى تجعل كل واحد منها صوتًا مستقلا**، له دور في تركيب المقطع أو الكلمة، وفي دلالة هذه الكلمة ووظيفتها[١]".

(١) دراسات في علم اللغة، ص١٩٣-١٩٥

وفي **المستوي الصرفي** نجد أن اللغة العربية تميل إلى التفريق بين الصيغ الصرفية المختلفة في الدلالة، فتفرق بين المفرد والمثنى والجمع، فتجعل للمثنى الألف والنون، والياء والنون، ولجمع المذكر السالم الواو والنون، والياء والنون، وكذلك تفرق العربية بين نوعي جمع التكسير، فتخصص صيغًا للدلالة على القلة وتجعل سائر الصيغ للدلالة على الكثرة، وتفرق كذلك بين المذكر والمؤنث، فلتأنيث المذكر تلحقه في العربية علامة من علامات التأنيث: تاء التأنيث، أو ألف التأنيث المقصورة، أو ألف التأنيث الممدودة، وكذلك تفرق العربية بين أبنية المشتقات المختلفة للتفريق بين الدلالات المختلفة، فعلى سبيل المثال تفرق العربية بين اسم الفاعل الدال على المعنى العارض المتجدد، والصفة المشبهة الدالة على الثبوت والدوام، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش مفرقًا بينهما:" هذه الصفات، وإن كانت من أفعال ماضية، إلا أن المعنى الذي دلت عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن "الحسن" و"الكرم" معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجودًا في زمن الإخبار... فإن قصد الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: (هذا حاسنٌ غدًا) أي: سيحسن، و(كارمٌ الساعة)، ومنه قوله –تعالى–: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هُود : ١٢] ، أي: بلغ ما أنزل إليك بصدر فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم. وعدل عن (ضيق) إلى (ضائق)؛ ليدل على أنه ضيق عارض في الحال غير ثابت ... وعلى هذا تقول: (زيد سيدٌ جوادٌ)، تريد أن السيادة والجود ثابتان له. فإذا أردت الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ قلت: (سائدٌ)، و(جائدٌ)[١]".

وفي **حقل الضمائر وتقسيماتها وأسماء الإشارة وتقسيماتها** نجد أن اللغة العربية وحدها من بين أخواتها من اللغات السامية هي التي انفردت بتخصيص ضمير للمخاطَبَيْنِ (الضمير المنفصل: أنتما، والضمير المتصل: كما)، وتخصيص ضمير للغَائِبَيْنِ (الضمير المنفصل: هما، والضمير المتصل: هما)؛ إذ تُظهر المقارنة التي أجراها علماء علم اللغة المقارن –وفي مقدمتهم سباتينو موسكاتي SabatinoMoscati وآخرون– بين اللغات السامية أن الضمير المنفصل (أنتما) لا يستعمل له مُناظِر في: الأكدية، والأوغاريتية، والعبرية، والسريانية، والأثيوبية؛ فالعربية وحدها هي التي أفردت للمخاطبين المثنى صورة تعبر عنه، وكذلك نجد أن الضمير المتصل (كما) ليس له صورة تعبيرية في سائر اللغات السامية عدا الأوغاريتية التي تستعمل الضمير (km–) استعمالًا مشتركًا بين المخاطبَيْنِ والمخاطبِينَ دونما تمييز، كما تظهر المقارنة ذاتها أن الضمير المنفصل (هما) لا تستعمله بصورته هذه المميزة عن سائر الضمائر من اللغات السامية إلا اللغة العربية[٢]، وهذا يدل على ميل اللغة العربية إلى التفريق والتخصيص، وأنها أكثر اللغات السامية حرصًا على ذلك.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤– ١٠٩، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٧٦٩/٦، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩٩/٤، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٤٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٤٥/٢

(٢) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص ١٧٢–١٨٠

وإذا تأملنا أيضًا الضمائر في اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية فسنجد أنها لا تفرق ولا تخصص بين صور الضمير باعتبار أحوال الخطاب والغيبة بالقدر الذي فعلته العربية، وكذلك في حقل أسماء الإشارة تنفرد العربية وحدها من اللغات السامية بوضع اسمي إشارة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث (ها/ذان- ها/تان) (١).

وفي **المستوى التركيبي** تتجلى خصيصة التفريق والتخصيص في ظاهرة الإعراب التي تعد وظيفتها الأساسية التفريق بين المعاني التركيبية المختلفة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وتتضح أهمية التفريق في المستوى التركيبي (الإعراب) في فهم الجمل المتحدة في ظاهرها المختلفة في توظيف عناصرها البنائية التركيبية والدلالية، نحو: ما أجملَ زيدًا!، وما أجملُ زيدٍ؟، وما أجملَ زيدٌ. وفي هذا الصدد يقول أبو البركات الأنباري:" الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًى، وهو **الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض**، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك(٢)".

وكذلك نجد العربية على **المستوى الدلالي** تفرق بين المتشابهات الدلالية، فهي تفرق -على سبيل المثال- "بين المثل، والشبه، والعديل، والنظير، وما يخالف ذلك من: المختلف، والمتضاد، والمتنافي وما يجري مع ذلك(٣)".

وقد التفت المستشرق الألماني برجشتراسر Bergsträsser إلى تلك الخصيصة في أثناء مقارنته بين اللغة العربية واللغات السامية، فبعد أن ذكر مجموعة من الخصائص التي تميز العربية عن سائر اللغات السامية، خص بالذكر خصيصة الميل إلى التفريق والتخصيص بقوله: " وممَّا يزيدها تميزًا عن سائرها: تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين؛ إحداهما: اقترانها بالأدوات نحو: (قد فعل) و(قد يفعل) و(سيفعل)، وفي النفي: (لا أفعل) بخلاف: (ما فعل)، و(لن يفعل) بخلاف:(لا يفعل)، و(ما يفعل). والأخرى: تقديم فعل (كان) على اختلاف صيغه، نحو: (كان قد فعل)، و(كان يفعل)، و(سيكون قد فعل) إلى آخر ذلك. فكل هذا ينوع معاني الفعل، تنوعًا أكثر بكثير، مما يوجد في أية لغة كانت، من سائر اللغات السامية ... وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها، فهي أبدًا تؤثر المعين المحدود على المبهم المطلق، **وتميل إلى التفريق والتخصيص، فاللغة العربية أكمل اللغات السامية وأتمها في هذا الباب(٤)**".

(١) ينظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص ١٨٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٩/١، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٥/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٨/١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧٠/١

(٣) الفروق اللغوية، ص ١٥٣

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ص ٩٨-٩٩

وقد استثمر بعض اللغويين المحدثين من أساتذتنا الأجلاء هذه الخصيصة لرفع الخلط والتداخل الملحوظ في بعض الأبواب النحوية والصرفية، فها هو ذا الأستاذ الدكتور تمام حسان يدرس أزمنة الفعل في اللغة العربية مستثمرًا هذه الخصيصة، فيخرج بنتائج جديدة تمامًا عمَّا قرره القدماء في هذا الباب(١)، وها هو ذا الأستاذ الدكتور مفرح سعفان يدرس جموع التكسير في مدونات الصرف العربي، في ضوء هذه الخصيصة اللغوية؛ فيقدم لنا رؤية جديدة لقواعد أبنية صيغ جموع التكسير، ورؤية جديدة لتفسير الشواذ التي كثرت كثرة ملحوظة ومفرطة في هذا الباب الصرفي(٢).

وجديرٌ بالذكر أيضًا أن التفريق بين دلالتي القلة والكثرة له شواهده أيضًا في الرسم العثماني للمصحف الشريف؛ إذ لجأ كتاب الرسم العثماني إلى كتابة الكلمة الواحدة أحيانًا بطريقتين مختلفتين؛ لاختلاف السياق واختلاف الدلالة بين القلة والكثرة، ومن أمثلة ذلك رسم كلمة (اتبعني)؛ ففي قوله –تعالى–: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يُوسُف: ١٠٨] كتبت (اتبعني) بإثبات الياء دلالة على كثرة الذين اتبعوا النبي ﷺ وكثرة من يدعو إلى الله على بصيرة، بينما في قوله –تعالى–: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ﴾ [آل عِمْرَان: ٢٠] كتبت (اتبعن) بحذف الياء للدلالة على قلة الذين أسلموا وجوههم لله، فإن " أسلموا وجوههم لله، تعني: أخلصوا عبادتهم لله، والإخلاص لله هو أعلى درجات العبودية. وبما أن المخلصين لله، والذين لا يراؤون في عبادتهم والاتباع هم قلة جدًّا؛ جاء بكلمة (ومن اتبعن) بدون ياء مقارنة بكلمة (اتبعني)، فالياء تدل على الكثرة (زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى)...، وإذا قارنَّا هذه الآية مع الآية (١٠٨) من سورة يوسف رأينا كلمة (اتبعني) جاءت في سياق الدعوة، فهناك الكثير من الدعاة، ولذلك قال: (من اتبعني)، ومنهم من هو مخلص، أو غير مخلص، أما المخلصون لله (إسلام الوجه) فهم القلة؛ ولذلك استعمل (اتبعن)(٣)".

ومن شواهد ذلك أيضًا رسم كلمة (بقية)، فقد رسمت بالتاء المفتوحة في قوله –تعالى–: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾﴾ [هُود: ٨٦]، بينما رسمت بالتاء المربوطة في قوله –تعالى–: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٤٨]، وقوله –تعالى–: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾﴾ [هُود: ١١٦].

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥– ٢٥٦

(٢) ينظر: جموع التكسير في القرآن الكريم، رؤية جديدة في قواعد الصيغ وتفسير الشواذ، د. مفرح السيد سعفان، دار بلنسية للنشر والتوزيع، شبين الكوم، المنوفية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

(٣) تفسير القرآن الثري الجامع ٥٤/٣

وبتأمل سياقات هذه المواضع يتضح "أن التاء المفتوحة أو المبسوطة جاءت في سياق الكثرة؛ أي: تشير إلى الكثرة، وأما التاء المربوطة جاءت في سياق القلة أو تشير إلى القلة[١]". ففي الآية الأولى يدل السياق على أن كلمة (بَقِيَّتُ) الواردة على لسان الملك تدل على الكثرة؛ فهي" تشمل البقية من الخير في الدنيا والآخرة، أي: ما أبقى اللَّهُ لكم من الحلال بعد إيفاء الكيل والوزن خير مما حرمه عليكم من البخس، ورزقه وثوابه الباقي في الآخرة على ما أحله لكم خير، ورحمته أوسع لكم[٢]"، وفي الآيتين الأخريين رسمت (بقية) بالتاء المربوطة دلالة على القلة.

وقد اتجه علماء اللغة العربية كذلك إلى التفريق والتخصيص في الرسم الإملائي، فعلى سبيل المثال تُرسم الألف الفارقة بعد واو الجماعة؛ تفريقًا بينها وبين الواو الأصلية وواو جمع المذكر السالم، وكذلك ترسم الواو الفارقة في كلمة (عَمْرو)؛ تفريقًا بينها وبين (عُمَر)، وكذلك يفرق الرسم الإملائي بين (الَّذين ، واللَّذين) للتفريق بين الجمع والمثنى، وكذلك نلحظ التفريق في رسم الهمزة المتوسطة (علماؤُنا، علماءَنا، علمائِنا) للتفريق بين حالاتها الإعرابية، فترسم الهمزة في هذه الكلمة وأشباهها على الواو في حالة الرفع، وعلى السطر في حالة النصب، وعلى الياء في حالة الجر، وكذلك نجد أن (ما) الاستفهامية تحذف ألفها إذا دخل عليها حرف جر بخلاف (ما) الموصولة.

(١) تفسير القرآن الثري الجامع ١٠٧/٢ و٨١/١٢، وقد ذهب بعض علماء الرسم العثماني إلى أن التاء تمد ولا تقبض في الاسم المفرد المضاف إذا كان مقتضاها فعلًا وأثرًا ظاهرًا في الوجود"، يقول ابن البناء المراكشي:" باب مد التاءات وقبضها: وهذا جاء في الاسم المفرد المضاف الذي فيه علامة التأنيث، وذلك أن هذه الأسماء لمَّا كانت يلازمها الفعل صارت تعتبر اعتبارين: أحدهما من حيث هي أسماء وصفات فهذا تقبض فيه التاء. والثاني من حيث يكون مقتضاها فعلًا وأثرًا ظاهرًا في الوجود. فهذا تمد فيه التاء كما تمد في: قالت: وحقت. و"جهة" الفعل والأثر ملكية ظاهرة، وجهة الاسم والصفة ملكوتية باطنة ... ومن ذلك (بَقِيَّتُ اللهِ) فقد مدت تاؤه؛ لأنه بمعنى ما يبقى في أموالهم من الربح المحسوس؛ لأن الخطاب إنما هو فيها من جهة الملك". عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل ص١٠٩-١١٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة ص٢٠٨، وتفسير الطبري ٥٤٤/١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٢/٣، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٨٠/٢، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٣٤/١٤، والهداية الى بلوغ النهاية ٣٤٥١/٥، والتيسير في التفسير للنسفي ٢٥٢/٨، وتفسير الكشاف ٤١٨/٢، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٣٨٦/١٨، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٩/ ٨٦، والبحر المحيط ١٩٦/٦

المبحث الأوَّل
الفروق التَّركيبيَّة للتَّفريق بين دلالتي القلة والكثرة

توظف اللغة العربية مجموعة من الفروق التَّركيبيَّة للتَّفريق بين دلالتي القلة والكثرة، ولا شك أن هذه الفروق التركيبية الدلالية تتكئ على مجموعة القرائن والسياقات المحيطة بها، إلا أن هذا لا يسلبها دورها في التفريق الدلالي، ولا يجعل القرائن والسياقات هي وحدها المفيدة لتمايز الدلالات، فإن الصورة التركيبية مع كثرة الاستعمال اللغوي بصفة عامة، أو كثرة استعمالها في إطار نص محدد، ترتبط بدلالة معينة تنعكس صورتها بمجرد استعمال النمط التركيبي المصاحب لها، ويوضح هذا المبحث مجموعة من الفروق التركيبية التي تمايز بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، ويمكن عرضها على النحو التالي:

المطلب الأول: استعمال أداة الشرط (إن) مقابل (إذا).

إن المتأمل في سياقات استعمال (إن الشرطية) في القرآن الكريم يجد أنها تدل على التقليل؛ إذ تدل على قلة وقوع فعل الشرط أو ندرة حدوثه أو ضعف احتماليته، وقد تصل هذه القلة إلى حد النفي في بعض مواضعها، وذلك بخلاف (إذا الشرطيَّة) التي تدل على كثرة حدوث فعلي الشرط وجواب الشرط بعدها، وأحيانًا يعلو الأمر معها إلى مرتبة اليقين، وقد أوضح الإمام السيوطي السياقات التي ترد فيها (إن) و(إذا) بقوله:" تختص (إذا) بدخولها على المتيقن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف (إن) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم النادر؛ ولهذا قال –تعالى–: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المَائِدَة: ٦] ، ثم قال –تعالى–: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المَائِدَة: ٦] ، فأتى بـ(إذا) في الوضوء؛ لتكرره وكثرة أسبابه وبـ(إن) في الجنابة؛ لندرة وقوعها[(١)]".

وقد جَمَعَتْ بعضُ آيات القرآن الكريم بين أداتي الشرط (إذا)، و(إنْ)، ويتضح من هذه المواضع بجلاء لا ريب معه أن (إذا) تستعمل مع الكثرة، بينما تستعمل (إن) مع القلة، ومن هذه الآيات قوله –تعالى–:﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأَعْرَاف: ١٣١]، ويقول الزمخشري في تفسير هذا التغاير في أداة الشرط:" فإن قلت: كيف قيل: فإذا جاءتهم الحسنة بـ(إذا) وتعريف الحسنة، وإن تصبهم سيئة بـ(إن) وتنكير السيئة؟ قلت: لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه. وأمَّا السيئة فلا تقع إلا في الندرة، ولا يقع إلا شيء منها، ومنه قول بعضهم: قد عددت أيام البلاء، فهل عددت أيام الرخاء؟[(٢)]"، وجاءت عبارة ابن جُزَي واضحة في تفسير هذا التباين في استعمال أداة الشرط، فقد علل ذلك بأن " وقوع الحسنة كثير، والسيئة وقوعها نادر[(٣)]"، وكذلك

(١) الإتقان في علوم القرآن ١٧٨/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٥

(٢) تفسير الكشاف ١٤٤/٢–١٤٥، وينظر: البحر المحيط ١٤٧/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٢٧/٥، واللباب في علوم الكتاب ٢٧٦/٩، والبرهان في علوم القرآن ٢٠١/٤، والإتقان في علوم القرآن ١٧٩/٢، ومعاني النحو ٧٣/٤.

(٣) تفسير ابن جُزَي (التسهيل لعلوم التنزيل) ٢٩٩/١

ينص الإمام الزركشي على أنه "جيء بـ(إذا) في جانب الحسنة وبـ(إن) في جانب السيئة؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة؛ ولهذا عرفت، وحصول الحسنة المطلقة مقطوع به، فاقتضت البلاغة التعبير بـ"إذا" وجيء بـ"إن" في جانب السيئة؛ لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة، كالمرض بالنسبة إلى الصحة، والخوف بالنسبة إلى الأمن[١]".

وكذلك يمايز السياق اللغوي بين دلالتي القلة والكثرة في قوله –تعالى–:﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦﴾ [الرُّوم: ٣٦]، فقد استعمل (إذا) التي تدل على الكثرة مع الرَّحمة، فقال –تعالى–: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ﴾، واستعمل (إن) التي تدل على القلة مع السيئة، فقال: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ﴾؛ لأن السيئات والمصائب التي يُبتلي بها العباد أقل بكثير من النعم التي ينعم بها الله عليهم، وفي هذا الصدد يقول السيوطي: "أتى في جانب الحسنة بـ (إذا)؛ لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، وبـ(إن) في جانب السيئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها [٢]"ومن مواضع هذه التفرقة بين هذين المعنيين بهاتين الأداتين الشرطيتين أيضًا قوله –تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةٗ فَرِحَ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَإِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ كَفُورٞ ٤٨﴾ [الشُّورَى: ٤٨].

وقد يُعترض على هذا التمايز في الدلالة بين (إن) و(إذا) بمجيء (إذا) مع الضُّر في بعض آيات القرآن الكريم، كما في قوله –تعالى–: ﴿۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ﴾ [الزُّمَر: ٨] ، وقوله –تعالى–: ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٖ ٥١﴾ [فُصِّلَت: ٥١]وقد أسقط الإمام الزركشي هذا الاعتراض، فقال: " نظر في ذلك إلى لفظ المس وتنكير الضر المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر، وللتنبيه على أن مس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به، وأمَّا قوله –تعالى–: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٖ ٥١﴾ [فُصِّلَت: ٥١]بعد قوله: ﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فُصِّلَت: ٥١] ، أي: أعرض عن الشكر وذهب بنفسه وتكبر، والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا لمطلق الإنسان، ويكون لفظ (إذا) للتنبيه على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعًا[٣]".

(١) البرهان في علوم القرآن ٢٠١/٤

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٥١/٢، وينظر: تفسير القرآن الثري الجامع ٦٠/٢١، وفي هذه الآية الكريمة ملمح صوت– دلالي آخر؛ إذ يتعاضد المد الفرعي الناتج من ورود (إذا) قبل همزة (أذقنا) في إبراز دلالة الكثرة، أمَّا (إن) فيبرز إخفاء النون مع الغنة دلالة القلة، وهذا من الإعجاز الصوتي الدلالي في القرآن الكريم، والله أعلم.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٠٢/٤

ولا تقتصر دلالة (إن الشرطية) على قلة عدد من يقوم بالحدث أو قلة وقوع الحدث؛ فقد تتضمن (إن الشرطية) دلالة قلة القدرة على الإيفاء بالحدث، وقد يجمع الاستعمال اللغوي الدلالتين معًا، فمن مواضع ورود (إن الشرطية) دالة على قلة من يقوم بالحدث وقلة القدرة على الوفاء بالحدث قوله –تعالى–: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزُّمَر : ٧]، فاستعمال (إن) مع الفعل (تشكروا) يفيد قلة عدد الشاكرين، مصداقًا لقوله –تعالى–: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ١٣﴾ [سَبَإ : ١٣]، ويفيد أيضًا قلة القدرة على الوفاء بشكر الله – تعالى– حق الشكر، مصداقًا لقوله –تعالى–: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ٣٤﴾ [إِبْرَاهِيم : ٣٤]، وقوله –تعالى–: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النَّحل : ١٨].

وقد يتدنى المعنى المستفاد من (إن الشرطية) من درجة القلة إلى درجة العدم والنفي، ومن ذلك قوله–تعالى–: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤٨﴾ [يُونُس : ٤٨] ، فهذا كلام المشركين المعاندين مخاطبين المؤمنين مكذبين بالبعث والحشر، يقول أبو حيان:" الضمير في (ويقولون)، عائد على مشركي قريش ومن تابعهم من منكري الحشر، استعجلوا بما وعدوا به من العذاب على سبيل الاستبعاد، أو على سبيل الاستخفاف؛ ولذلك قالوا: إن كنتم صادقين أي: لستم صادقين فيما وعدتم به فلا يقع شيء منه[١]"، ومن ذلك أيضًا قوله –تعالى–: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣﴾ [البَقَرَة : ٢٣]، فالمعنى: لستم صادقين[٢].

ومن السياقات التي تؤكد ورود (إن) للدلالة على القلة أو الندرة أنها تأتي مع الأحداث التي لا تتكرر، كما في قوله –تعالى–: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البَقَرَة : ٢٣٠]؛ فإن الطلاق بعد المرة الثالثة لا يتكرر[٣]. وممَّا لا يتكرر أيضًا وقوع العذاب، وقيام الساعة، كما في قوله –تعالى–:﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الأَنْعَام : ٤٠]، فإن وقوع العذاب، وكذلك قيام الساعة مما يحدث مرة واحدة فقط[٤].

أمَّا أداة الشرط (إذا) فقد تقوى الدلالة فيها فترتقي من الكثرة إلى دلالة الإثبات اليقيني، كما في قوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ [النَّازِعَات : ٣٤ - ٣٥]، وقوله –تعالى–:﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عَبَس : ٣٣ - ٣٤]، وقوله – تعالى–: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النَّصْر : ١] ، ومن خلال ما تم استعراضه من شواهد قرآنية يتأكد أن الاستعمال القرآني قد يفرق بين استعمال أداتي الشرط (إن) و(إذا) للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة.

(١) البحر المحيط في التفسير ٦٧/٦

(٢) ينظر: تفسير القرآن الثري الجامع ٣٠/١

(٣) ينظر: المرجع السابق ٨٩/٢

(٤) ينظر: المرجع السابق ٨٣/٧.

المطلب الثاني: التذكير مقابل التأنيث

يندرج تحت هذا التمايز التركيبي أربعة أنماط تركيبية فرعية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة، وهي:

أ- تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث مقابل تذكيره.

ذكر النحاة أن علامة التأنيث إنما تدخل الفعل "للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث[١]"، فعلامة التأنيث هي قرينة لفظية تلحق الفعل لفظًا فقط، فهي لا تكسبه دلالة التأنيث، فإن الأصل في الفعل التذكير؛ لأنه يدل على الحدث، والحدث مذكر، وهي إذ تدخل على الفعل قرينة دالة على تأنيث المسند إليه الذي يكمل فائدة الإسناد مع هذا الفعل، "فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره، والذي يدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو الفاعل لا الفعل أن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنه دال على الجنس، والجنس مذكر لشياعه وعمومه. والشيء كلما شاع وعم فالتذكير أولى به من التأنيث، ألا ترى أن (شيئًا) مذكرة، وهو أعم الأشياء وأشيعها؛ ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ "نعم" و"بئس" لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكر لا يصح تأنيثها. وأيضًا فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله؛ لجاز "قامت زيد"، كما تقول: "قام زيد ثمت عمرو"، و"ربت رجل لقيت". فلما لم يجز ذلك، صح أن التاء في "قامت هند" لتأنيث الفاعل الذي يصح تأنيثه، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصح تأنيثه[٢]". ويذكر ابن مالك علة أخرى لتأنيث الفعل، وهي أن" تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز أن يكون لفظا مؤنثًا سمي به مذكر؛ فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث[٣]".

وينقسم لحوق علامة التأنيث بالفعل إلى واجب وجائز وممتنع، ولا تعنينا هنا حالتا الوجوب والامتناع في هذا المطلب، وإنما الذي يعنينا هو حالة الجواز، فإن التفريق بين تذكير الفعل وتأنيثه يعد من أهم الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في الاستعمال اللغوي، فللدلالة على القلة يأتي الفعل مذكرًا، وللدلالة على الكثرة يأتي الفعل مؤنثًا.

وقد كان **الفراء** في طليعة النحاة الذين التفتوا إلى أن التمايز والتفريق بين تذكير الفعل وتأنيثه في موضع جواز الوجهين تركيبيًّا مرجعه إلى تمايز الدلالة بين التقليل والتكثير، وقد صرح الفراء بذلك في أكثر من موضع، ومن ذلك:

الموضع الأول: بيان دلالة تذكير الفعل (قال) مع الفاعل (نسوة) على التقليل في قوله –تعالى–: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يُوسُف : ٣٠] بقوله:" **فذكر الفعل؛ لقلَّة النسوة** ... ومنه قوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ﴾ [التَّوۡبَة : ٥]، ولم يقل:

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٤٥٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٥

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٩٥/٢

انسلخت، وكلٌّ صواب[١]"،"ولو قال: قالت، بالتأنيث فهو يدل على الكثرة؛ كقوله –تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ﴾ [الحُجُرَات : ١٤][٢]".

الموضع الثاني: يقول في تحليله النحوي الدلالي لقوله –تعالى– : ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ﴾ [الإِسْرَاء : ٤٤] :"أكثر القراء على التاء ... ولو قرئت بالياء لكان صوابًا كما قرءوا (تَكادُ السَّماواتُ) و(يكادُ)، وإنَّما حسنت الياء؛ لأنه عدد قليل، وإذا قلَّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فِيه أحسن من التاء، قَالَ الله –عز وجل– في المؤنث القليل: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾، وقال في المذكر: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ﴾ ، فجاء بالتذكير، وذلك أن أول فعل المؤنث إذا قل يكون بالياء[٣].

الموضع الثالث: بيان دلالة تذكير الفعل (يحل) مع الفاعل (النساء) على التقليل في قوله –تعالى– : ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَۗ﴾ [الأَحْزَاب : ٥٢] ؛ إذ يقول:" وذلك أن المعنى: لا يحل لك شيء من النساء؛ فلذلك اختير تذكير الفعل. ولو كان المعنى للنساء جميعًا لكان التأنيث أجود في العربية[٤]".

وقد نسب **ابن الأنباري** في معرض تحليله لهذه الآية الكريمة دلالة التذكير على القلة إلى **الكسائي** بقوله:" وتذكير الفعل يدل على القلة، وإلى هذا كان يذهب الكسائي[٥]".

ورُوي عن **ثعلب** تعليله اقتران اختيار تذكير الفعل بدلالة التقليل واقتران اختيار تأنيث الفعل بالتكثير بأن "القليل قبل الكثير؛ كما أن المذكر قبل المؤنث، فجعلوا للقليل التذكير؛ لأنه يشاكله، وجعلوا للكثير التأنيث؛ لأنه يُشاكله[٦]".

وقد اعتنق **ابن الأنباري** هذه التفرقة الدلالية بين تذكير الفعل وتأنيثه بقوله: "وتقول في جمع القلة: قام الهندات، وفي جمع الكثرة: قامت الهنود، فتذكر الفعل إذا أردت القلة، وتؤنثه إذا أردت الكثرة[٧]"، وقوله في موضع آخر:" فإذا كان الجمع يقع على القليل والكثير بلفظٍ واحدٍ ذكرت الفعل إذا أردت القليل، وأنثته إذا أردت الكثير، فتقول –إذا أردت القليل–: هدم الأخبية في جمع الخباء، وإذا أردت الكثير قلت: هدمت الأخبية فافهم ما وصفت لك، وقس عليه[٨]".

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٣٥/١

(٢) تفسير القرآن الثري الجامع ١٤٨/١٢

(٣) معاني القرآن للفراء ١٢٤/٢

(٤) المرجع السابق ٣٤٦/٢

(٥) المذكر والمؤنث ٢٨٣/٢

(٦) المرجع السابق ٢١٠/١، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٣٥١

(٧) المذكر والمؤنث ٢١٠/١

(٨) المرجع السابق ٢٨٥/٢

وقد استثمر **ابن الأنباري** السياق الداخلي للتركيب، فاستند إلى العناصر التركيبية الأخرى الدالة على القلة في التركيب الواحد؛ للاستدلال على صحة هذا الرأي وقوته، فقال: "وقرأ قومٌ: (لا تحل لك النساء) بالتاء والاختيار التذكير؛ لأن الهاء والنون في قوله (بهن) للقلة، وتذكير الفعل يدل على القلة ...، والدليل على صحة هذا القول قول النابغة[١]:

أَخَذَ العَذَارَى عِقدَهَا فَنَظَمْنَهُ... مِن لُؤلُؤٍ مُتَتابِعٍ مُتَسَرِّدِ[٢]".

ويتضح مما سبق أن ربط التفريق بين دلالتي التذكير والتأنيث هو مذهب الكوفيين (الكسائي، والفراء، وثعلب، وابن الأنباري)، وقد صرح ابن خالويه بذلك[٣]، وأوضح أن مذهب البصريين بخلاف ذلك، فهم يذهبون إلى أن "التذكير والتأنيث سواء. فتقول العرب: قام الرجال وقامت الرجال، وقال النساء وقالت النساء، إنما يريد قامت جماعة الرجال، وجماعة النساء، وتأنيث الجماعة غير حقيقي، فتؤنث على اللفظ تارة، وتذكر على المعنى أخرى[٤]".

وقد راعى الأسلوب القرآني هذه القاعدة التفريقية تبعًا للسياق في مواضع عديدة في القرآن الكريم، ففي سياق الحديث عن الرسل التي خلت من قبل النبي عيسى ﷺ والرسل التي خلت من قبل النبي محمد ﷺ لحق الفعل علامة تأنيث دلالة على كثرة عددهم، فيقول –تعالى–: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ﴾ [المَائِدَة : ٧٥]، ويقول –تعالى–: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ﴾ [آل عِمۡرَان : ١٤٤]، فالكثرة المستفادة من تأنيث الفعل هنا هي كثرة العدد، فالرسل الذين سبقوا عيسى –عليه السلام– والنبي الكريم محمد ﷺ لا يعلم عددهم إلا الله، يقول –تعالى–: ﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النِّسَاء : ١٦٤].

وجديرٌ بالذكر أنه بتتبع السياقات القرآنية المختلفة يتضح أن دلالة تأنيث الفعل على التقليل قد تنصب على المسند إليه، فتفيد تقليل عدده، وقد تنصب على الحدث، فتفيد تقليل زمنه ومدته، ففي قوله –تعالى–: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ١٣ **إِذۡ جَآءَتۡهُمُ ٱلرُّسُلُ** مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ فَإِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ١٤﴾ [فُصِّلَت : ١٣ - ١٤]، لا يدل تأنيث الفعل (جاءتهم) على كثرة عدد الرسل (المسند إليه)، بل يدل تأنيث الفعل على كثرة المجيء بالبينات من الرسل التي أُرسلت إلى عاد وثمود.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ص١٠٨، والمذكر والمؤنث ٢/ ٢٨٣، وأساس البلاغة ٤٤٩/١ مادة (س ر د)، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٣٧٦، وتاج العروس من جواهر القاموس ٢٠/ ٣٨٢ مادة (ت ب ع).

(٢) المذكر والمؤنث ٢٨٣/٢

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها، ص ٣٥١

(٤) المرجع السابق ٣٥١

وإذا تأملنا المقارنة السياقية بين التركيبين **(كُذِّب رسل/ كُذِّبت رسل)** في قوله –تعالى–: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عِمْرَان : ١٨٣ - ١٨٤]، وقوله –تعالى–: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأَنْعَام : ٣٤] ، فسنجد أن التذكير يدل على القلة، والتأنيث يدل على الكثرة، وقد يبدو من ظاهر التركيبين أن هناك تناقضًا؛ لأن الفعل جاء مرة مذكرًا ومرة مؤنثًا مع أن المسند إليه واحد (رسل)، ويزول هذا التناقض إذا نظرنا إلى السياقين الخارجي والداخلي للآيتين، ففي الآية الكريمة الأولى نجد أن السياق هو تسلية النبي ﷺ وتطييب خاطره بعد تكذيب المشركين له، وقد جاء التعبير الدال على ذلك (فإن كذبوك) بـ(إن الشرطية) الدالة على تقليل الحدث (التكذيب) فهذا التكذيب لن يدوم طويلًا؛ ولذلك جاء الاستعمال القرآني بتذكير الفعل (كُذِّبَ)؛ لتتعاضد دلالة تذكير الفعل مع دلالة (إن الشرطية) لتقليل زمن الحدث (تكذيب الرسل)؛ إذ لم يستمر طويلًا، فقد انقطع هذا التكذيب بنزول العذاب بالكافرين وتنجية المؤمنين، يقول الله –تعالى–: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ [يُوسُف : ١١٠]، إذن فالقلة المستفادة في الآية الأولى (آية سورة آل عمران) ليست تقليلًا لعدد الرسل، بل تقليلًا لزمن الحدث الذي هو التكذيب، ولا يخفى ما في هذا من تسلية وتسرية وبشارة للنبي ﷺ، أمَّا الآية الثانية ففيها تقرير بكثرة الرسل الذين كُذبوا ولاذوا بالصبر على التكذيب حتى جاءهم نصر الله –عز وجل–، فالكثرة في الآية الثانية هي كثرة عدد الرسل الصابرين على التكذيب؛ ليتأسى النبي الكريم ﷺ بهم ويصبر كصبرهم، ويؤيد هذا المعنى قوله –تعالى–: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأَحْقَاف : ٣٥]، وبهذا ينتفي التناقض الظاهري بين التركيبين وتتجلى دقة التعبير وثراء الدلالة المكتسبة من تنوع التراكيب القرآنية.

وفي قوله –تعالى–: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤﴾﴾ [فَاطِر : ٤] ، لحقت تاء التأنيث الفعل أيضًا للدلالة على كثرة الرسل الذين كُذبوا؛ وذلك تسلية للنبي ﷺ.

وهناك رأي آخر غير الذي استقيتُه من التحليل السياقي لمواضع التذكير والتأنيث السابقة، وهو رأي له وجاهته التحليلية؛ إذ يعتمد أيضًا على السياق الداخلي ولكن من جهة أخرى، فيذهب إلى " أن الرسل الذين كذبوا في آية آل عمران أقل من الرسل الذين كذبوا في آية فاطر، ووجه ذلك أن الرسل المذكورين في آية آل عمران قد خُصِّصوا بصفة وهي جملة (جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير) بخلاف آية فاطر فإنهم لم يُخصَّصوا بشيء، وما خُصِّص أقل مما لم يُخصَّص[(١)]".

(١) دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل (دراسة بيانية في القرآن الكريم)، ص ١٥٠، وينظر: أثر تذكير الفعل وتأنيثه في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة (دراسة تحليلية لنماذج من الأفعال القرآنية)، ص ٥١٥

وإذا تأملنا المقارنة السياقية بين التركيبين **(جاءكم رسل/ جاءت رسل)**، فقد ورد التركيب بتذكير الفعل في قوله –تعالى–: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٨٣﴾ [آل عِمۡرَان : ١٨٣]، وورد بتأنيث الفعل في قوله –تعالى–: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٤٣﴾ [الأَعۡرَاف : ٤٣][1].

ويناسب التذكير في الآية الأولى قلة عدد الرسل، فالآية خاصة بالرسل الذين أرسلوا لبني إسرائيل فقاموا بقتلهم، وهم قليل مقارنة بعدد الرسل جميعًا وهم المقصودون في الآية الثانية؛ إذ هو من كلام المؤمنين في الجنة عن تصديق جميع الرسل؛ ولذلك جاء الفعل بالتأنيث ليناسب الكثرة، وفي هذا يقول الدكتور فاضل السامرائي:" والفرق واضح بين الأمرين، فإن الأولى خطاب لبني إسرائيل فقال لهم: (قد جاءكم رسل) والثانية في رسل الله جميعًا؛ لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة، فالرسل في الآية الثانية أكثر عددًا مما في الآية الأولى، **فأنث الفعل للكثرة وذكره للقلة،** وقال أيضًا: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٥٣﴾ [الأَعۡرَاف : ٥٣] ، وهذه الآية نظيرة الآية السابقة فإن الكلام في الآخرة أيضًا، **فأنث الرسل للدلالة على الكثرة**[2]".

وكذلك بالمقارنة السياقية بين المواضع التي ورد فيها الفعل **(كذب) مسندًا إلى الفاعل (قوم) بين التذكير والتأنيث (كذَّبت قوم...، كذَّب به قومُك)**، نجد أن الفعل (كذب) ورد بصيغة التأنيث في جميع مواضعه إلا موضعًا واحدًا، وتأتي مواضع التأنيث في القرآن الكريم في أثناء الحديث عن تكذيب قوم نوح –عليه السلام–، وهي قوله–تعالى–:

- ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَثَمُودُ ٤٢﴾ [الحج : ٤٢]
- ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٠٥﴾ [الشُّعَرَاء : ١٠٥]
- ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ١٢﴾ [ص : ١٢]
- ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ﴾ [غَافِر : ٥]
- ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَأَصۡحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ١٢﴾ [ق : ١٢]

---

(١) وقد ورد هذا التركيب بتأنيث الفعل مع جمع التكسير (رسل) في مواضع أخرى من القرآن الكريم، وتدل سياقاتها على الكثرة، فهي تتحدث عن الرسل بصفة عامة الذين أرسلهم الله–تعالى– لهداية الناس، ينظر المواضع الآتية في القرآن الكريم: الأعراف ٥٣/٧، والأعراف ١٠١/٧، ويونس ١٣/١٠، وإبراهيم ٩/١٤، والروم ٩/٣٠ ، وفاطر ٥/٣٥، وفاطر ٢٥/٣٥، وغافر ٨٣/٤٠، وفصلت ١٤/٤١، أو تتحدث عن الملائكة الذين أرسلهم الله –تعالى– تأييدًا للرسل من البشر أو لإهلاك الكافرين، ينظر المواضع الآتية: هود ٦٩/١١، وهود ٧٧/١١، والعنكبوت ٣١/٢٩، والعنكبوت ٣٣/٢٩

(٢) معاني النحو ٦٩/٢، وينظر: تفسير القرآن الثري الجامع ٩٢/٤، ١٤٨/١٢

- ﴿۞ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ٩﴾ [القَمَر : ٩]

ويدل التأنيث على كثرة المكذبين والمبالغة في التكذيب، وقد نص القرآن الكريم أنه لم يؤمن مع نوح –عليه السلام– إلا القليل، وذلك في قوله –تعالى–: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ٤٠﴾ [هُود : ٤٠] ، ومن ثم فإن المكذبين قد بلغوا من الكثرة الغاية القصوى[(١)]؛ ولذلك لحق الفعل علامة التأنيث للدلالة على الكثرة الكاثرة. وكذلك في أثناء الحديث عن تكذيب ثمود نبيهم هودًا، يلحق الفعل علامة التأنيث، كما في قوله –تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٞ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٢٣﴾ [الشُّعَرَاء : ١٢٣] وقوله –تعالى–: ﴿كَذَّبَتۡ عَادٞ فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ١٨﴾ [القَمَر : ١٨]

وكذلك في الحديث عن تكذيب ثمود نبيهم صالحًا، وقد تكون الكثرة هنا متعلقة بالحدث، يقول المنتجب الهمذاني في قوله –تعالى–:﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ﴾ [الشَّمْس : ١١]: "كذبت ثمود نبيها صالحًا –عليه السلام– بسبب طغيانها ومجاوزتها الحد في الكفر[(٢)]".

١. ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٤١﴾ [الشُّعَرَاء : ١٤١]
٢. ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ٢٣﴾ [القَمَر : ٢٣]
٣. ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ وَعَادُۢ بِٱلۡقَارِعَةِ ٤﴾ [الحَاقَّة : ٤]
٤. ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ١١﴾ [الشَّمْس : ١١]

وكذلك يلحق الفعل علامة التأنيث في أثناء الحديث عن تكذيب لوط المرسلين، كقوله –تعالى–: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٦٠﴾ [الشُّعَرَاء : ١٦٠] ، وقوله–تعالى–: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطِۭ بِٱلنُّذُرِ ٣٣﴾ [القَمَر : ٣٣] ، فإن القرآن الكريم أخبرنا بأنه لم يكن في قرية لوط –عليه السلام إلا بيت من المؤمنين، وذلك في قوله –تعالى– على لسان الملائكة الذين أمرهم الله بإهلاكها: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٦﴾ [الذَّارِيَات : ٣٥ - ٣٦] .

(١) وقد فصل المفسرون في بيان سبب ذكر الله –تعالى– تكذيب الأمم السابقة لأنبيائها بأنه تسلية لنبينا الكريم ﷺ عما يناله من أذى المشركين، وحضًّا له على الصبر، وبيانًا لأن عاقبة المكذبين واحدة، وهي الإهلاك والإفناء والعذاب المهين، وأن نصر الله لأنبيائه وأتباعهم سنة لا تتخلف. ينظر: تفسير الطبري ٥٨٨/١٦–٥٨٩، ويقول الماتريدي:" وجائز أن يكون قوله: (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) في الرسالة وفيما تخبر عن الله من الأخبار، يصبر رسوله: لست أنت بأول رسول مكذب في الخلق، ولكن قد كذب الأقوام الذين كانوا قبلك رسلهم في الرسالة، وهو ما قال: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ ﴾ [هُود : ١٢٠]". تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٤٢٧/٧، وينظر: نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام ٣٣١/٢، ولطائف الإشارات (تفسير القشيري) ٥٥٠/٢

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٠٨/٦

وكل هذه المواضع الواردة بالتأنيث في مقابل موضع واحد ورد فيه الفعل مذكرًا، وذلك في أثناء خطاب المولى – عز وجل– النبي ﷺ في قوله –تعالى–:﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ٦٦﴾ [الأَنْعَام: ٦٦] ، ويدل تذكير الفعل في هذا الموضع على تقليل من يكذب النبي الكريم، وفي هذا بشارة للنبي ﷺ بكثرة أتباعه المؤمنين به وقلة المكذبين له، ويتأكد هذا المعنى بقوله –تعالى–: ﴿ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ٢﴾ [النَّصْر: ١ - ٢]

موقف النحاة من تذكير الفعل (كذب) وتأنيثه مع الفاعل (قوم):

لم يطبق الكوفيون ما ذهبوا إليه من أن التذكير يفيد التقليل وأن التأنيث يفيد التكثير في كل تحليلاتهم النحوية للتراكيب التي ترد بالصورتين، ففي هاتين الصورتين التركيبيتين نجد أن النحاة بصريهم وكوفيهم يخرجون التأنيث على إرادة معنى الجماعة، بالتضمين، أو بتقدير لفظ الجماعة، فيكون من باب حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله. **أما البصريون** فينص أبو عبيدة على أن لفظ (قوم) يذكر ويؤنث[١]، يذكر على معنى الجمع، ويؤنث على معنى الجماعة، ويخرج المبرد التأنيث على حذف المضاف (جماعة)، فالتقدير عندهم: كذبت جماعة قوم نوح، صرح بهذا المبرد بقوله: "ألا ترى أن (القوم) اسم مذكر! وقال –عز وجل–: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [ص: ١٢] ؛ لأن التقدير –والله أعلم– إنَّما هو جماعة قوم نوح[٢]"، وإلى هذا الرأي ذهب ابن السراج، بقوله: " فإن قلت فقد أقول: جاءت الرجال و﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [ص: ١٢] وما أشبه ذلك، فإنما تريد: جاءت جماعة الرجال، وكذبت جماعة قوم نوح، كقول الله –تعالى–: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[يُوسُف: ٨٢] ، إنما هو أهل القرية، وأهل العير، فما كان من هذا فأنت في تأنيثه مخير[٣]"، وكذلك التفت أبو جعفر النحاس إلى أن تأنيث الفعل باعتبار تأنيث القوم "على معنى (الجماعة)، ولو جاء مذكرًا لجاز على معنى (الجميع)[٤]"، ويقول الزجاج في هذا الصدد أيضًا:" دخلت التاء وقوم نوح مذكرون؛ لأن المعنى كذبت جماعة قوم نوح، وقال المرسلين، ويجوز أن يكونوا كذبوا نوحًا وحده، ومن كذب رسولًا واحدًا من رسل الله فقد كذب الجماعة وخالفها؛ لأن كل رسول يأمر بتصديق جميع الرسل، وجائز أن يكون كذبت جميع الرسل[٥]". وإلى ذلك ذهب مكي بن أبي طالب[٦].

وكذلك **يصرح الكوفيون** بأن التذكير مع لفظ (قوم) على اللفظ، وأن التأنيث على المعنى، يقول الفراء:" وقد يكون الاسم غير مخلوقٍ من فعلٍ، ويكون فيه معنى تأنيثٍ وهو مذكر فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة، من ذلك قوله –عز وجل–: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [الأَنْعَام: ٦٦] ، ولم يقل (كذبت)، ولو قيلت

(١) ينظر: مجاز القرآن ١٥/١، ٥٢/٢

(٢) المقتضب ٣٦١/٣

(٣) الأصول في النحو ٤١٢/٢-٤١٣

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٠٦/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٥/٤

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢٤/٢

لكان صوابًا، كما قال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشُّعَرَاء : ١٠٥] ، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾ [الشُّعَرَاء : ١٦٠]ذهب إلى تأنيث الأمة[١]"، وكذلك ذهب أبو بكر الأنباري إلى أن التأنيث على معنى (الجماعة)[٢].

ومن مواضع تذكير الفعل أيضًا للدلالة على القلة في القرآن الكريم قوله –تعالى–: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النِّسَاء : ٨١]: فإن المقصود بالطائفة " جماعة من الناس تطوف على حول عقيدة، أو آراء حقَّة، أو باطلة. قال: (بيَّت) بدل من (بيتت طائفة)، ذكر الفعل، ولم يؤنثه، ويجوز تذكير، أو تأنيث الفعل من الناحية اللغوية، وأمَّا من الناحية البيانية: فالتذكير يدل على القلة؛ أي: الطائفة التي بيتت هي عدد قليل[٣]".

ب- الإحالة باسم الإشارة المذكر مقابل اسم الإشارة المؤنث.

بتتبع سياقات مواضع استعمال اسمي الإشارة (ذلك، وتلك) مع المشار إليه الواحد (أنباء الغيب) في القرآن الكريم نجد أن السياق القرآني يفرق بين استعمالهما؛ فيأتي باسم الإشارة المذكر (ذلك) للدلالة على قلة المشار إليه من الأنباء والقصص، ويرد اسم الإشارة المؤنث (تلك) للدلالة على كثرة المشار إليه من الأنباء والقصص. فعندما نتأمل قوله–تعالى–: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ﴾ [آل عِمْرَان : ٤٤]، نجد أن الإحالة جاءت باسم الإشارة المذكر (ذلك) عقب ذكر قصة واحدة، وهي قصة السيدة مريم –عليها السلام– ورعاية سيدنا زكريا –عليه السلام– لها، وامتنان الله عليه بالذرية الطيبة يحيى– عليه السلام–، وميلاد المسيح عيسى بن مريم –عليه السلام– يقول –عز وجل–: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [آل عِمْرَان : ٤٤]

وكذلك في سورة يوسف لم تُذكر إلا قصة يوسف –عليه السلام–؛ ولذلك جاءت الإحالة عقبها باسم الإشارة المذكر (ذلك)، يقول –تعالى–: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ﴾ [يُوسُف : ١٠٢].

أمَّا في سورة هود فقد ذُكرت قصص كثيرة، وهي قصة نوح، وعاد، وثمود، وإبراهيم، ولوط، وفرعون؛ ولذلك جاءت الإحالة إلى تلك القصص الكثيرة باسم الإشارة (تلك)، فقال –تعالى–: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هُود : ٤٩].

(١) معاني القرآن للفراء ١٢٦/١

(٢) المذكر والمؤنث ١٢٢/٢

(٣) تفسير القرآن الثري الجامع ٥٨/٥

وقد صرَّح الرازي بقريب من هذا الرأي؛ فقد ذكر أن الحكمة من إيراد اسم الإشارة مؤنثًا (تلك) في سورة هود هي مناسبة كثرة التفاصيل التي ذُكرت في قصة سيدنا نوح –عليه السلام–، فقال:" واعلم أنه –تعالى– لما شرح قصة نوح –عليه السلام– على التفصيل قال: (تلك)، أي: تلك الآيات التي ذكرناها، وتلك التفاصيل التي شرحناها من أنباء الغيب، أي: من الأخبار التي كانت غائبة عن الخلق... فإن قيل: أليس قد كانت قصة طوفان نوح –عليه السلام– مشهورة عند أهل العلم؟ قلنا: تلك القصة بحسب الإجمال كانت مشهورة، أمَّا التفاصيل المذكورة فما كانت معلومة[١]". ويؤيد كلام بعض المفسرين دلالة الكثرة، يقول ابن عادل:" "وقال –تعالى–: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَۖ﴾ [هُود : ٤٩]، والمراد بالأنباء هنا أخبار المهلكين المكذِّبين[٢]" .

ولم يطبق النحاة الكوفيون نظريتهم التحليلية الدلالية التي تفرق بين التذكير والتأنيث تفريقًا يمايز بين دلالتي القلة والكثرة في هذه المواضع؛ إذ يفسر الفراء اختلاف عنصري الإحالة بين التذكير والتأنيث في هذه الآيات القرآنية بجواز التناوب بين (ذلك) و(تلك) في الاستعمال اللغوي إذا لم يُذكَر مصدر الفعل، إذ يجوز تأويل هذا المصدر تارة بمؤنث، وتارة بمذكر، فيقول: " وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هُود : ٤٩] يصلح مكانها (ذلك) مثل قوله: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَۖ﴾ [هُود : ١٠٠] ، والعرب تفعل هذا في مصادر الفعل إذا لم يُذكَر، مثل قولك: قد قدِم فلان، فيقول الآخر: قد فرحت بها وبه. فمن أنث ذهب بها إلى القَدْمَة، ومن ذكر ذهب إلى القدوم[٣]"، ونُقل عن ابن الأنباري هذا الرأي، وهو أن (تلك) تشير إلى الأنباء، و(ذلك) تشير إلى النبأ[٤]، وعلى هذا النهج سار كثير من المفسرين، ومنهم: الطبري[٥]، وأبو جعفر النحاس[٦]، والقرطبي[٧].

---

(١) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٣٦١/١٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٣٣/١٨

(٣) معاني القرآن للفراء ١٨/٢، ويقول في موضع آخر: "وقوله: ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ﴾ [يُوسُف : ٧٧] أَسَرَّ الكلمة، ولو قال: (فأسرَّهُ) ذهب إلى تذكير (الكلام) كان صوابًا، كقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هُود : ٤٩] و ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عِمْرَان : ٤٤] ". معاني القرآن للفراء ٥٢/٢، ويقول في موضع ثان:" وقوله: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأَنبِيَاء : ١٥]... وفي هذا الموضع يصلح التذكير. وهو مثل قوله: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عِمْرَان : ٤٤] و﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هُود : ٤٩]". معاني القرآن للفراء٢٠٠/٢، ويقول في موضع ثالث:" وقوله: ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ۝٨٠﴾ [القَصَص : ٨٠] يقول: ولا يلقى أن يقول ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحًا إلا الصابرون. ولو كانت: ولا يلقاه لكان صوابًا؛ لأنه كلام، والكلام يُذهب به إلى التأنيث والتذكير. وفي قراءة عبد الله: (بَلْ هِيَ آيَاتٌ بيِّنَاتٌ) وفي قراءتنا (بَلْ هُوَ آيَاتٌ)، فمن قال (هي) ذهب إلى الآيات، ومن قال (هو) ذهب إلى القرآن، وكذلك ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هُود : ٤٩] ، و﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عِمْرَان : ٤٤]، ومثله في الكلام: قد غمَّني ذاك وغمَّتني تلك منك". معاني القرآن للفراء ٣١١/٢-٣١٢

(٤) ينظر نسبة هذا الرأي لابن الأنباري في: التفسير البسيط للواحدي ٤٤٣/١١

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٢٧٥/١٣

(٦) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧٢/٢

(٧) ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٤٩/٩

وقد التفت الدكتور فاضل السامرائي إلى أن الفرق بين تذكير اسم الإشارة وتأنيثه هو فرق دلالي بين القلة والكثرة، بقوله:" وقد جاء في سورة يوسف قوله –تعالى– في أول السورة ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٣﴾ [يُوسُف : ٣]، وهي قصة واحدة هي قصة يوسف –عليه السلام– فجاءت الآية باستخدام (ذلك) ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ۝١٠٢﴾ [يُوسُف : ١٠٢]، أمَّا في سورة هود فقد جاء فيها مجموعة من قَصص الأنبياء فاقتضى أن تأتي الآية باستخدام (تلك) ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ۝٤٩﴾ [هُود : ٤٩][(١)]".

ج- الإحالة إلى اسم الجنس الجمعي بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث

يجوز في الإحالة إلى اسم الجنس الجمعي أن تكون بضمير المذكر أو بضمير المؤنث، وقد جاء الوجهان في القرآن الكريم؛ فقد أعيد الضمير إلى (الشجر) بلفظ المذكر في قوله –تعالى–: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠﴾ [النَّحل : ١٠]، وقوله–تعالى–: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ۝٨٠﴾ [يس : ٨٠]، بينما أعيد الضمير إلى (الشجر) بلفظ المؤنث في قوله–تعالى–: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝٥١ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ۝٥٤﴾ [الوَاقِعَة : ٥١ - ٥٤]، فقال: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا﴾، بضمير المؤنث، ثم أعيد بلفظ المذكر، فقال: ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ﴾.

وقد اختلف النحاة على رأيين في تفسير تأنيث الضمير في الإحالة إلى (الشجر) في قوله: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ على رأيين[(٢)]:

الرأي الأول: الحمل على معنى المفرد (الشجرة)؛ وذلك من باب التناوب بين المفرد والجمع؛ ويستدل الأخفش على هذا الرأي بقوله:" (الشجرة) قد تدل على الجميع، فتقول العرب: "نبتت قِبَلَنا شجرة مُرَّةٌ وبقلة رذيَّة"، وهم يعنون الجميع[(٣)]"، كما ذكر الطبري أن بعض النحاة الكوفيين يستدلون بقراءة إفراد الشجر، فيقول:" وقال بعض نحويي الكوفة: (لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ)، وفي قراءة عبد الله: (لآكِلُونَ مِنْ شَجَرَةٍ مِنْ زَقُّومٍ) [(٤)] على واحدة، فمعنى شجر

(١) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل (محاضرات) ص٧١٥، والتفت إلى ذلك أيضًا بعض المفسرين بقوله: "وتستعمل (تلك) لكثرة الأنباء أو تعدد القصص، و(ذلك) لقلة الأنباء، أو القصص، ففي سورة يوسف ذكرت قصة يوسف فقط، وأمَّا في سورة هود ذكرت قصص كثيرة: قصة نوح، وعاد، وثمود، وإبراهيم، ولوط، وفرعون؛ ولذلك قال –تعالى–: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ [هُود : ٤٩]". تفسير القرآن الثري الجامع ٥٠/١٣

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣٤١/٢٢-٣٤٢

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٣٢/٢، وينظر: تفسير الطبري ٣٤١/٢٢-٣٤٢

(٤) ينظر: تفسير الكشاف ٤٦٣/٤، والبحر المحيط ٨٦/١٠

وشجرة واحد؛ لأنك إذا قلت: أخذت من الشاء، فإن نويت واحدة أو أكثر من ذلك، فهو جائز، ثم قال: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ يريد من الشجرة[١]"، وإلى هذا الرأي ذهب الرازي[٢]، والقرطبي[٣].

الرأي الثاني: التأنيث باعتبار المعنى، فـ(الشجر) اسم جنس يذكر ويؤنث، يذكر باعتبار اللفظ، ويؤنث باعتبار المعنى. وأوضح أبو جعفر النحاس المقصود بذلك، فذكر أن تأنيث الضمير جاء "على تأنيث الجماعة، ولو كان منه على تذكير الجميع لجاز[٤]"، وإلى هذا الرأي ذهب الطبري[٥]، والزمخشري[٦]، والمنتجب الهمذاني[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن عادل[٩].

وأجاز مكي بن أبي طالب هذين الرأيين[١٠]، وذهب الطاهر بن عاشور إلى أنه تم " تأنيث ضمير (الشجر) في قوله: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾؛ لأن ضمائر الجمع لغير العاقل تأتي مؤنثة غالبًا[١١]"، وذهب بعض المفسرين إلى عود الضمير إلى مضاف محذوف، والتقدير: من طلعها[١٢].

ويظهر من استعراض آراء اللغويين والمفسرين أن النحاة الكوفيين لم يطبقوا نظريتهم التحليلية الدلالية التي تفرق بين دلالتي التذكير والتأنيث تفريقًا يمايز بين دلالتي القلة والكثرة في هذه المواضع، فلم يذكر الفراء في تحليل موضع التأنيث إلا أن اسم الجنس الجمعي يؤنث ويذكر دون تفرقة دلالية مستشهدًا بهذه الآيات الكريمة[١٣].

ولم يلتفت إلى تلك الدلالة إلا بعض المحدثين، فقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذه التفرقة الدلالية بقوله:"... ولعل السبب في هذا الاختلاف أن التأنيث يفيد الكثرة كما هو معلوم في اللغة... ولا شك أن شجر جهنم

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣٤١/٢٢-٣٤٢
(٢) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٤١٥/٢٩
(٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٢١٤/١٧
(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٢٤/٤
(٥) تفسير الطبري ٣٤٢/٢٢
(٦) تفسير الكشاف ٤٦٣/٤
(٧) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٨٥/٦
(٨) البحر المحيط في التفسير ٨٦/١٠
(٩) اللباب في علوم الكتاب ٤١٠/١٨
(١٠) الهداية الى بلوغ النهاية ٧٢٨١/١١
(١١) تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) ٣١٠/٢٧
(١٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ١٢٥/٣
(١٣) معاني القرآن للفراء ٣٨٢/٢

أكثر بكثير من أشجار الدنيا المذكورة في آيتي النحل ويس، فجاء بما يدل على الكثرة وهو ضمير المؤنث، فناسب كل تعبير موضعه الذي ورد فيه[١]".

د- الإحالة إلى جمع التكسير بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث

وردت الإحالة إلى لفظ (الأنعام) في موضعين تارة بالضمير المذكر (بطونه)، وتارة بضمير المؤنث (بطونها)، وهذان الموضعان هما:

الموضع الأول: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [النَّحل : ٦٦]

الموضع الثاني: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المُؤْمِنُون : ٢١]

ولا إشكال في تأنيث الضمير، ولكن الإشكال في تذكير الضمير، وقد اختلفت آراء النحاة في تذكير الضمير العائد إلى (الأنعام) إلى عدة آراء[٢]:

الرأي الأول: (الأنعام) في بعض لغات العرب لفظ مفرد مقتضٍ معنى الجمع.

ذهب سيبويه إلى أن بعض العرب يستعملون بناء (أفعال) **اسمًا مفردًا مقتضيًا معنى الجمع**؛ ولذلك عاد الضمير إلى لفظ (الأنعام) مفردًا مذكرًا باعتبار إفراد لفظه، يقول سيبويه: "وأما (أفعالٌ) فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله –عز وجل–:" ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ [النَّحل : ٦٦][٣]".

وقد استحسن أبو جعفر النحاس[٤] هذا الرأي، وذهب إليه من معربي القرآن الكريم: الزمخشري[٥]، والرازي[٦]، والمنتجَب الهمذاني[٧]، وابن جُزَي[٨]، وشرح الرازي مذهب سيبويه بأن "لفظ (الأنعام) لفظ مفرد وضع لإفادة جمع،

(١) مراعاة المقام في التعبير القرآني، ص٢٨– ٢٩

(٢) ينظر هذه الآراء في: المذكر والمؤنث ٤٦٧/١–٤٦٩، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٢٣٢/٢٠، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٥٤/٢، وتهذيب اللغة ١١/٣، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٦٩/١٦–٧٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٤٢١/١–٤٢٣.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢٣٠/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٤/٣–٤٩٥

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/ ٢٥٤

(٥) تفسير الكشاف ٦١٥/٢

(٦) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٢٣٢/٢٠

(٧) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٣٠/٤

(٨) تفسير ابن جُزَي (التسهيل لعلوم التنزيل) ٤٣٠/١

كالرهط والقوم والبقر والنعم، فهو بحسب اللفظ لفظ مفرد، فيكون ضميره ضمير الواحد، وهو التذكير، وبحسب المعنى جمع فيكون ضميره ضمير الجمع، وهو التأنيث[١]".

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأن بناء (أفعال) يشبه المفرد في كثير من أحكامه، ومنها ما يلي[٢]:

١- جواز وصف المفرد بها، نحو: (ثوب أكياش)، و(حبل أرمام، وأقطاع).
٢- جواز عود الضمير إليها بلفظ الإفراد، كما في الآية الكريمة محل التحليل.
٣- أن بناء (أفعال) قد كسر تكسير الآحاد نحو: أبايت، وأراهط.
٤- أن بناء (أفعال) قريب في المعنى من المفرد.
٥- جواز تصغيره على لفظه خلافًا للجمع الكثير، نحو: (أجيمال)، و(أثياب).

الرأي الثاني: (الأنعام) تتضمن معنى مفردها المذكر (النعم).

فسَّر الفراء الإحالة بضمير المذكر إلى (الأنعام) الجمع المؤنث، بتضمين الجمع معنى مفرده، فالإحالة في الآية الكريمة تمت بالضمير المذكر؛ لأنه "ذهب به إلى (النعم)، و(النعم) ذكر، وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها؛ لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع، كما قال الشاعر:

إِذَا رَأَيْتَ أَنْجُمًا مِنَ الأَسَدْ ... جَبْهَتَه أَوِ الخَرَاتَ وَالْكَتَدْ
بَالَ سُهَيْلٌ فِي الفَضِيخِ فَفَسَدْ ... وَطَابَ أَلْبَانُ اللِّقَاحِ فَبَرَدْ

ألا ترى أن (اللبن) جمع يكفى من (الألبان)[٣]".

ويتضح من ذلك أن الفراء ومن وافقه على هذا الرأي يستدلون بإتيان المفرد في معنى الجمع، ويستدل مكي بن أبي طالب على صحة هذا الرأي بالسماع، فإن الإحالة إلى الجمع بضمير المفرد معروفة في كلام العرب، يقول: " العرب تصرف الضمير إلى الواحد، وإن كان لفظ الجمع قد تقدم، قال الشاعر وهو الأعشى[٤]:

---

(١) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٢٣٢/٢٠
(٢) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي ص١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٦/٣، ٢٣٣/٣، ٣٨٢/٣.
(٣) معاني القرآن للفراء ١٢٩/١
(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص١٧١، ومجاز القرآن ٢٦٧/١، والأصول في النحو ٤١٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٥/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي٤٢٢/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٢/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥١٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٦٢٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦١/٣، وبلا نسبة في: معانى القرآن للأخفش ٦٢/١، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢١٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٥٧/٧

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِيَ لِمَّةٌ... **فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**.

فقال (بها)، فرد الضمير في (أودى) على (الحدثان) أو على (الحادث)، وذكر؛ لأنه لا مذكر لها من لفظها[١]".

واستدل النيسابوري على صحة هذا الرأي بدليل ثالث، وهو صحة التناوب بين المفرد والجمع في التذكير والتأنيث، فإنه يجوز "تأنيث (النعم) على نية (الأنعام)[٢]". وذهب النسفي[٣] إلى هذا الرأي، واستحسنه السجستاني بقوله:" وليس ها هنا شيءٌ أسلمُ من أنه ذهب إلى معنى (النعم)، و(النعم) مذكرٌ، وهذا هو قول الفراء[٤]".

الرأي الثالث: تضمين الضمير المذكر العائد إلى مؤنث معنى التركيب (ما ذكرناه)

ذهب الكسائي[٥] في تفسير عود الضمير مذكرًا إلى (الأنعام) إلى تضمين الضمير المذكر معنى (ما ذكرنا)، أو (المذكور)، وعلق الفراء على هذا الرأي بقوله: "وهو صواب[٦]".

ويوضح الفراء أن الجمع الذي لم يُبن على واحده هو الذي يجوز أن يعامل معاملة المفرد، فيُحال إليه بضمير المفرد المذكر، فيقول: "وقد كان الكسائي يذهب بتذكير (الأنعام) إلى مثل قول الشاعر[٧]:

وَلَا تَذْهَبَنْ عَيْنَاكَ فِي كُلِّ شَرْمَحٍ ... طُوَالٍ فَإِنَّ الأَقْصَرِينَ أَمَازِرُهْ

ولم يقل: أمازرهم، فذكَّر وهو يريد أمازر (ما ذكرنا)[٨]".

وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية[٩]، ومن الشواهد الحديثية التي تؤيد أن هذا الرأي كثير في لغة العرب حديث: " فَجَعَلْنَ يَنْزِعْنَ حُلِيَّهُنَّ، وَقَلَائِدَهُنَّ، وَقِرَطَتَهُنَّ، وَخَوَاتِيمَهُنَّ، يَقْذِفْنَ **بِهِ** فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، يَتَصَدَّقْنَ **بِهِ**[١٠]". يقول أبو البقاء العكبري:" إنَّما ذكر الضَّمير في قوله: "بِهِ"؛ لأنه أراد المال والحلي، والمذكور كله مال وحلي، فحمل على المعنى.

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٢٢/١

(٢) باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن ٨٠٣/٢

(٣) التيسير في التفسير للنسفي ٢٩٠/٩

(٤) المذكر والمؤنث ٤٦٩/١

(٥) نُسب هذا الرأي للكسائي في معاني القرآن للفراء ١٠٩/٢، والهداية الى بلوغ النهاية ٤٠٢٨/٦

(٦) معاني القرآن للفراء ١٠٩/٢، وينظر: المذكر والمؤنث ٤٦٧/١- ٤٦٩

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٢٩/١، وتهذيب اللغة ١٤٣/١٣، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٣٧٨/١، وأساس البلاغة ٢١٠/٢، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٠٦/٦

(٨) معاني القرآن للفراء ١٢٩/١-١٣٠

(٩) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٠٥/٣، وينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٢٤/١٠

(١٠) أخرجه الإمام أحمد في (مسنده) (١٣/٢٢) (رقم: ١٤٤٢٠) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ .

ويجوز أن تعود الهاء إلى الشَّيء المذكور، ومثله قوله: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ . أي: ممَّا في بطون المذكور، قال الحطيئة[١]:

لِزُغْبٍ كَأَوْلَادِ الْقَطَا رَاثَ خَلْفُهَا ... عَلَى عَاجِزَاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُهُ[٢]".

أي: حواصل المذكور، ولم يؤنثه حملًا على عاجزات النهض [٣]".

وهناك تأويل آخر لرأي الكسائي، وهو أنه أراد تضمين ضمير المذكر العائد معنى (هذا الشيء)، وقد ذكر الثعلبي هذا الرأي واستدل له بشواهد عديدة، فقال:" وقال الكسائي: ردَّه إلى (ما)، أراد: في بطون ما ذكرنا، **وقال بعضهم، أراد: بطون هذا الشيء**، كقوله –تعالى–: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأَنْعَام : ٧٨] ، وقوله: ﴿وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ﴾ [النَّمْل : ٣٥] ، ثم قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ﴾ [النَّمْل : ٣٦] ، ولم يقل: جاءت، وقال زياد الأعجم (الصَّلَتان العبدي)[٤]:

إنَّ **السَّماحَةَ وَالمُرُوءَة ضُمِّنَا** ... قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ

وقال آخر[٥]:

وَعَفْرَاءُ أَدْنَى النَّاسِ مِنِّي مَوَدَّةً ... **وَعَفْرَاءُ عَنِّي المُعْرِضُ المُتَوَانِي**

وقال آخر[٦]:

إِذِ النَّاسُ ناسٌ والبِلادُ بِغِبْطَةٍ ... **وَإِذْ أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُساعِفُ**

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في: ديوانه ص١١٢، وإصلاح المنطق ص١٧، والتبيان في إعراب القرآن ٨٠٠/٢، وتاج العروس من جواهر القاموس ٢٤١/٢٣

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص٥٠

(٣) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص٩٤

(٤) البيت من الكامل، وهو للصَّلَتان العَبْدِيّ في: ديوانه، ص ٨٧، وتفسير الطبري ٢٧٣/١٤، والأضداد لابن الأنباري ص٦٠، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث ٢١٢/٢، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٦٢٨/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٩٦/٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٩٠/٢

(٥) البيت من الطويل، وهو لعُروة بن حِزَامٍ الْعُذْرِيّ في: ديوانه، ص١٢، والمذكر والمؤنث ١٤٦/١، وبلا نسبة في: تفسير الطبري ٢٧٣/١٤، والمسائل البصريات ٤٥٨/١، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٧٠/١٦، والتفسير البسيط ١١١/١٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: تفسير الطبري ١٤/ ٢٧٣، والخصائص ٣٤٠/٣، وتفسير الثعلبي ١٦/ ٧٠، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٩٩/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/٤، وتاج العروس من جواهر القاموس ٤٣٨/٢٣

كلُّ ذلك على معنى: هذا الشيء وهذا الشخص[١]". وقد عد الطبري رأي الفراء ورأي الكسائي "أصحَّ مخرجًا على كلام العرب[٢]".

الرأي الرابع: لفظ (الأنعام) اسم جنس يذكر ويؤنث.

ذهب كثيرٌ من اللغويين والمفسرين إلى أن لفظ (الأنعام) يذكر ويؤنث مستدلين بعود الضمير إليه تارة بالمذكر وتارة أخرى بالمؤنث، كما في الآيات الكريمة التي نتناولها بالتحليل. وقد ذهب إلى ذلك أبو عبيدة[٣]، والأخفش[٤]، ويونس[٥] وابن قتيبة[٦]، والزجاج[٧]، وإلى هذا الرأي ذهب الجوهري[٨]، وابن أبي زمنين[٩]، والقرطبي[١٠]، ومكي بن أبي طالب[١١]، وقد انتُقد هذا الرأي بأن "تذكير الأنعام لا يعرفُ في الكلام[١٢]".

الرأي الخامس: الضمير عائد على لفظ (بعض) المقدر قبل الأنعام.

لجأ بعض اللغويين والمفسرين إلى التأويل بحذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله، فالتقدير : بعض الأنعام، ومن ثم فإن الضمير المذكر في (بطونه) عائد على لفظ (بعض) المذكر، ونسب أبو بكر الأنباري هذا الرأي إلى أبي عبيدة، فقال:" وقال أبو عبيدة: ذكر الهاء؛ لأنه ذهب إلى البعض...؛ لأنه ليس لكُلِّها لبنٌ[١٣]".

وإلى هذا ذهب فريق من المفسرين، ويأتي في مقدمتهم **الخطيب الإسكافي**، فقد أجاب عن علة التفريق بين عود الضمير مذكرًا في موضع سورة النحل وعوده مؤنثًا في موضع سورة المؤمنون، من خلال فهم السياقين، ووجد أن هذه

---

(١) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٦٨/١٦-٧٠

(٢) تفسير الطبري ٢٧٤/١٤

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١٥/١، ٣٦٢/١

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٠١/٢، ٥١٣/٢

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث ٤٦٧/١-٤٦٩

(٦) غريب القرآن لابن قتيبة ص٢٤٥

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٩/٣

(٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢٠٤٣/٥

(٩) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٤٠٩/٢

(١٠) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٦٩/١٠

(١١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٢١/١

(١٢) المذكر والمؤنث ٤٦٨/١

(١٣) المرجع السابق ٤٦٧/١- ٤٦٩، وينظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٤٠٢٨/٦، ونُسِب للمؤرج في: باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن ٨٠٤/٢، تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن) ٢٨/٥، ونُسِب للكسائي في: الهداية الى بلوغ النهاية ٤٠٢٨/٦، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٢٤/١٠

التفرقة ترجع إلى غاية دلالية، وهي التفريق بين دلالتي القلة والكثرة، فقال:" يُجاب عنها بأن يقال: "الأنعام" في سورة النحل وإن أطلق لفظ جمعها فإن المراد به بعضها، ألا ترى أن الدَّر لا يكون لجميعها، وأن اللبن لبعض إناثها، فكأنه قال: وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه، ... وليس كذلك ذكرها في سورة المؤمنين؛ لأنه قال: ... ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢﴾ [المُؤمِنُون : ٢١ - ٢٢]، فأخبر عن النِّعم التي في أصناف النعم إناثها وذكورها، فلم يحتمل أن يراد بها البعض كما كان في الأول ذلك[١]". وإلى هذا الرأي المتكئ على السياق الداخلي والسياق الخارجي في التحليل النحوي ذهب الكرماني[٢]، وابن جماعة[٣]، والفيروز –آبادي[٤].

الرأي السادس: الضمير يعود إلى الفحل

نقل بعض اللغويين والمفسرين رأيًا غريبًا عجيبًا في تذكير الضمير، وهو أن الهاء تعود إلى الفحل من الأنعام، يقول الماتريدي:" وقوله –عز وجل–: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ ذكر بالتذكير، فظاهره أن يذكر بالتأنيث؛ لأنه إما أن يريد به الأمهات التي يدر منها اللبن أو جماعة من الذكران منها، فكيفما كان فهو يذكر بالتأنيث، لكن بعضهم يقول: ذكر باسم التذكير على إرادة الأصل الذي به كان اللبن، وهو الفحل، وهذا يدل لأبي حنيفة وأصحابه –رحمهم الله– لقولهم في لبن الفحل أنه يحرم [٥]".

ويرى الباحث أنه للخروج بحكم سليم حول هذه القضية التركيبية الخاصة باختلاف ضمير الإحالة في هذه الشواهد القرآنية يجب علينا أن نستقصي معطيات السياق القرآني العام للإحالة بالضمير إلى لفظ (الأنعام): حيث نجد أن الإحالة بالضمير إلى (الأنعام) تأتي بضمير المؤنث في كل مواضعها في القرآن الكريم ما خلا موضعًا واحدًا، فالمواضع التي وردت فيها الإحالة بالضمير مؤنثًا إلى لفظ (الأنعام) هي :

١) ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ﴾ [الأَنعَام : ١٣٨]

٢) ﴿وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾ [الأَنعَام : ١٣٨]

٣) ﴿وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ [الأَنعَام : ١٣٨]

٤) ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا﴾ [الأَنعَام : ١٣٩]

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ٨٥٢/١–٨٥٣

(٢) ينظر: أسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن) ص١٦٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٦٠٩/١

(٣) كشف المعاني في المتشابه من المثاني ص٢٢٩

(٤) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢٨٥/١

(٥) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٥٢٦/٦، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٢٣/١، والهداية الى بلوغ النهاية ٤٠٢٩/٦ ، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٢٤/١٠

٥) ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٥﴾ [النَّحل : ٥]

٦) ﴿وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [الحَج : ٣٠]

٧) ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١﴾ [المُؤمِنُون : ٢١]

٨) ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلۡمَآءَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡجُرُزِ فَنُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۖ﴾ [السَّجدَة : ٢٧]

٩) ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ ٧١﴾ [يس : ٧١]

١٠) ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمَ لِتَرۡكَبُواْ مِنۡهَا وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٧٩﴾ [غَافِر : ٧٩]

١١) ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأۡكُلُونَ كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡ ١٢﴾ [مُحَمَّد : ١٢]

أمَّا الموضع الوحيد الذي ظهرت فيه الإحالة بالضمير مذكرًا إلى لفظ (الأنعام) فهو قوله –تعالى–: : ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ ٦٦﴾ [النَّحل : ٦٦]

وأرى أن الإحالة بالضمير المذكر في هذا الموضع الفريد تعد **التفاتًا** من ضمير المؤنث (ها) المعتاد في كل مواضع الإحالة إلى ضمير المذكر (ه) الذي يحتاج إلى التأويل لبيان كيفية الإحالة به إلى جمع التكسير؛ والغرض الدلالي لهذا الالتفات هو لفت انتباه السامعين وإثارة أذهانهم إلى أهمية هذا الموضع وتفرده بدلالات باطنة ليست ظاهرة وجلية كبقية المواضع، ويرتبط هذا الالتفات بالسياقات التي تتناول أمورًا عظيمة من أسرار الخلق، سياقات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، ومن ذلك هذه الآية الكريمة التي خالفت كل الآيات التي وردت فيها الإحالة بالضمير إلى لفظ (الأنعام)، ففي جميع المواضع القرآنية أعيد الضمير إلى الأنعام مؤنثًا؛ حيث تتحدث الآيات عن آيات ونعم ظاهرة لكل أحد في خلق الأنعام، إلا في هذا الموضع التي يتحدث عن إعجاز خلق اللبن، ومراحل تكونه في بطون الأنعام، بدءًا من تكونه من الفرث وانتقاله بواسطة الدم إلى الضرع، وكيف أنه يخرج في النهاية خالصًا لم يتغير لونه ولم يتغير طعمه ولم تفسد رائحته رغم أنه يخرج من بين فرث ودم، "فأعلم الله –عز وجل– أن في إخراجه اللبن من بين فرث ودم دليلًا على قدرة لا يقدر عليها إلا الله الذي ليس كمثله شيء[1]"، وكان الالتفات محفزًا لإعمال العقل تفكرًا وتدبرًا وتفقهاً في هذه الآية العظيمة من دلائل قدرة الله –عز وجل–.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٩/٣

المطلب الثالث: الإحالة بضمير المؤنث جمعاً بدلاً من إفراده

يندرج تحت هذه النمط التركيبي صورتان للتمايز التركيبي بين دلالتي القلة والكثرة، وهما:

أ- اختيار نون النسوة مقابل الضمير المستتر (هي) (ضمير المفردة المؤنثة الغائبة)

أشار أبو بكر الأنباري إلى أن " النون علامة جمع المؤنث القليل، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير. **تقول في جمع القلة: الهندات قمن، والزينبات جلسن، وتقول في جمع الكثرة: الهنود قامت، والزينبات جلست**، وكذلك تقول في المستقبل: الهندات يقمن، والزينبات يجلسن في القلة، والهنود تقوم، والزينب تجلس في الكثرة. وتقول في الدائم: الهندات قائمات، والزينبات جالسات في القلة، والهنود قائمة، والزينب جالسة في الكثرة. قال النحويون: الأيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات، وكذلك تقول: **لثلاث خلون ومضين وبقين من الشهر، وكذلك لأربع خلون وخمس مضين إلى العشر**، فإذا كثر العدد قلت: لإحدى عشرة ليلة مضت وخلت، وكذلك لاثنتي عشرة ليلة خلت ومضت، ولثلاث عشرة ليلة مضت وخلت إلى تسعٍ وعشرين. سمعت أبا العباس يقول: هو بمنزلة قولهم: الهندات قمن، والهنود قامت[١]".

ب- الإحالة إلى الجمع بضمير المؤنث جمعاً (هن) مقابل إفراده (ها):

أوضح الفراء أن العرب تمايز بين دلالتي القلة والكثرة بتمايز الضمير المؤنث في الإحالة بين الجمع والإفراد، **فالإحالة بضمير المؤنث جمعًا (هن) تدل على القلة، بينما تدل الإحالة بالضمير المؤنث مفردًا (ها) على الكثرة**، واستدل الفراء بذلك على أن الضمير (هن) في قوله –تعالى–: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التَّوْبَة: ٣٦] يعود إلى الأشهر الأربعة الحرم لا إلى الاثني عشر شهرًا جميعها، وأوضح أن هذا هو المؤثر عن العرب، ويجوز التبادل بين هذين الاستعمالين في الدلالة على القلة والكثرة، إلا أن القاعدة التفريقية السابقة هي الأفصح لشيوعها في الاستعمال العربي[٢]. وقد وصف الكسائي –فيما نقل عنه– هذه التفريق التركيبي لتحقيق التفريق بين دلالتي القلة والكثرة ، بأنه " من عجائب الاستعمال العربي"[٣]".

وصرح أبو بكر الأنباري بذلك التمايز التركيبي الدلالي بقوله :" **والهاء والنون للجمع القليل من المؤنث، والهاء والألف للجمع الكثير**. تقول من ذلك: الدراهم قبضتهن في القلة، وفي الكثرة: الدراهم قبضتها، وكذلك بعثت إليه أكبشًا فأذبحهن، وكباشًا فأذبحها. قال الله –عز وجل–: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التَّوْبَة: ٣٦]

---

(١) المذكر والمؤنث ٢/٢٨٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٣٥

(٣) تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) ١٠/١٨٥

ثم قال: ﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾ أراد: من الاثني عشر، فجعل الهاء والألف للكثرة ثم قال بعد: ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾ أراد في الأربعة، فجعل الهاء والنون للقلة. على هذا أكثر أهل العلم، وقال قوم: الهاء والنون تعود على الاثني عشر. فهذا ليس بخطأ، إلا أن الأول أجود منه، والتفسير يشهد للأول؛ لأنه -عز وجل- خص الأربعة، فقال: ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾؛ ليعظم حرمتهن، كما قال -تعالى ذكره-: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٨] ، فأفرد الصلاة الوسطى من الصلوات للخصوص[١]".

وهكذا نجد أن النحاة الكوفيين (الفراء، والكسائي، وابن الأنباري) هم الذين فرقوا بين هذين النمطين من الإحالة دلاليًّا، وقد تابعهم على ذلك أكثر المفسرين، واستدلوا على أن الإحالة بالضمير (هن) راجع إلى الأشهر الحرم بالحجة ذاتها، وهي العرب تعيد الضمير إلى ما تحت العشرة (الجمع القليل) بالضمير الدال على جمع الإناث (هن)، وتعيد الضمير إلى ما فوق العشرة (الجمع الكثير) بضمير المفردة المؤنثة (ها)، ومن هؤلاء المفسرين: الطبري[٢]،، والكرماني[٣]، والنيسابوري[٤]، وابن جزي[٥]، والبقاعي[٦]، وفصل الطاهر بن عاشور أدلة ذلك الرأي بقوله: " ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾ : تفريع على منها أربعة حرم؛ فإنها لما كانت حرمتها مما شرعه الله، أوجب الله على الناس تعظيم حرمتها بأن يتجنبوا الأعمال السيئة فيها، فالضمير المجرور بـ(في) عائد إلى الأربعة الحرم؛ لأنها أقرب مذكور، ولأنه أنسب بسياق التحذير من ارتكاب الظلم فيها، وإلا لكان مجرد اقتضاب بلا مناسبة، ولأن الكسائي والفراء ادعيَا أن الاستعمال جرى أن يكون ضمير جمع القلة من المؤنث مثل (هن) كما قال هنا (فيهن)[٧]".

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الضمير يعود إلى الشهور كلها الاثني عشر[٨]؛ لأن "المقصود منع الإنسان من الإقدام على المعاصي والفساد مطلقًا في جميع الأوقات إلى الممات[٩]"، وهو جائز من الناحية النحوية؛ لأن

(١) المذكر والمؤنث ٢٨٣/٢- ٢٨٤

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٤٦/١١

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٤٥٢/١

(٤) تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٤٦٣/٣

(٥) تفسير ابن جُزَي (التسهيل لعلوم التنزيل) ٣٣٧/١

(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤٥٠/٨

(٧) تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) ١٨٥/١٠

(٨) وهو رأي ابن عباس ومحمد بن إسحاق. ينظر: التفسير البسيط ٤١٣/١٠، وذهب إليه ابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٣١/٣، واختاره ابن الجوزي في: تذكرة الأريب في تفسير الغريب ص١٣٨، وأبو حيان في البحر المحيط ٤١٥/٥- ٤١٦، وعُرض الرأيان في: تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٨، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٦٧٨/١، وتفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل ٣٥٨/٢)، وتفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب) ٨٦/١٠، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ١٨٠/٣

(٩) تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) ٣٥٨/٢

العرب ربما جعلت علامة القليل للكثير، وعلامة الكثير للقليل[١]، وقد اعترض الإمام الطبري على هذا الوجه بأنه" وإن كان جائزًا، فليس الأفصحَ الأعرفَ في كلامها. وتوجيهُ كلام الله إلى الأفصح الأعرف، أولى من توجيهه إلى الأنكر[٢]".

المطلب الرابع: الإحالة إلى الاسم الموصول المشترك بإفراد الضمير مقابل جمعه.

الاسم الموصول العام (من، وما) هو اسم موصول مشترك بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث؛ ومن ثم فإنه يجوز في الإحالة إليه أن تكون بضمير المذكر مراعاة لتذكير لفظه، كما تجوز الإحالة إليه بضمير المؤنث مراعاة لتأنيث معناه، وكذلك يقبل الإحالة إليه بضمير المفرد مراعاة للفظ، والإحالة إليه بضمير المثنى أو الجمع مراعاة للمعنى.

ومن شواهد الإحالة إليه جمعًا باعتبار المعنى قوله –تعالى–: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾ [الأنبياء : ٨٢] ، ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يَعۡقِلُونَ ٤٢﴾ [يُونُس : ٤٢] ، ومن شواهد الإحالة إليه مفردًا باعتبار اللفظ ثم جمعًا باعتبار المعنى قوله –تعالى–: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨﴾ [البَقَرَة : ٨] ، وقوله –تعالى–: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ﴾ [الأنعام : ٢٥]، وقوله –تعالى–:﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٧٣﴾ [النَّحل : ٧٣] ، وقوله –تعالى–: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ وَلَوۡ كَانُواْ لَا يُبۡصِرُونَ ٤٣﴾ [يُونُس : ٤٣] وقوله –تعالى–: ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم ١٤﴾ [مُحَمَّد : ١٤]

ومن شواهد الإحالة إليه مذكرًا باعتبار اللفظ ثم مؤنثًا باعتبار المعنى قوله –تعالى–: ﴿۞ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ٣١﴾ [الأحزاب : ٣١].

وقد فسر النحاة هذه الاختلافات الإحالية باحتمال الاسم الموصول المشترك للتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وذلك باعتبار اللفظ والمعنى[٣].

---

(١) ذكر الفراء وابن الأنباري هذا الاحتجاج لهذا الرأي، ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٣٥/١، والمذكر والمؤنث٢٨٣/٢-٢٨٤

(٢) تفسير الطبري ٤٤٧/١١

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ١١٠/٢-١١١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦/١-٣٧، وتفسير الطبري ٣٩/٢، والحجة للقراء السبعة ٤٧٣/٥، والتفسير الوسيط للواحدي ١٥٠/١، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٢١٠/١، وتفسير السمعاني ٩٥/٢، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٣٠٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٨٨/١ ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٤٨/١، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٤٣٥/١، والبحر المحيط ٤٦٨/٤، واللباب في علوم الكتاب ٧٨/٨ ، والبرهان في علوم القرآن ٣٨٢/٣- ٣٨٣ ، وتفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ١٦٢/١

وإذا كان هذا التمايز في الإحالة جائزًا من الناحية التركيبية، فقد استثمر القرآن الكريم هذه الممكنات اللغويَّة لتحقيق التمايز الدلالي بين معنى القلة ومعنى الكثرة، **فتتم الإحالة إلى الاسم الموصول (من) بضمير المفرد للدلالة على التقليل، وتتم الإحالة إليه بضمير الجمع للدلالة على التكثير**، ومن مواضع ذلك في القرآن الكريم الإحالة إلى الاسم الموصول (من) بضمير المفرد (الضمير المستتر) في قوله –تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [مُحَمَّد : ١٦]؛ والإحالة إليه بضمير الجمع (واو الجماعة) في قوله –تعالى–: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يُونُس : ٤٢].

وقد التفت كثير من المفسرين إلى أن **عود الضمير إليه مفردًا يدل على القلة، وأن عوده إليه مجموعًا يدل على الكثرة**، يقول **الخطيب الإسكافي:** " للسائل أن يسأل عن قوله –تعالى–: (من يستمع إليك) في الآية الأولى، وتوحيد الضمير العائد إلى من حملا على لفظها؟ وعن قوله: (من يستمعون إليك) في الآية الثانية، وجمع الضمير العائد إلى (من) حملا على معناها؟ ولماذا اختص الأول بالتوحيد والثاني بالجمع؟ وهل كان يجوز في الاختيار عكس ذلك في المكانين؟ والجواب أن يقال: إن لكلٍّ من الموضعين ما يوجب اختصاصه باللفظ الذي جاء فيه، فأما قوله – تعالى–: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًاۖ ﴾ [الأَنعَام : ٢٥] ، فقد قيل فيه: إنه في قوم من الكفار كانوا يستمعون إلى النبي ﷺ وإلى قراءته بالليل، فإذا عرفوا بها مكانه رجموه وآذوه ومنعوه من الصلاة؛ خوفًا من أن يسمعه منهم من تدعوه دواعي الحق فيسلم. وهذا في قوم قليلي العدد يرصدونه –عليه السلام– بالليل، وكان الله –عز وجل– يمنعهم عنه بنوم يلقيه عليهم، وحجاب يحجبه به عنهم ... وأما قوله –تعالى–: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُواْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يُونُس : ٤٢ - ٤٣] ،فهو في كل الكفار الذين يستمعون مسموعًا هو حجة عليهم، وهو القرآن، ولا ينتفعون بسماعه، فكأنهم صم عنه. فلما كانت (من) تصلح للواحد فما فوقه، ويجوز أن يعود الضمير إلى لفظه وهو لفظ الواحد وإلى معناه، وهو ما يراد به من الواحد أو اثنين أو ثلاث، واختلف هذان المكانان في القلة والكثرة حملت في موضع القلة على حكم اللفظ، وعاد الضمير إليها بلفظ الواحد فقال: (ومنهم من يستمع إليك)، وفي موضع الكثرة على حكم المعنى، وعاد الضمير إليها بلفظ الجمع، فقال: (ومنهم من يستمعون إليك)؛ ليفاد بالاختلاف هذا المعنى، فلم يصلح في كل مكان إلا اللفظ الذ خصه مع القصد الذي ذكرت[١]".

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ٢/٥٠٣– ٥٠٧

ونصَّ على هذا التحليل التركيبي الدلالي الكرماني بقوله:" فحمل ههنا مرة على لفظ (من)، فوحد لقلتهم، ومرة على المعنى فجمع؛ لأنهم وإن قلوا كانوا جماعة، وجمع ما في يُونُس ليوافق اللفظ المعنى[١]"، ونص عليه أيضًا الفيروزآبادي[٢]، والسيوطي[٣].

ونخلص من هذا التحليل الدلالي لهاتين الحالتين التركيبيتين إلى أن الإحالة إلى الاسم الموصول بضمير المفرد إنما تكون للتقليل؛ لأن أسباب النزول أخبرتنا بأنهم طائفة محددة هم الذين كانوا يستمعون ويتهكمون[٤].

ويقول الدكتور فاضل السامرائي في تفسير اختلاف الإحالتين تذكيرًا وتأنيثًا: " وقال هنا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ وفي آية أخرى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يُونُس : ٤٢]، ذلك أن المستمعين في آية يونس أكثر فجاء بواو الجماعة، ففي آية محمد ذكر من كانوا في مجلسه من المنافقين، وهم قلة، أما آية يونس فقد ذكر فيها من يستمع إليه على العموم ولم يحدده في مجلس، قال –سبحانه–: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يُونُس : ٤٢]، فذكر الصم على العموم. وكذلك كل ما ورد في القرآن من قوله (من يستمع) و(من يستمعون)، فإن (من يستمعون) أكثر من (من يستمع) [٥]".

(١) أسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن)، ص١٠٦– ١٠٧

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١٩١/١–١٩٢

(٣) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٧٢/٣

(٤) ذهب مجاهد وتبعه بعض المفسرين إلى أن المقصود بهم قريش. ينظر: تفسير مجاهد، ص٣٢٠، وذهب قتادة –وتبعه بعض المفسرين– إلى أنهم المنافقون. ينظر: تفسير الطبري ٢٠٤/٢١، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٥/٦، وتفسير السمرقندي (بحر العلوم) ٣٠١/٣، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٢٤٠/٤، والوجيز للواحدي ص١٠٠٢، وتفسير الكشاف ٣٢٢/٤، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ١١٤/٥، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ٢٣٥/٥، وقد سمى بعض المفسرين المقصودين بهذه الآية بأسمائهم، يقول الثعلبي: "قال الكلبي: اجتمع أبو سفيان بن حرب، والوليد بن المغيرة، والنضر بن الحارث، وعتبة وشيبة ابنا ربيعة، وأمية وأُبي ابنا خلف. والحارث بن عامر، استمعوا حديث رسول الله ﷺ، فقالوا للنضر: يا أبا قتيلة! ما يقول محمد؟ قال: والذي جعلها بيته –يعني: الكعبة– ما أدري ما يقول، إلا أنه يحرك لسانه، ويقول أساطير الأولين، مثل ما كنت أحدثكم عن القرون الماضية. وكان النضر كثير الحديث عن القرون وأخبارها، فقال أبو سفيان: إني لأرى بعض ما يقول حقًّا، وقال أبو جهل: كلَّا، فأنزل الله –تعالى–: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾". تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٥٥/١٢–٥٦، وينظر: أسباب نزول القرآن للواحدي ص٢١٤– ٢١٥، والتفسير الوسيط للواحدي ٢٦١/٢، وتفسير السمعاني ٩٥/٢، وتفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن) ١٣٦/٣، وتفسير الكشاف ١٣/٢، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ١٥٨/٢، والبحر المحيط ٤٦٨/٤، واللباب في علوم الكتاب ٨٠/٨، وتفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٦٤/٣، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٨٣/٧.

(٥) مراعاة المقام في التعبير القرآني، ص ١٢٣

المطلب الخامس: استعمال الاسم الموصول المختص (الذي) مقابل الاسم الموصول المشترك (من)

من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي التقليل والتكثير استعمال الاسم الموصول المختص (الذي) في مقابل الاسم الموصول المشترك (من)، وقد جمعت بينهما الآية الكريمة: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزُّمَر : ٣٢ - ٣٣]

وقد اختلف اللغويون والمفسرون في اسم الموصول (الذي) على عدة آراء:

الرأي الأول: (الذي) بمعنى الجمع (الذين)

ذهب الفراء إلى أن (الَّذِي) في هذه الآية الكريمة بمعنى الجمع؛ لأنه غير موقت، واستدل على رأيه بالقراءة القرآنية: (وَالَّذِينَ جَاءُوا بالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ)[١]. وبذلك استدل أيضًا أبو عبيدة[٢]، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش[٣] مستدلًا بالإحالة إليه جمعًا في قوله –تعالى–: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وبذلك استدل الزجاج أيضًا، فذهب إلى أن (الذي) للجنس، وأن المعنى: والقبيل الذي جاء بالصدق، وأن قوله: (أولئك هم المتقون) يدل على معنى الجماعة[٤]. ويُروى عن مجاهد أن المقصود بـ(الذي جاء بالصدق) في هذه الآية هم أهل القرآن[٥]، وقد اختار الطبري هذا الرأي وفصل الأدلة على أن المقصود بـ(الذي جاء بالصدق) عام يشمل كل من دعا إلى توحيد الله، وتصديق رسله، والعمل بما ابتعث به رسوله من بين رسل الله وأتباعه والمؤمنين به، وأن المقصود بالمصدِّق به هم المؤمنون بالقرآن، من جميع خلق الله كائنًا من كان، فقال:" وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب؛ لأن قوله –تعالى ذكره–: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ عَقيب قوله–تعالى–: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥ﴾، وذلك ذم من الله للمفترين عليه، المكذبين بتنزيله ووحيه، الجاحدين وحدانيته، فالواجب أن يكون عَقيب ذلك مدح من كان بخلاف صفة هؤلاء المذمومين، وهم الذين دعوهم إلى توحيد الله، ووصفه بالصفة التي هو بها، وتصديقهم بتنزيل الله ووحيه، والذي كانوا يوم نزلت هذه الآية، رسول الله ﷺ وأصحابه ومن بعدهم، القائمون في كل عصر وزمان بالدعاء إلى توحيد الله، وحكم كتابه؛ لأن الله –تعالى– ذكره لم يخص وصفه بهذه الصفة التي في هذه الآية على أشخاص بأعيانهم، ولا على أهل زمان دون غيرهم، وإنما وصفهم بصفة، ثم مدحهم بها، وهي المجيء بالصدق والتصديق به، فكل من كان كذلك وصفه فهو داخل في جملة هذه الآية إذا كان من بني آدم. ومن الدليل على صحة ما قلنا أن ذلك كذلك في قراءة

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢

(٢) غريب القرآن لابن قتيبة ص٣٨٣

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٩/١، معاني القرآن للأخفش ٤٩٥/٢

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٤/٤

(٥) فضائل القرآن للفريابي، ص١٢٦

ابن مسعود﵁: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ﴾ ... ومما يؤيد ما قلنا أيضًا قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، فجعل الخبر عن "الذي" جماعًا؛ لأنها في معنى جماع[١]".

الرأي الثاني: (الذي) هنا مفرد

ذهب كثير من اللغويين والمفسرين إلى أن (الذي) في هذه الآية الكريمة باق على دلالة الإفراد، وأن المقصود به النبي ﷺ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن قتيبة، وفسر (وصدق به) بأنهم: أصحاب النبي –رضي الله عنهم–[٢].

وأتفق مع ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي في تفسير تمايز الاستعمال بين الاسم الموصول المختص والاسم الموصول العام بأنه يرمي إلى غاية دلالية، وهي التفريق بين دلالتي القلة والكثرة، فيقول:" وجاء بـ(من) في قوله : ﴿مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ، وبـ(الذي) في قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، ذلك أن (من) اسم موصول مشترك في المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، و(الذي) اسم موصول مختص بالمفرد المذكر، والاسم الموصول المختص أعرف من المشترك، **ولعل ذلك إشارة إلى أن الصنف الأول أكثر، فإن من كذب على الله كثير، وأما الذي جاء بالصدق فهو رسول الله** ﷺ**، وهو شخص واحد**[٣]".

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٠٧/٢٠

(٢) غريب القرآن لابن قتيبة، ص٣٨٣، وبين الإمام الطبري اختلاف أهل التأويل في تفسير (الذي جاء بالصدق وصدق به)، فذهب ابن عباس ﵄ إلى أن: الذي جاء بالصدق هو رسول الله ﷺ، قالوا: والصدق الذي جاء به: لا إله إلا الله، والذي صدق به أيضًا، هو رسول الله ﷺ، وذهب علي بن أبي طالب ﵁ إلى أن الذي جاء بالصدق: رسول الله ﷺ، والذي صدَّق به: أبو بكر ﵁. وذهب قتادة إلى أن: الذي جاء بالصدق هو رسول الله ﷺ، والصدق: القرآن، والمصدِّقون به: المؤمنون. وذهب السدي إلى أن الذي جاء بالصدق هو جبريل، والصدق: القرآن الذي جاء به من عند الله، وصدَّق به رسول الله ﷺ، وذهب مجاهد إلى أن الذي جاء بالصدق هم المؤمنون الذين يجيئون بالقرآن يوم القيامة، فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه، والصدق: القرآن، وهم المصدِّقون به. ينظر: تفسير الطبري ٢٠٤/٢٠–٢٠٨، وقال الزجاج بعد أن ذكر هذه الوجوه:" وجميع هذه الوجوه صحيح". معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٤/٤ ، وينظر هذه الأوجه أيضًا في: تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٦٨١/٨

(٣) مراعاة المقام في التعبير القرآني، ص ٤٤–٤٥

المطلب السادس: استعمال الاسم الموصول المشترك مقابل الاسم الموصول المختص بالجمع

تحدث القرآن الكريم في أكثر من موضع عن امتنان الله –عز وجل– على سيدنا نوح –عليه السلام– والمؤمنين بدعوته بالنجاة من الطوفان، وبالنظر إلى هذه المواضع نجد أن التعبير القرآني يرد أحيانًا بالاسم الموصول المشترك (ومن معه)، ويرد في موضع آخر بالاسم الموصول المختص (والذين معه)، فمن الأول:

- قوله –تعالى–: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ **وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ** وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [يُونُس : ٧٣]
- قوله –تعالى–: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ **مِّمَّن مَّعَكَ** ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٨﴾﴾ [هُود : ٤٨]
- قوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ **وَمَن مَّعَكَ** عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [المُؤْمِنُون : ٢٨]

وبالنظر إلى السياق الداخلي لهذه الآيات الكريمة نجد أنه ورد فيها ما يدل على أن المقصود بالنجاة هم البشر الذين آمنوا مع سيدنا نوح؛ فقوله –تعالى– في الآية الأولى (وجعلناهم خلائف) يدل على أن قوله تعالى (ومن معه) يقصد به البشر الذين آمنوا مع سيدنا نوح –عليه السلام–، وكذلك قوله –تعالى– في الآية الثانية (وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم عذاب أليم) يدل على أن المقصود هم البشر؛ لأن البشر هم الذين يثابون بالسلام والبركات أو يعاقبون بالعذاب، وكذلك في الآية الثالثة يدل الاستواء على الفلك على ذلك المقصود، ولما كان المقصود هم البشر الذين آمنوا وهم قلة بدليل قوله–تعالى–: (وما آمن معه إلا قليل)؛ استعمل اسم الموصول (من) الدال على القلة؛ إذ هو مشترك في بابه بين المفرد والمثنى والجمع بخلاف الاسم الموصول المختص (الذين) فهو خالص للدلالة على الجمع؛ ومن ثم فهو يدل على الكثرة.

وقد استعمل الاسم الموصول المختص في قوله –تعالى–: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ **وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ** وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأَعْرَاف : ٦٤]، ففي هذه الآية الكريمة ومع أن الحديث أيضًا عن نجاة نوح –عليه السلام– إلا أن الاسم الموصول هنا جاء مختصًا لا عامًّا كما في الآية السابقة، وبالنظر إلى السياق الداخلي لهذه الآية الكريمة نجد أنه لم يرد فيه ما يدل على أن المقصود بالناجين هم البشر فقط؛ إذ لم يذكر الامتنان على الناجين بكونهم خلائف في الأرض، أو بالتمتيع، أو الاستواء، كما في الآيات السابقة؛ ومن ثم فالمقصود بالناجين هنا هم البشر وغير البشر ممن حملهم سيدنا نوح –عليه السلام– في الفلك؛ فقد حمل فيه من كل زوجين اثنين، وأهله

إلا من سبق عليهم القول، والمؤمنين، فمجيء الاسم الموصول مختصًا بالجمع (الذين) يؤكد دلالة الكثرة، بخلاف الاسم الموصول العام (من) الذي دل على فئة محددة قليلة من الناجين(١).

ويؤكد ذلك أيضًا أن السياق القرآني آثر التعبير بالاسم الموصول المختص (من) للدلالة على قلة المؤمنين برسالة سيدنا نوح –عليه السلام–، وذلك في قوله –تعالى–: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ **وَمَنۡ ءَامَنَۚ** وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ٤٠﴾ [هُود : ٤٠] .

المطلب السابع: استعمال (مِن) التبعيضيَّة مقابل لفظ (كثير)

تفيد (مِن التبعيضية) دلالة القلة، ويدل على ذلك معادلتها بلفظ (كثير) على وجه التضاد، كما في قوله –تعالى–: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ٦٦﴾ [المَائِدَة : ٦٦]، فإن (من التبعيضية) في قوله –تعالى–: ﴿مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ﴾ تفيد القلة، والأمة المقتصدة هي الأمة المعتدلة في القول والفعل، من غير غلو، ولا تقصير، ولم تقل: إن عيسى ابن الله، ولا العُزير ابن الله، أمثال عبد الله بن سلام وأصحابه(٢). ويؤكد دلالتها على القلة في هذه الآية الكريمة أن هذه الجملة تقابل قوله –تعالى–: ﴿وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ ٦٦﴾، فقابل الله –عز وجل– بين من التبعيضية ولفظ (كثير) مقابلة بين قلة المقتصدين وكثرة المسيئين.

ومن شواهد هذا النمط التركيبي في المقابلة بين القلة والكثرة قوله–تعالى–: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَۖ فَمِنۡهُم مُّهۡتَدٖۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ٢٦﴾ [الحَدِيد : ٢٦]، فقابل الله –عز وجل– بين (من التبعيضية) في قوله –تعالى–: ﴿ فَمِنۡهُم مُّهۡتَدٖۖ﴾ ولفظ (كثير) قوله –تعالى–: ﴿و وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾، مقابلة بين قلة المهتدين وكثرة الفاسقين.

---

(١) وقد أشار بعض المحدثين إلى تمايز الدلالة من دون تفصيل بقوله: "و(من معك) تدل على القلة مقارنة بقوله: (والذين معك) التي تدل على الكثرة". تفسير القرآن الثري الجامع ٢٨/١٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٩٥/٦

المبحث الثاني

الأضداد المعبرة عن التقليل والتكثير.

هناك مجموعة من الأدوات في اللغة العربية تختلف دلالتها بين التقليل والتكثير بحسب السياق والقرائن التي تصاحب استعمالها، ومن هذه الأدوات (رب)، و(قد)، و(التنكير)، ويمكن عرض هذه الأدوات واستعمالاتها لهاتين الدلالتين بشيء من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: استعمال (رُبَّ) وما ينوب عنها للقلة والكثرة

تُستعمل (رب) للتقليل والتكثير، وذلك بحسب السياق الذي ترد فيه، وقد اختلف النحاة في دلالتها على عدة آراء(١):

الرأي الأول: أنها للتقليل، وهو مذهب جمهور النحاة(٢)، وقد صرح **المبرد** بدلالة (رب) على التقليل في أكثر من موضع، وبنى على هذه الدلالة حكمًا تركيبيًّا لـ(رب)، وهو لزومها صدارة الجملة، فيقول: " **و(رب) معناها الشيء يقع قليلًا، ... ولا تكون (رب) إلَّا في أول الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها**، وذلك قولك: رب رجلٍ قد جاءني، ورب إنسانٍ خير منك(٣)". ويوضح **المرادي** سبب ترتيب هذا الحكم النحوي على دلالة التقليل بقوله:" من خصائص (رب) أنها يلزم تصديرها، فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها، كقولك: رب رجل عالم لقيت. فموضع المجرور بها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: بزيد مررت. **وإنما وجب تصديرها؛ لأن التقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه**(٤)". وصرح ابن السراج(٥) أيضًا بأنها للتقليل، وبنى على هذه الدلالة حكمًا تركيبيًّا آخر لـ(رب)، وهو لزومها الصفة؛ فقال:"

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٣٩-٤٤٠، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/٢٨٠-٢٨٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٨٤

(٢) ينقل بعض النحاة مذهب جمهور النحاة، فيقول:" والذي صرَّح به دهماء أئمة العربية أنها للتقليل، وأنها ضد (كم) في التكثير، قال ابن السيد البطليوسي: وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنها للتقليل وأنها ضد (كم) في التكثير، كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش سعيد بن مسعدة، والمازني، وأبي عمر الجرمي، والمبرد، وأبي بكر ابن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، والرماني، وابن جني، والسيرافي، وكذلك جلة الكوفيين، كالكسائي، والفراء، ومعاذ الهراء، وهشام وابن سعدان، ولم أجد لهم مخالفًا في ذلك إلا صاحب العين والفارابي، ولا شك أن هؤلاء رأوا الأبيات التي وردت فيها للتكثير فإنها كثيرة". الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥١، وذكر أبو حيان أن هذا الرأي هو مذهب البصريين. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/٢٨٠

(٣) المقتضب ٤/١٣٩-١٤٠، ويقول في موضع آخر: "(رب) تدخل على كل نكرة؛ لأنها لا تخص شيئًا، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل، فمن ذلك قوله: يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

وقوله: يَا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ ... لَاقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْمانًا ". المقتضب٤/٢٨٩

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٥٣

(٥) الأصول في النحو ١/٤١٦

فإن قال قائل: لِمَ لزم الصفة؟ قيل: **لأنه أبلغ في باب التقليل؛ لأن رجلًا قائمًا أقل من رجل وحده، فخصت بذلك،** والله أعلم[١]". وذكر **ابن يعيش** أن معنى (رُبَّ) "تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كم) في الخبر؛ لأن (كم) الخبرية للتكثير، و(رُبَّ)، للتقليل، تقول: "رب رجل لقيته"، أي: ذلك قليل. وهي تقع في جواب من قال، أو قدرت أنه قال: "ما لقيت رجلًا"، فقلت في جوابه: "رب رجل لقيته[٢]".

ويستدل **أنصار هذا المذهب** على رأيهم بأنها" قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل. فتعين أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها[٣]". ويمكن تقسيم دلالة التقليل المستفادة من (رُبَّ) إلى نوعين:

النوع الأول: دلالة التقليل بالتخصيص (تقليل الشيء في نفسه).

تدل (رب) على التقليل **إذا كان مدخولها محددًا معينًا مقيدًا بشيء أو شخص واحد،** وتكون الصورة التركيبية على النحو التالي:

رُبَّ (أو ما ينوب منابها) + نكرة + (جملة تخصص النكرة بشخص أو شيء واحد)

يقول ابن أم قاسم المرادي: "وممَّا تأتي (رب) فيه للتقليل، إتيانًا مطردًا، الأشعار التي في الألغاز، والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنهم كثيرًا ما يستعملون في أوائلها (رُبَّ) مصرحًا بها، والواو التي تنوب مناب (رُبَّ)[٤]".

وقد جاءت شواهد كثيرة لذلك، منها قول الشاعر[٥]:

أَلَا رُبَّ مَوْلُـــودٍ وَلَـــيْسَ لَـــهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــدٍ لَـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوَانِ

وَذِي شَـامَةٍ سَـوْدَاءَ فِـي حُـرِّ وَجهِـهِ مُجلَّلَـــــــةٍ لَا تَنقَضِـــــــي لِأَوَانِ

(١) الأصول في النحو ١/ ٤١٧

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨١/٤

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٠، وقد رجح ابن أم قاسم المرادي هذا الرأي بناء على هذا الاستدلال.

(٤) المرجع السابق ص٤٤٢- ٤٤٣

(٥) البيتان من الطويل، وهو لرجل من أزد سراة، في الكتاب لسيبويه ٢٦٦/٢، والأصول في النحو٣٦٤/١، ١٥٨/٣، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة ٤٠٩/١، وشرح التصريف للثمانيني، ص٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٢٨١/١١، والبحر المحيط ١٥٨/٣، والجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص١٨١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٣٢/٢

فإنه يُقصد بمدخولات (رب) في هذين البيتين أشخاص محددة؛ إذ "يعني بالمولود الذي ليس له أب: عيسى ابن مريم –عليه السلام–، وبذي ولد لم يلده أبوان: آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر. وهذه الثلاثة ليس لها نظير[١]".

ومن شواهد التقليل أيضًا قول زهير[٢]:

وَأَبْـــيَضَ فَيَّـــاضٍ يَـــدَاهُ غَمَامَـــةٌ عَلَـــى مُعْتَفِيـــهِ مَـــا تُغِـــبُّ فَوَاضِـــلُهْ

فإن البيت يعبر عن" خصوص، لا وجه فيه للتكثير؛ لأنه إنما أراد بالأبيض: حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري. ولم يرد جماعة كثيرة، هذه صفتهم؛ ألا تراه يقول بعده:

حُذَيْفَـــةُ يُنمِيـــهِ وبَـــدْرٌ كِلَاهُمَـــا إِلَـى بَـاذِخٍ يَعلُـو عَلَـى مَـنْ يُطَاوِلُـهْ [٣]".

وقول بعض شعراء غسان، يصف وقعة كانت بينهم وبين مِذحج، في موضع يعرف بالبلقاء[٤]:

وَيَـوْمٍ عَلَـى البَلْقَـاءِ لَـمْ يَـكُ مِثْلَـهُ عَلَـى الأَرْضِ يَـوْمٌ فِـي بَعِيـدٍ وَلَا دَانِـي

ويعلق ابن أم قاسم المرادي على هذه الشواهد بقوله: "ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير، وليس بنادر، كما زعم ابن مالك[٥]".

وذكر أبو حيان إضافة لما سبق شواهد أخرى، ومنها " قول خوَّات بن جُبَير[٦]:

وَذَاتِ عِيَـــالٍ وَاثِقِـــينَ بِعَقْلِهَـــا خَلَجْـتُ لَهَـا جَـارَ اسْـتِهَا خَلَجَـاتِ

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ٤٤١

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه، ص٩١، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ١٣٦/١، والبحر المحيط ٢٩٢/٣، والجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤١، واللباب في علوم الكتاب ٣/ ٤١٣ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٦ /٣٠٣٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني٤٤١– ٤٤٢

(٤) البيت من الطويل، وهو لبعض شعراء غسان في: رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي) ص١٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٥/١، والجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٢، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٢/٦.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٢

(٦) البيت من الطويل، وهو لخَوَّات بن جُبَيْرٍ الأنصاري في: إصلاح المنطق، ص٢٣٠، وتهذيب اللغة ١٦٤/٥، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٠٤/٦، ورسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، (ص١٢٨)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨١/١١، وبلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٥.

يعني: ذات النحيين وحدها، وقول صخر بن الشريد[١]:

وَذِي إِخْـــوَةٍ قَطَّعْـــتُ أَقْـــرَانَ بَيْـــنِهِمْ كَمَـــا تَرَكُـــونِي وَاحِـــدًا لَا أَخَـــا لِيَـــا

يريد بذي الأخوة دريد بن حرملة المري، وهو الذي قتل أخاه معاوية، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر، وقوله:" كما تركوني واحدًا لا أخا ليا" يبطل توهم الكثرة هنا؛ لأن الذين تركوه بلا أخ هم بنو حرملة، ولم يكن أخ قتل غير معاوية وحده ... وقول الآخر[٢]:

وَنَـــارٍ قَـــدْ حَضَـــأْتُ بُعَيْـــدَ وَهْـــنٍ بِـــدَارٍ مَـــا أُرِيـــدُ بِهَـــا مُقَامَـــا

يصف قصة جرت له وحده مع الجن على زعمه ...

وقال أبو طالب يمدح رسول الله ﷺ[٣]:

وَأَبْـــيَضَ يُسْتَسْـــقَى الْغَمَـــامُ بِوَجْهِـــهِ رَبِيـــعَ الْيَتَـــامَى عِصْـــمَةً لِلْأَرَامِـــلِ[٤]".

ومن شواهد التقليل بصورة يقينية أيضًا في كلام العرب أيضًا قولهم: ربه رجلًا، يقول ابن أم قاسم المرادي: "ومما جاءت فيه للتقليل قولهم: ربه رجلًا، إذا مدحوه. وهذا تقليل محض، لا يتوهم فيه؛ لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظير، وإنما يمدح بقلة النظير، أو عدمه بالجملة. وإنما يريدون بقولهم: ربه رجلًا، أنه قليل غريب في الرجال. كأنهم قالوا: ما أقله في الرجال، أي: ما أقل نظيره![٥]".

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن عمرو بن الشريد في: رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، (ص١٢٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٤/١، وبلا نسبة في: إعجاز القرآن للباقلاني، ص٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٢/٦

(٢) البيت من الوافر، وهو لِتَأَبَّطَ شَرًّا في: ديوانه ص٦٨، وتهذيب اللغة ٩٨/٥، ومقاييس اللغة ١٩٢/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٣٤/٢، ولشمر بن الحارث الضبي في : النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ص٣٨٠)، ولشميل بن الحارث في: كتاب الأفعال ٤١٢/١، وبلا نسبة في: رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، ص١٣١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ في: مقاييس اللغة ٣٨٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٤/١، ولسان العرب ٩٤/١١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١، والبحر المحيط ٢٩٢/٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص١٨٠.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٣، وينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢٥٢

النوع الثاني: دلالة التقليل التأويلية

(رُبَّ) التي تحمل دلالة التقليل بالتأويل هي التي ظاهر دلالتها التكثير، ولكن تأولها يفضي إلى دلالة التقليل **(تقليل النظير)**، وقد وصفه ابن أم قاسم المرادي بأنه" كثير جدًّا[١]"، وذكر ثلاثة مواضع لذلك:

أ- سياق الافتخار والمباهاة بأن ما يقل عند المخاطب يكثر عند المتكلم (تقليل النظير):

يرى ابن أم قاسم المرادي أن غالب ما ظاهره التكثير مع (رب)، لكنه يدل على التقليل بالتأويل، إنما يأتي في مواضع المباهاة والافتخار[٢]، كقول امرئ القيس[٣]:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلا سِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ

يقول ابن أم قاسم المرادي: "ولسنا نشك في أن القائلين بأن (رب) للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر؛ لأنها كثيرة جدًّا. فواجب على المنصف أن يتهم رأيه، ولا يسرع إلى تخطئتهم، ويعلم أن لهم في ذلك غرضًا، ينبغي أن يبحث عنه. وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه: **الأول: أن رب في ذلك لتقليل النظير**، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره. وذلك أبلغ في الافتخار[٤]".

وذكر أبو حيان مجموعة من الشواهد جاءت فيه (رُبَّ) لتقليل النظير[٥]، ومنها قول امرئ القيس[٦]:

وَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٤٣

(٢) المرجع السابق، ص٤٤٣

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرِئ القيس في ديوانه ص ٢٦، وتهذيب اللغة ٨٤/١٣، والتخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ١٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٦٧/٨، والجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٤٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٨، وبلا نسبة في: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥٢٩/١، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١٧٢/١.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٣-٤٤٤

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٣/١١

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرِئ القيس في: ديوانه ١٥٨ ، ومقاييس اللغة ١٧٢/٥، ورسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي) ص١٣٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٩/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١٧٤٤/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٢/١١)، والجنى الداني في حروف المعاني، ص٦٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٣٤/٦

وقول أبي كبير الهذلي[١]:

أَزُهَيْـــرُ إِنْ يَشِـــبِ القَـــذَالُ فَـــإِنَّنِي رُبَّ هَيْضَـــلٍ مَـــرِسٍ لَفَفْـــتُ بِهَيْضَـــلِ

ومما ظاهره استعمال (رُبَّ) في التكثير قول عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ابن الخطفي[٢]:

فَـــإِنْ تَكُـــنِ الأَيَّـــامُ شَـــيَّبْنَ مَفْرِقِـــي وَكَثَّـــرْنَ أَشْـــجَانِي، وفَلَّلْـــنَ مِـــنْ غَرْبِـــي
فيـــا رُبَّ يَـــوْمٍ قَـــدْ شَـــرِبْتُ بمَشْـــرَبٍ شَـــفَيتُ بِـــهِ عَنِّـــي الظَّمَـــا بَـــارِدٍ عَـــذبِ
وَكَـــمْ لَيلَـــةٍ، قَـــدْ بِتُّهَـــا غَيْـــرَ آثِـــمٍ بِسَـــاجِيَةِ الحِجْلَـــينِ مُفْعَمَـــةِ القُلْـــبِ

ومن تأول ذلك جعل (رب) لتقليل النظير، وراعى في (كم) التكثير.

ب- سياق التواضع بتقليل ما هو كثير

الموضع الثاني لدلالة (رب) التقليل بالتأويل هو الموضع الذي يقصد المتكلم فيه تقليل ما هو كثير تواضعًا، فقد يقول القائل": رب عالم لقيت، وهو قد لقي كثيرًا من العلماء، ولكنه يقلل من لقيه تواضعًا[٣].

ج- الدلالة على أن ضرورة تجنب الكثير توجب تجنب القليل

أمَّا الموضع الثالث لدلالة (رب) التقليل بالتأويل فهو **الموضع الذي يقصد المتكلم فيه الدلالة على أن ضرورة تجنب الكثير توجب تجنب القليل، كأن يقول الرجل لصاحبه:** لا تعادي فربما ندمت، "وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة، ولكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها، فكيف وهي كثيرة؟ فصار لفظ التقليل

(١) البيت من الكامل، وهو للهذلي في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٣، ولأبي كبير الهذلي في: تهذيب اللغة ٣٩/٢، المحكم والمحيط الأعظم ١٩٨/٤، ورسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، ص١٤٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٣/١١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٣٤/٦، وبلا نسبة: الخصائص ٤٤٢/٢، وشرح التصريف للثمانيني، ص٤٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢٣١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٣/٣، والممتع الكبير في التصريف، ص٣٩٨

(٢) الأبيات من الطويل، وهي لعمارة بن عقيل في: رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي) ص١٤٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٢/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٦/١٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٤٩٩)، (٣٠٣٤/٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٣٢/٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٤٤

هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير. وعلى هذا تأول النحويون قوله –تعالى–: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾[الحِجر: ٢] [١]".

الرأي الثاني: أنها للتكثير، وهو مذهب سيبويه، فقد صرح سيبويه في أكثر من موضع بأن (رب) بمعنى (كم) الخبرية الدالة على الكثرة، كما صرح في موضع آخر بأنها بمعنى **(كأين)**، و**(كأين)** تدل على الكثرة؛ مما يؤكد أنه يذهب إلى أن (رب) تدل على الكثرة، فيقول: " اعلم أن لـ(كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، **ومعناها معنى (رُبَّ)**[٢]، ويقول في موضع آخر: "واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. **والمعنى معنى (رُبَّ)**، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب ... واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ **لأن المعنى واحدٌ**، إلا أن (كم) اسمٌ، و(رُبَّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ)[٣]"، ويقول في موضع ثالث: "**و(كأيِّنْ) معناها معنى (رُبَّ)**[٤]".

وقد نُسب هذا الرأي للخليل، وابن درستويه[٥]، وقد استدل بعض أنصار هذا الرأي على دلالة (رب) على التكثير بصلاحية وقوع (كم) في كل موضع وقعت فيه (رب)، يقول ابن مالك: "**والصحيح أن معنى (رب) التكثير**؛ ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر[٦].

شواهد (رب) على التكثير[٧]:

يقرر أنصار هذا المذهب أن الشواهد التي تدل فيها (رُبَّ) على التكثير كثيرة، وبعبارة ابن مالك: وقعت "في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه[٨] .

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٤٤–٤٤٥

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٦

(٣) المرجع السابق ١٦١/٢

(٤) المرجع السابق ١٧١/٢

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص٤٤٠، ٤٤٥

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣– ١٧٨

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣–١٧٨، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨٣/١١–٢٨٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٤

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣

الشواهد النثرية:

وردت شواهد قرآنية وحديثية ومن كلام العرب تؤكد مجيء (رب) للتكثير، وقد ذكرها ابن مالك في (التسهيل)، وهي[١]:

١- قوله -تعالى-: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجْر: ٢] "قال أبو علي الفارسي: لا معنى للتقليل فيها؛ لأنه لا حجة عليهم فيه[٢]".

٢- وقول النبي ﷺ في الحديث المتَّفق عليه: " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَة"، ونقل بعض النحاة عن ابن مالك قوله: "ليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أن المتصف بهذا من النساء كثير[٣]".

٣- وقول النبي ﷺ : " رُبَّ أَشْعَثَ لَا يُؤبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّ قَسَمَهُ ".

٤- وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: "رُبَّ صَائِمِهِ لن يَصُومَه، وقائِمِه لَنْ يَقُومَه".

٥- ونقل الفراء عن العرب أنه يقول القائل إذا أَمَر فعُصِي: "أمَا واللهِ رُبَّ ندامةٍ لكَ تذكُرُ قَولِي فِيهَا".

الشواهد الشعرية:

تنقسم الشواهد الشعرية التي ورد فيها (رُبَّ) دالة على التكثير إلى قسمين:

أ- ما كان التكثير فيه ظاهرًا، وقد يحتمل التقليل، ومن شواهده:

قول حسان بن ثابت[٤]:

رُبَّ حِلْـــمٍ أَضَـــاعَهُ عَـــدَمُ الْمَـــا لِ وَجَهْـــلٍ غَطَّـــى عَلَيْـــهِ النَّعِـــيمُ

وقول ضابئ البُرجمي[٥]:

وَرُبَّ أُمُـــورٍ لَا تَضِـــيرُك ضَـــيْرَةً وللْقَلْـــبِ مِـــنْ مَخْشَـــاتِهِنَّ وَجِيـــبُ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣، وينظر هذا الرأي لأبي علي الفارسي في: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٣

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٣

(٤) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت ﷺ في: ديوانه ص٢٢٣، والعين ٥٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٤٨ مادة (ع د م)، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٠/٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو لضابِئ البُرْجُمِيّ في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣، ولسان العرب ١٢٥/٥، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٢/١٠، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٠/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤٣/٧.

وقول عدي بن زيد[١]:

رُبَّ مَـــــــأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَـــــــلًا قَـدْ ثَنَـاهُ الـدَّهْرُ عَـنْ ذَاكَ الأَمَـلْ

وقد علق بعض النحاة على الشواهد السابقة بقوله:" أنشد هذه الثلاثة ابن مالك، وليس التكثير فيها مُتَعَيَّنا ولا بد، وَلكنه ظاهر، وقد يدعى فيها التقليل[٢]".

ب- ما لا يحتمل إلا التكثير:

ذكر بعض النحاة مجموعة من الشواهد لا يصلح حمل (رب) فيها إلا على التكثير[٣]، وهي :

قول أبي عطاء السندي يرثي عمر بن هُبَيْرَة[٤]:

فَـإِنْ تُمْـسِ مَهجُـورَ الفِنَـاءِ فرُبَّمـا أَقَـامَ بِهَـا بَعْـدَ الوُفُـودِ وُفُـودُ

وأنشد ابن برهَان عن أبي زيد لعمرو بن البراء[٥]:

وَذِي رَحِـمٍ ذِي حَاجَـةٍ قـد وَصَـلْتُهُم إِذَا رَحِـمُ القَطَّـاعِ نَشَّـتْ بِلَالُهَـا

وأنشد لأوس بن حجر[٦]:

وَنِلنَـا وَنَـالَ الْقَـوْمُ منَّـا وَرُبَّمَـا يَكُـونُ عَلَـى الْقَـوْمِ الْكِـرَامِ لَنَـا الظَّفَرُ

(١) البيت من الرمل، وهو لعدي بن زيد في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٠/٦.

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٤

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٥-٢٥٨

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي عَطاءٍ السِّنْديّ في: رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، ص١٤٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٥، وبلا نسبة في: تفسير الكشاف ٢٦٠/٣، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٤٢٧/٢٤، والتخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ١٠٨/١، والبحر المحيط ٧٦/٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٣/٦

(٥) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراء في: النوادر في اللغة، ص٤٤٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٥

(٦) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٦

ولجَذِيمة الوضاح[١]:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمِ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوبِي شَـــمَالَاتُ

وللأعشى ميمون بن قيس[٢]:

رُبَّ رَفْـــدٍ هَرَقْتَـــهُ ذَلِـــكَ الْيَـــوْ مَ وَأَسْـــرَى مِـــنْ مَعْشَـــرٍ أَقْتَـــالِ

... ولبشر بن أبي خازم[٣]:

فَـــإِنْ أَهْلِـــكْ عُمَيْـــرُ فَـــرُبَّ زَحْـــفٍ يُشَـــبِهُ نَقْعُـــهُ رَهْـــوًا ضَـــبَابًا

يقول معلقًا :" ولا شك أن هذه الأبيات كثيرة وبسببها جعل ابن مالك التكثير في (رب) هو الغالب، وأنشد ابن عصفور في ذلك أيضًا قول الشاعر[٤]:

فيـــا رُبَّ يـــومٍ قـــد لَهَـــوتُ ولَيلَـــةٍ بِآنِســـةٍ، كأَنَّهـــا خَـــطُّ تِمثـــالِ

وقوله[٥]:

(١) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في: الكتاب لسيبويه ٥١٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٤/١، والحجة للقراء السبعة ٣٨/٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٧١/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح٣٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٦٩/٥، ولجَذيمة الأبرص في: المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٤/٥وبلا نسبة في: المقتضب ١٥/٣، والأصول في النحو ٤٥٣/٣، والحجة للقراء السبعة ٣٨/٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٧٥/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك١١٧٥/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٣٢/٨

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى ميمون بن قيس في: ديوانه ص١٣، والمذكر والمؤنث ٦٨/٢، ورسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي)، (ص١١٤)، والتخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك٣٢/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١٣/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٢٥٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٢١/١

(٣) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في: ديوانه ص ٣٦، ومجاز القرآن ٢٠٨/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٧، وبلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم ٤١٧/٤(ر هـ و)، ولسان العرب ٣٤١/١٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ١٣٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٨/٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٣٦/٦، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧٣/١٠، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ١٣٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٧، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٧٦٤، وهمع الهوامع ٤٣٢/٢

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص١٦٠، وبلا نسبة في: البحر المحيط ٤٧٩/١٠، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠٨/٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣٠٣١/٦

فَيـــا رُبَّ مَكْـــروبٍ كَـــرَرْتُ وَراءَهُ وعانٍ فَكَكْتُ الغُلَّ عنهُ فَفَدَّانِي[١]".

وقد ذكر ابن مالك شواهد أخرى:

ومنها قول الشاعر[٢]:

رُبَّ مَـــنْ أَنضَـــجْتُ غَيْظًـــا قَلْبَـــهُ يتمنَّـــى لـــيَ مَوْتًـــا لَـــمْ يُطَـــعْ

وقول الآخر[٣]:

رُبَّمَـــا تَكْـــرَهُ النُّفُـــوسُ مـــن الأَمْـــ ـــرِ لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ

وقول الآخر[٤]:

ورُبَّ امْـــرِئٍ نَـــاقِصٍ عَقْلُـــهُ وَقَـد يَعجَـبُ النَّـاسُ مِـنْ شَخْصِـهِ

وآخَـــر تَحسَـــبُهُ أَحْمَقَـــا ويَأْتِيـــكَ بِـــالأَمرِ مِـــن فَصِّـــهِ

وقد أورد النحاة شواهد أخرى[٥]، ومنها قول الشاعر[٦]:

فَـــإِنْ أَهْلَـــكْ فَـــرُبَّ فَتًـــى سَـــيَبْكِي عَلَـــيَّ، مُخَضَّـــبٍ، رَخْـــصِ البَنَـــانِ

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٧

(٢) البيت من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في: ديوانه ص٣٠، والبحر المحيط ٨٥/١، وهو بلا نسبة في: معانى القرآن للأخفش ٣٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١٨/٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١٨/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٣٤/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٣٣/٢

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٠، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٠٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٩٧/٧، وبلا نسبة في: المقتضب٤٢/١، والأصول في النحو ٣٢٥/٢، والمذكر والمؤنث ٢٥٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/٢، والحجة للقراء السبعة ٣٦/٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٠٩/١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦٩٧/٣، وهمع الهوامع ٤٠/١

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٠/٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣

(٦) البيت من الوافر، وهو لجَحْدَر بن مالك اللص في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٩٣/١١، والبحر المحيط ٦/ ٤٦٤، والجنى الداني في حروف المعاني ص٤٥٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٦٥، وبلا نسبة في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ١٣٩، واللباب في علوم الكتاب ٤٢٤/١١،
وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٠/١

وكقول هند أم معاوية –رضي الله عنها–[١]:

يَـــــا رُبَّ قَائِلَـــــةٍ غَـــــدًا يَـــــا لَهْـــــفَ أُمِّ مُعاوِيَـــــهْ

وكقول سليم القشيري[٢]:

وَمُعْتَصِـمٍ بِـالحَيِّ مِـنْ خَشْـيَةِ الـرَّدَى سَـــيَرْدَى وَغَـــازٍ مُشـــفِقٍ سَـــيَئُوبُ

ومثله[٣]:

يَـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لِـــيَ لَا أُظَلَّلُـــهْ أَرْمَضُ مِـنْ تَحْـتُ وأَضْـحَى مِـنْ عَلُـهْ

ومثله[٤]:

يَـا رُبَّ غَابِطِنَـا لَـوْ كَـانَ يَطْلُـبُكُمْ لَاقَـــى مُباعَـــدَةً مِـــنْكُمْ وَحِرْمَانَـــا

الرأي الثالث: (رُبَّ) من الأضداد، تكون في مواضع للتقليل، وتكون في مواضع للتكثير، وذلك بحسب السياق، وقد نسب هذا الرأي إلى أبي على الفارسي في كتاب الحروف[٥]. وقد ذكر أبو حيان أن هذا الرأي هو مذهب الكوفيين[٦]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عقيل[٧]، وكذلك ابن هشام بقوله: "وليس معناها التقليل دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل تَرِد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا[٨]".

(١) البيت من الكامل، وهو لهند أم معاوية في: البحر المحيط ٤٦٤/٦، والجنى الداني في حروف المعاني ص٤٥١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٣٩/٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٦٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٢/٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٣٨/٢

(٢) البيت من الطويل، وهو لسليم القشيري في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٩٤/١١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٣٩/٧، واللباب في علوم الكتاب ٤٢٤/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٠/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٠٤/٣

(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي ثروان في: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٦٣٦/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/٢، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٧٧ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨٦/٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٦٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٠٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٠٣٠/٤، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٩/٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في: المقتضب ١٥٠/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٣١٦، وسر صناعة الإعراب ١٢٥/٢، وبلا نسبة في: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١١٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٢٤/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٢٣/٦.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٤٠

(٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٢٨١/١١

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٤/٢

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص١٨٠

الرأي الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

الرأي الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك[١].

الرأي السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق. وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان بقوله:" والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنه لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج[٢]".

الرأي السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وأرى أن كثرة الشواهد التي تدل فيها (رُبَّ) على التقليل لا تفرض أحادية دلالة التقليل عليها كما فرضها كثير من النحاة، كما أن كثرة الشواهد التي تدل فيها (رب) على الكثرة لا تفرض أحادية دلالة التكثير عليها كما فرضها كثير من النحاة، بل يجب أن يترك الأمر في تحديد دلالتها للسياق، فإنه لا معنى للعنصر النحوي خارج السياق اللغوي الداخلي ومن دون فهم السياق الخارجي للكلام؛ وعلى ذلك فإنني أتفق على أن (رب) تأتي للتقليل وللتكثير بحسب السياق التي وردت فيه.

المطلب الثاني: استعمال (قد) للقلة والكثرة.

تأتي (قد) لستة دلالات: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليل، والتكثير، والتحقيق، والنفي[٣]، وذلك بحسب السياق، ويمكن استعراض دلالتي التقليل والتكثير عند النحاة على النحو التالي:

أولا: دلالة (قد) على التقليل

نص الزمخشري وابن يعيش على أن من دلالات (قد) الداخلة على الفعل المضارع دلالة التقليل، يقول الزمخشري: "ويكون للتقليل بمنزلة (ربما) إذا دخل على المضارع كقولهم: إن الكذوب قد يصدق[٤]"، ويقول ابن يعيش:" قد تستعمل "قد" للتقليل مع المضارع؛ فهي لتقليل المضارع، وتقريب الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى "ربما". تقول: "قد يصدق الكذوب"، و" قد يعثر الجواد"، تريد أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة، كما تقول:

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٤٩

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٨١/١١

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٢٧-٢٣١، وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل) دلالة التقريب والتقليل والتحقيق، ولم يذكر دلالة التكثير، ولا دلالة التوقع، ولا دلالة النفي، وعد شواهد التكثير من باب التحقيق. شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٤، وكذلك فعل ناظر الجيش. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٦٤/٩- ٤٤٦٦

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٣٣

"ربما صدق الكذوب وعثر الجواد"؛ وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أن كل تقريب تقليل؛ لأن فيه تقليل المسافة[١]".

وقد قسم ابن هشام دلالة التقليل المستفادة من (قد) إلى ضربين[٢]:

الأول: تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.
الثاني: تقليل متعلق الفعل، نحو قوله –تعالى–: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النُّور: ٦٤] ، أي: ما هم عليه هو أقل معلوماته –سبحانه–.

وقد نفى بعض النحاة المتأخرين أن تكون دلالة التقليل مستفادة من (قد)، وقد رد المرادي مذهبهم بقوله:" ونازع بعضهم في إفادة (قد) لمعنى التقليل، فقال: (قد) تدل على توقع الفعل، ممن أسند إليه. وتقليل المعنى لم يستفد من قد، بل لو قيل: البخيل يجود، فهم منه التقليل؛ لأن الحكم، على من شأنه البخل، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلًا كان كلام كذبًا؛ لأن آخره يدفع أوله[٣]".

ثانيًا: دلالة (قد) على التكثير.

ذكر سيبويه هذه الدلالة في الكتاب، فساوى بين (قد)، و(رب)، وقد سبق أن أوضحت في المطلب السابق أن (رب) عند سيبويه تدل على التكثير، يقول سيبويه:" **وتكون (قد) بمنزلة (ربما)**، وقال الشاعر الهذلي[٤]:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٥]".

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣٠–٢٣١، وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص١٤٠–١٤١

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٥٧–٢٥٨، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٧٠/٩، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٠٧–٣٠٨

(٤) البيت من البسيط، وهو للهذلي في: الكتاب لسيبويه ٢٢٤/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٠/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ١١٤/٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٧/١، والجنى الداني في حروف المعاني ص٢٥٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٢/١، ولعبيد بن الأبرص في: ديوانه ص٥٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٤٣/١، والبحر المحيط ٤٨٧/٤، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤١٢/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤١/١

(٥) الكتاب لسيبويه ٢٢٤/٤

وقد وافق الزمخشري مذهب سيبويه، واستشهد لمجيئها للتكثير بقوله –تعالى–: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام : ٣٣] فقال:" (قد) في ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ﴾ بمعنى (ربما) الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته، كقوله[١]:

أَخُو ثِقَةٍ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ ... وَلَكِنَّهُ **قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهْ**[٢]".

وقد تابع البيضاوي[٣] مذهب الزمخشري، وعلق الوقاد على استشهاد الزمخشري بهذه الآية الكريمة بأن " الكثرة هنا في متعلق الفعل، لا في نفسه، وإلا لزم تكثير الرؤية، وهي قديمة، وتكثير القديم باطل عند أهل السنة[٤]".

وقد اعترض أبو حيان على مذهب سيبويه والزمخشري مجيء (قد) للتكثير بقوله:" إن التكثير لم يُفهم من (قد)، وإنما يفهم من سياق الكلام؛ لأنه لا يحصل الفخر والمدح بقتل قرن واحد ولا بالكرم مرة واحدة، وإنما يحصلان بكثرة وقوع ذلك، وعلى تقدير أن (قد) تكون للتكثير في الفعل وزيادته لا يتصور ذلك في قوله: (قد نعلم)؛ لأن علمه – تعالى– لا يمكن فيه الزيادة والتكثير، وقوله: بمعنى (ربما) التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته، والمشهور أن (رب) للتقليل لا للتكثير...، فإن خلت من معنى التقليل خلت غالبا من الصرف إلى معنى المضي وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد، نحو قوله: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ﴾ [الأنعام : ٣٣]، وقوله: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ﴾ [الصَّف : ٥]، وقول الشاعر[٥]:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ ... وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الأَرْضِ سَبْعِينَ وَادِيَا [٦]".

وفي موضع آخر يؤكد الزمخشري على مجيء (قد) للتكثير بالاستشهاد بقوله –تعالى–: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ٦٤﴾ [النُّور : ٦٤] ، فقد

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ص ٩١، وتفسير الكشاف ٢٦١/٣، والبحر المحيط ٨/ ٧٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٥٠/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠/٨، وبلا نسبة في: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ١١٠/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٥٩، واللباب في علوم الكتاب ١١٠/٨.

(٢) تفسير الكشاف ١٧/٢، وينظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢٣/٤، واللباب في علوم الكتاب ١١٠/٨

(٣) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ١٥٩/٢

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص١٤٢

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك٢٩/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٨/١، والبحر المحيط ٤٨٨/٤، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦٠٢/٤.

(٦) البحر المحيط ٤/ ٤٨٧–٤٨٨، وينظر: البحر المحيط ٧٦/٨–٧٧ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٥١/٨

"أدخل (قد) ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق، ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد، وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربَّما) فوافقت (ربَّما) في خروجها إلى معنى التكثير[١]".

وقد أثبت ابن هشام[٢] دلالة التكثير موافقًا رأي سيبويه، واستشهد بقول القائل[٣]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي ... جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ[٤]".

المطلب الثالث: التنكير للدلالة على القلة والكثرة.

ذكر الزركشي عدة معان للتنكير، وهي: إرادة الوحدة، وإرادة النوع، والتعظيم، والتكثير، والتحقير، والتقليل[٥]، وهذه الدلالات تخضع للقرائن والسياق، ويمكن استعراض دلالتي التقليل والتكثير فيما يلي:

أولًا: دلالة (التنكير) على التقليل.

تأتي النكرة للدلالة على التقليل في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، ومن شواهد ذلك تنكير (رضوان) في قوله –تعالى–:﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾ [التَّوْبَة : ٧٢]، وكان الزمخشري قريبًا من التصريح بهذه الدلالة؛ إذ يقول:" "وشيء من رضوان الله أكبر من ذلك كله؛ لأنَّ رضاه هو سبب كل فوز وسعادة[٦]"، وصرح السمين الحلبي بدلالة التقليل في هذه الآية بقوله: "التنكير يفيد التقليل، أي: أقل شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدم من الجنات ومساكنها[٧]"، وكذلك يعلق الزركشي على دلالة التنكير في هذا الموضع بقوله: "قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى أكبر من الجنات؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة[٨]"، ونص على هذه الدلالة أيضًا النيسابوري[٩] والسيوطي[١٠]، وخالف ابن كمال باشا، فذهب إلى دلالة تنكير كلمة (رضوان) هي التكثير لا التقليل[١١].

---

(١) تفسير الكشاف ٢٦٠/٣

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣١

(٣) البيت من البسيط ، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص٨١، والعين ١٥٤/١، وسر صناعة الإعراب ٣٦/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٠/٤، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة ٢٨٧/٤، والجنى الداني في حروف المعاني ص٢٥٨.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣١، وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص١٤٢

(٥) البرهان في علوم القرآن ٩١/٤-٩٣

(٦) تفسير الكشاف ٢٩٠/٢

(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨٦/٦

(٨) البرهان في علوم القرآن ٩٣/٤

(٩) تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٥٠٣/٣

(١٠) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٧٣/٣

(١١) تفسير ابن كمال باشا ٢٥٨/٢

وذكر السمين الحلبي شواهد كثيرة على دلالة التنكير على التقليل، ومن ذلك تنكير (مثوبة) في قوله –تعالى–: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌۚ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [البَقَرَة : ١٠٣] فيقول:" والتنكير في (لمثوبة) يفيد أن شيئًا من الثواب – وإن قل – خير؛ فلذلك لا يقال له قليل[١]". وكذلك تنكير (مغفرة، ورحمة) في قوله–تعالى–:﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [آل عِمْرَان : ١٥٧] فيقول:" وجاء بالمغفرة والرحمة نكرتين إيذانًا بأن أدنى خير وأقل شيء خير من الدنيا وما فيها الذي يجمعونه، وهو نظير: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُۚ﴾ [التَّوْبَة : ٧٢]، والتنكير قد يُشعِر بالتقليل[٢]".

ثانيًا: دلالة (التنكير) على التكثير.

أثبت الزمخشري دلالة التكثير في تفسير قوله –تعالى–: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [الأَعْرَاف : ١١٣] بقوله:" والتنكير للتعظيم، كقول العرب: إنَّ له لإبلًا، وإنَّ له لغنمًا، يقصدون الكثرة[٣]"، وتابعه الرازي[٤]، والبيضاوي[٥]، والنسفي[٦]، وأبو حيان[٧]، والزركشي، والنيسابوري[٨]، وقد استشهد الزركشي على دلالة التكثير بقوله –تعالى–:﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَۚ﴾ [فَاطِر : ٤]، فيقول: "وقد أفاد التكثير والتعظيم معًا ... أي: رسل عظام ذوو عدد كثير؛ وذلك لأنه وقع عوضًا عن قوله فلا تحزن وتصبر، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد[٩]".

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠/٢

(٢) المرجع السابق ٤٥٧/٣–٤٥٨، وقد عد الزمخشري التنكير للتقليل في قوله–تعالى–: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإِسْرَاء : ١]، واعترض عليه الزركشي بقوله: "وفيه نظر؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفراده لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه". البرهان في علوم القرآن ٩٣/٤، وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٧٣/٣

(٣) تفسير الكشاف ١٣٩/٢، ويؤكد الزركشي دلالة الكثرة بقوله:" أي: أجرًا وافرًا جزيلًا؛ ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى – عليه السلام–، فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر إلا وهو عديم النظير في الكثرة". البرهان في علوم القرآن ٩٢/٤

(٤) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٣٣٣/١٤

(٥) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٢٧/٣

(٦) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٥٩٣/١

(٧) البحر المحيط ١٣٢/٥

(٨) تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٢٩٩/٣

(٩) البرهان في علوم القرآن ٩٢/٤

المبحث الثَّالث

الفروق الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة

يوظف المتكلم مجموعة من الفروق الصرفية للتَّفريق بين مقاصده الدلالية المتعددة والتي من بينها قصد التقليل أو التكثير، ويوضح هذا المبحث مجموعة من الفروق التركيبية التي تمايز بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، ومنها: استعمال الجمع السالم مقابل جمع التكسير، واستعمال جمع القلة مقابل جمع الكثرة، واستعمال اسم الفاعل مقابل صيغة المبالغة، والحذف من الصيغة مقابل الإثبات، واستعمال الصيغة الفعلية (أَفْعَلَ) مقابل صيغة (فَعَّلَ)، ويمكن عرض هذه الفروق وإيضاحها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

المطلب الأول: استعمال الجمع السالم مقابل جمع التكسير

ذهب النحاة إلى أنه إذا كان للمفرد جمعان: جمع مذكر سالم، وجمع تكسير؛ فإن جمع المذكر السالم يفيد القلة، بينما يفيد جمع التكسير الكثرة[(١)]، وإذا لم يكن مع جمع المذكر السالم جمع تكسير فإن الجمع السالم يستعمل للقلة والكثرة، ويفرق بين هاتين الدلالتين السياق الذي ورد فيه.

ومن ذلك كلمة (النبي)، فقد جُمعت على (النبيين) و(الأنبياء)، وفي القرآن الكريم نجد أن جمع التكسير (الأنبياء) يستعمل في سياقات التشنيع على بني إسرائيل لارتكابهم جريمة قتل الأنبياء والتمادي فيها، فهنا يريد النص القرآني الكريم لفت الانتباه إلى كثرة عدد الأنبياء الذين قتلهم بنو إسرائيل، وقد ورد ذلك في أربعة مواضع، وهي قوله-تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البَقَرَة: ٩١]، وقوله-تعالى-:﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [آل عِمْرَان: ١١٢]، وقوله-تعالى-:﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عِمْرَان: ١٨١]، وقوله-تعالى-:﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾ [النِّسَاء: ١٥٥].

وكذلك وردت صيغة جمع التكسير (الأنبياء) في سياق الامتنان على بني إسرائيل بكثرة الأنبياء الذين جعلهم الله ﷻ فيهم، وذلك في موضع واحد، وهو في قوله-تعالى-:﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [المَائِدَة: ٢٠].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٥١/٦

أمَّا في بقية مواضع جمع (النبي) في القرآن الكريم فقد ورد الجمع بصيغة جمع المذكر السالم (النبيين)؛ للدلالة على مجرد الجمع، وليس فيه دلالة على القلة أو الكثرة.

ويمكن التوفيق بين ورود الجمع مختلفًا في الصيغة في سورتي البقرة وآل عمران مع أن مسيل القول واحد، وذلك في قوله –تعالى–: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّ كَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾﴾ [البَقَرَة: ٦١]، وقوله –تعالى–: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [آل عِمْرَان: ١١٢] يمكن التوفيق –والله أعلم– بأن جمع التكسير يناسب تغليظ العقوبة المذكورة في الآية الثانية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور فاضل السامرائي:" ومن الواضح أن موطن الذم والتشنيع عليهم والعيب على فعلهم في آية آل عمران أكبر منه في آية البقرة، يدل على ذلك أمور منها: إنه في سورة البقرة جمع (الذلة والمسكنة)، وأما آية آل عمران فقد أكد، وكرر، وعمم، فقال: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟﴾ فجعلها عامة، ثم قال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ﴾ فأعاد الفعل، وحرف الجر للزيادة في التوكيد، فإن قولك: (أنهاك عن الكبر وأنهاك عن الرياء) آكد من قولك: (أنهاك عن الكبر والرياء). ثم إنه ذكر الجمع في آية البقرة بصورة القلة فقال: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وذكره في آية آل عمران بصورة الكثرة، فقال: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ أي: يقتلون العدد الكثير من الأنبياء بغير حق. فالتشنيع عليهم والعيب على فعلهم وذمهم في سورة آل عمران أشد؛ ومن هنا يتبين أن التعريف في آية البقرة أليق والتنكير في آية آل عمران أليق[(١)]".

أمَّا قوله –تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ [آل عِمْرَان: ٢١] فهذه الآية عامة وليست خاصة ببني إسرائيل. وقد التفت الإمام البقاعي إلى دلالة جمع التكسير على الكثرة، وأن هذا أبلغ في الذم والتشنيع، فيقول: "(ويقتلون الأنبياء) أي: الآتين من عند الله –سبحانه وتعالى– حقًّا **على كثرتهم** بما دل عليه جمع التكسير، فهو أبلغ مما في أولها وأبلغ مما في البقرة؛ ليكون ذمهم على سبيل الترقي كما هي قاعدة الحكمة[(٢)]".

(١) معاني النحو ١١١/١، ويقول بعض المفسرين المحدثين:" و(الأنبياء): تدل على جمع كثرة (جمع تكسير) مقارنة بـ(النبيين) جمع سالم يفيد القلة". تفسير القرآن الثري الجامع ٢١/٤، ويقول في موضع آخر: "الأنبياء أكثر عددًا (جمع كثرة)، من (النبيين) أقل عددًا، جمع قلة؛ لأن (الأنبياء): جمع تكسير، و(النبيين): جمع مذكر سالم". تفسير القرآن الثري الجامع ٦٨/١

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣٠/٥، وقد قال عبد الله بن مسعود: " كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم ثلاثمائة نبي، ثم يقوم سوق بقلهم من آخر النهار" ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٧٣٦/٣

وجديرٌ بالذكر أن هناك آراء أخرى لتفسير هذه الظاهرة التفريقية، فقد ذهب ابن عادل إلى أن الجمع جاء سالمًا في سورة البقرة؛" لموافقة ما بعده من جمعي السَّلامة، وهو (النبيين)، و(الصابئين) بخلاف الأنبياء[١]"، وقد ذهب السيوطي إلى أن استعمال الجمع السالم يناسب شرف المجموع، فالجمع السالم يختص بالعقلاء، بخلاف جمع التكسير، وأن مجيئه بصيغة التكسير في مواضع أخرى ما هو إلا استيفاء للغات العرب في الجمع، فيقول: " جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم، وجمع السلامة يختصُّ في أصل الوضع بأولي العلم، وإن وُجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ... وإذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في قوله في سورة البقرة: (ويقتلون النبيين بغير الحق) مناسب من جهتين: إحداهما شرف الجمع لشرف المجموع. والثانية مناسبةُ زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق. وأما الآية الأولى من سورة آل عمران فمثل الأولى في مناسبة الشرف ومناسبة زيادة المد للزيادة في الفعل العامل في اللفظ المجموع في قراءة من قرأ: "ويقاتلون"، ولما لم يكن في الآية الثالثة سوى شَرَف المجموع، وكانت العرب تتَّسع في جموع التكسير فتوقِعها على أولي العلم وغيرهم أتى بالجمع هنا مكسرًا لتحصل اللغتان، حتى لا يبقى لمن يتحدَّى القرآن حجة؛ إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم، فلا يقتصر في شيء من خطابهم على أحد الجائزين دون الآخر إلا أن يتكرر، فإذ ذاك يرد على وَجْهٍ واحد مما يجوز فيه. فتأمَّل ما أجملته، فسوف يتَّضِح لك به إذا استوفيته ما يعينك على فهم الإعجاز[٢]".

ورغم وجاهة هذه الآراء المتباينة **يرجح الباحث** أن التَّعبير بالجمع السالم مقابل جمع التكسير يُعدُّ من الوسائل الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة، وهو ما ذهب إليه نحاتنا القدماء –رحمهم الله–، فقد أوضحوا أنه إذا كان للمفرد جمعان: جمع سالم، وجمع تكسير؛ فإن الجمع السالم يفيد القلة، بينما يفيد جمع التكسير الكثرة، وإذا لم يكن مع الجمع السالم جمع تكسير فإن الجمع السالم يستعمل للقلة أو للكثرة تبعًا للسياق الذي ورد فيه، وقد استند نحاتنا في هذا الحكم النحوي الدلالي إلى شواهد استعمالية كثيرة في أفصح كلام ورد باللسان العربي، وهو القرآن الكريم، وهو كلام الخالق –عز وجل– الحكيم الخبير، فلا غرو أن يكون بهذه الدقة التعبيرية الفائقة !.

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٣٢/٢

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٦١/٣-٢٦٢، وينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل ٤١/١- ٤٣

المطلب الثاني: استعمال جمع القلة مقابل جمع الكثرة

يقسم النحاة جمع التكسير إلى قسمين[١]:

الأول: **جمع القلة**، ويعبر عن الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وله صيغ محددة، وهي: **(أفعلةٌ)**، و**(أفعُلٌ)**، و**(فِعْلَةٌ)**، و**(أفعالٌ)**، وذكر الشاطبي أن ابن مالك وجمهور النحاة يقتصر على هذه الأربعة، بخلاف الفراء الذي أضاف إلى جموع القلة صيغ: (فُعَل)، و(فِعَل)، و(فِعَلة)[٢].

والآخر: **جمع الكثرة**، ويراد به ما فوق العشرة، وتستعمل سائر صيغ جموع التكسير للدلالة عليه.

ويُعد التفريق بين هذين النوعين في الاستعمال تفريقًا بين دلالتي القلة والكثرة، وقد جاء الاستعمال القرآني بهذا التفريق في كثير من المواضع، فيفرق بين استعمال (أنعم)، و(نِعم) وكلاهما جمع (نعمة)، وذلك حسب السياق، ففي سياق القلة نجده يستعمل جمع القلة (أنعُم)[٣]. ففي قوله –تعالى–: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النَّحل : ١١٢]، جاء الجمع بصيغة جمع القلة (أفعل)، وكذلك في قوله –تعالى–: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾﴾ [النَّحل : ١٢٠ - ١٢١] ، وذلك أن الآية الأولى تتحدث عن أهل مكة أو المدينة[٤]، فهي تتحدث عن مكان واحد، وقد فسر بعض المفسرين مجيء التعبير بجمع القلة بكونه "تنبيهًا بالأدنى على الأعلى؛ لأن العذاب إذا كان على كفران الشيء القليل فكونه على النعم الكثيرة أولى[٥]"، ويمكن القول –والله أعلم– : إن التعبير بجمع القلة يناسب تعداد الأنعم الوارد في مفتتح الآية، وهي الأمن والطمأنينة وسعة الرزق.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٧/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٧٥٢/٩

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٢/٧

(٣) اختلف النحاة في مفرد (الأنعم) فذهب بعض نحويي البصرة، وعلى رأسهم سيبويه إلى أن المفرد (نعمة)، كما أن مفرد (أشد) في قوله– تعالى–: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأَحْقَاف : ١٥] (شدة) وقال قطرب: الواحد (نعم)، يقال: أيام طعم ونعم، أي: نعيم. قال: فيجوز أن يكون معناها: فكفرت بنعيم الله لها. وذهب بعض الكوفيين إلى أن المفرد (نعماء)، مثل: بأساء وأبؤس.

وقيل: جمع نُعمى، مثل: بؤسَى وأبؤس. ينظر: تفسير الطبري ٣٨٥/١٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ١٤٧/١٦، والهداية الى بلوغ النهاية ٤١٠٢/٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٩٦/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٧٣/١٢

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣٨٢/١٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢١/٣، وتفسير الماوردي (النكت والعيون) ٢١٨/٣

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢٩٦/٧، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٧٣/١٢

وكذلك جاء الحديث في الآية الثانية عن الأنعم التي أنعم الله بها على سيدنا إبراهيم –عليه السلام–، فناسب جمع القلة الحديث عن نبي واحد، أمَّا في سياق الحديث عن كل البشر المخاطبين بالقرآن الكريم استعمل جمع الكثرة (نِعَم) على وزن (فِعَل)؛ ليناسب كثرة المنعم عليهم، وكثرة ألوان النعم التي أنعم الله بها عليهم جميعًا، فهم يتقلبون فيها، ولا يستطيعون لها حصرًا، يقول –تعالى–: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لُقمَان: ٢٠]، وذهب بعض المفسرين إلى أن المقصود في هذه الآية هو الإسلام وشهادة أن لا إله إلا الله[١]، وعلى هذا يكون استعمال جمع الكثرة تعظيمًا لهذه النعمة، فهي النعمة التي تفوق كل النعم الأخرى مجتمعة.

المطلب الثالث: استعمال اسم الفاعل مقابل صيغة المبالغة

يشتق اسم الفاعل للدلالة على من قام بالفعل أو اتصف به، ويُصاغ من اسم الفاعل مشتق آخر للدلالة على كثرة وقوع الفعل على جهة المبالغة، وهي صيغة المبالغة، وقد جمع القرآن الكريم في بعض الآيات القرآنية بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة تعبيرًا عن ذات واحدة، وهي (الإنسان)؛ وذلك بغرض التفريق والتمييز بين ما يكون حدوثه منه –وإن كثر– قليلًا، وهو الوفاء بشكر الله المنعم على نعمه، وبين ما يكون حدوثه كثيرًا، وهو كفران النعم، وعدم تأدية شكرها، وذلك في قوله –تعالى–: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسَان : ٣]، وقد صرح بذلك التحليل التركيبي الدلالي بعض المفسرين بقوله: " وجمع بين (الشاكر) و(الكفور)، ولم يجمع بين الشكور والكفور – مع اجتماعهما في معنى المبالغة – نفيًا للمبالغة في الشكر وإثباتًا لها في الكفر؛ لأن شكر الله –تعالى– لا يُؤدَّى فانتفت عنه المبالغة، ولم تنتف عن الكفر المبالغة، **فقلَّ شكره لكثرة النعم عليه، وكثر كفره وإن قل مع الإحسان إليه**[٢]". وجاءت عبارة النيسابوري أشد إيجازًا لكنها أقوى دلالةً، إذ قال: "وشكر الإنسان قليل بالإضافة إلى كثرة النعم عليه، وعلى العكس فإن كفره –وإن قل– كثير بالإضافة إلى الإحسان إليه[٣]".

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥٦٨/١٨

(٢) تفسير الماوردي (النكت والعيون) ١٦٤/٦، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٩٠/٦، وتفسير القرطبي ١٢٢/١٩

(٣) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ١٥٩٩/٣، وينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن ٨٥٥/٢

المطلب الرابع: حذف إحدى تاءي الفعل المضارع المبدوء بتاءين مقابل إثباتهما.

من خصائص اللغة العربية أنها تكره توالي الأمثال في أبنيتها الصرفية، و"تميل اللغة العربية إلى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة، فتحذف واحدًا منها، ... ونقصد بالمقاطع المتماثلة هنا، ما يشمل المقاطع ذات الأصوات الصامتة المتماثلة، أو المتقاربة في المخارج، ويحدث ذلك في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، كما أن العربية تميل كذلك أحيانًا، إلى التخلص من توالي الأصوات المتماثلة، سواء أكانت حركات أم أصواتًا صامتة، وإن لم تكن المقاطع متماثلة. والسبب في هذا صعوبة تتابع المقاطع والأصوات المتماثلة في النطق(١)".

ومن أنواع هذه الظاهرة في العربية حذف إحدى تاءي الفعل المضارع المبدوء بتاءين: تاء الفعل، وتاء المضارعة، يقول الفراء:" وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٢)".

ويقول الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب –رحمه الله– في هذا الصدد:" صيغ (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) و(تَفْعْلَلَ)، مع تاء المضارعة، يتكرر فيها المقطع: (ta) في بدايتها مثل: "تتقدم"، و"تتقاتل"، و"تتبختر". وحذف أحد هذين المقطعين كثير الورود في العربية ... وهذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم، فقد وردت فيه مثلا كلمة: "تذكرون" ١٧ مرة بالحذف، في مقابل: "تتذكرون" ٣ مرات بلا حذف، ففيه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام : ١٥٢، والأعراف: ٥٧ والنحل: ٩٠، والنور: ١، ٧، والذاريات: ٤٩]، وفيه ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢]، كما أن فيه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣، وهود: ٢٤، ٣٠، والنحل: ١٧، والمؤمنون: ٨٥، والصافات: ١٥٥، والجاثية: ٢٣] في مقابل: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠ والسجدة: ٤]، وفيه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨]، وفي القرآن كذلك: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾ [الشُّعَرَاء : ٢٢١] ، ﴿تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾ [الشُّعَرَاء : ٢٢٢] ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القَدْر : ٤] في مقابل: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [فُصِّلَت : ٣٠] (٣)".

ولنأخذ هذا النموذج الأخير للمقارنة بين السياقات التي وردت فيها كل صيغة، فقد قال –تعالى–" في آيتي (القدر) و(الشعراء) (تنزَّلُ) بحذف إحدى التاءين، وقال في (فصلت) (تتنزَّلُ) من دون حذف، وذلك والله أعلم أن التنزل في آية (فصلت) أكثر مما في الآيتين الأخريين؛ ذلك أن المقصود أن الملائكة تنزل على المؤمنين عند المؤمنين عند الموت لتبشرهم بالجنة، وهذا يحدث على مدار السنة في كل لحظة، ففي كل لحظة يموت مؤمن مستقيم فتتنزل عليه الملائكة لتبشره بالجنة، فأعطى الفعل كل صيغته ولم يحذف منه شيئًا، وأما آية الشعراء فإن

(١) بحوث ومقالات في اللغة (ص٢٧)
(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨٤/١
(٣) بحوث ومقالات في اللغة، ص٢٨

التنزل فيها أقل؛ لأن الشياطين لا تتنزل على كل الكفرة، وإنما تنزل على الكهنة أو على قسم منهم، وهم الموصوفون بقوله: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ﴾، ولا شك أن هؤلاء ليسوا كثيرًا في الناس، وهم ليسوا بكثرة الأولين ولا شطرهم، بل هم قلة فاقتطع من الحدث، فقال (تنزَّلُ) بحذف إحدى التاءين. وكذلك ما في آية سورة القدر، فإن تنزل الملائكة إنما هو في ليلة واحدة في العام، وهي ليلة القدر، فهو أقل من التنزل الذي يحدث باستمرار على من يحضره الموت، فاقتطع من الحدث[١]".

ونموذجٌ ثانٍ لهذه الوسيلة الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة التفريق بين (توفَّاهم) و(تتوفَّاهم)، فقد وردت الصيغة الأولى في قوله –تعالى–: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [النِّسَاء : ٩٧] ، فإن حذف التاء تخفيفًا في الموضع الأول يدل على تقليل المتوفين، فقد ذكر بعض المفسرين أن المقصود هم "من قُتِل من ضعفاء كفار قريش يوم بدر[٢]"، وقد ورد في أسباب النزول أن هذه الآية نزلت في أشخاص محددين، ذلك" أنه كان نفر أسلموا بمكة مع النبيﷺ منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة، وقيس بن الوليد بن المغيرة، وأبو قيس بن الفاكه بن المغيرة، والوليد بن عقبة بن ربيعة بن عبد شمس، وعمرو بن أمية بن سفيان بن أمية بن عبد شمس، والعلاء بن أمية بن خلف الجمحي، ثم إنهم أقاموا عن الهجرة وخرجوا مع المشركين إلى قتال بدر، فلمَّا رأوا قلة المؤمنين شكوا في النبي ﷺ، وقالوا: غر هؤلاء دينهم، وكان بعضهم نافق بمكة فلما قُتِل هؤلاء ببدر قالوا، أي: قالت الملائكة لهم، وهو ملك الموت وحده: فيم كنتم؟ يقول: في أي شيء كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض، يعني: كُنَّا مقهورين بأرض مكة لا نطيق أن نظهر الإيمان[٣]".

أمَّا الموضع الثاني فالمقصود فيه جميع الكافرين؛ ولذلك جاء الفعل بتاءين دلالة على الكثرة، فقال –تعالى–: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النَّحل : ٢٧ - ٢٨]، أمَّا الموضع الثالث فالمقصود فيه جميع المؤمنين؛ ولذلك جاء الفعل بتاءين ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النَّحل : ٣٢]، " فقال في القسم الأكبر(تتوفاهم)، وقال في القسم القليل (توفاهم) بحذف إحدى التاءين، فناسب بين الفعل وكثرة الحدث[٤]".

(١) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص ١٠-١١

(٢) تفسير مجاهد، ص٢٨٩

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان ٤٠١/١، وينظر: تفسير الطبري ٣٦٨/٧، وتفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٣٣٤/٣-٣٣٥، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧٢/٢- ١٧٣

(٤) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص ١١

المطلب الخامس: استعمال الصيغة الفعلية (أفْعَلَ) مقابل (فعَّل).

في بعض السياقات القرآنية تستعمل صيغة (أفعَل) للدلالة على قلة زمن الحدث، بينما تستعمل (فعَّل) للدلالة على طول مدة الحدث، "ومنه استعمال (نجَّي) و(أنجَى)، فإن الملاحظ أن القرآن الكريم كثيرا ما يستعمل (نجَّى) للتلبث والتمهل في التنجية، ويستعمل (أنجَى) للإسراع فيها، فإن (أنجَى) أسرع من (نجَّى) في التخلص من الشدة والكرب... ومن أمثلة ذلك قوله –تعالى–: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٩ - ٥٠] ، فإنه لما كانت النجاة من البحر لم تستغرق وقتًا طويلًا ولا مكثًا استعمل (أنجى) بخلاف البقاء مع آل فرعون فإنه استغرق وقتًا طويلًا ومكثًا فاستعمل له (نجَّى)، ونحو قوله –تعالى– في سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [العَنكَبُوت: ٢٤]، فإنه لم يذق حرها، وإنما كانت بردا وسلاما عليه، فاستعمل (أنجاه)، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾ [الإسْرَاء: ٦٦ - ٦٧] ، وقوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العَنكَبُوت: ٦٥] ،وقوله –تعالى–: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [يُونُس: ٢٢ - ٢٣] ، فقال –تعالى– في آيتي الإسراء والعنكبوت (نجَّاكم)، و(نجَّاهم)، وقال في آية يونس (نجَّاهم)، وذلك أن الأمر في يونس أشد، فإنه ذكر أن ريحًا عاصفًا جاءتهم وهم في الفلك وأن الموج جاءهم من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم، وأنهم عاهدوا الله لئن أنجاهم ليكونن من الشاكرين، ولم يتعهدوا في الحالتين الأخريين. وهذه الحالة تتطلب الإسراع في نجاتهم وعدم المكث فيما هم فيه، فقالوا: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾، وقال –تعالى–: ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ﴾. أمَّا في الإسراء فقد قال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ﴾، فلم يحدد نوع الضر ولا شدته، فقد يكون خفيفًا وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ﴾ ولم يقل: **(أصابكم)**، والمس أخف من الإصابة، فاحتمل ذلك المكث في البحر أكثر ممَّا في يونس فقال: (نجَّاكم)، وأمَّا في العنكبوت فلم يذكر أنه أصابهم مكروه أو مسهم ضر، وإنما هي حالة خوف تعتري راكب البحر، فيدعو لنفسه بالنجاة، فقال (نجاهم). فاستعمل (أنجَى) للإسراع في النجاة، واستعمل (نجَّى) لما فيه مكث وتمهل[1]".

(١) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص ٦٦-٦٧

النتائج :

أثبت البحث أن ثمة أنماطًا تركيبية تدل على التقليل في مقابل أنماط تركيبية أخرى تدل على التكثير، وأن الأمر ذاته ينطبق على البنى الصرفية، وأن الأمر في هذه التفرقة مرتبط تمام الارتباط بالقرائن والسياقات، وأن النص القرآني المعجز يُعَدُّ نموذجًا لغويًّا مثاليًّا فائق الدقة بل معجزًا في هذا الميدان، ويمكن عرض النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

أولًا: تُعدُّ خصيصة الميل إلى التفريق والتخصيص من أهم خصائص اللغة العربية، وتنطبق هذه الخصيصة على المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، بل إننا نجد أن هذه الخصيصة قد رُوعيت أيضًا في الرسم الإملائي والرسم العثماني الخاص بكتابة القرآن الكريم، ومن تطبيقات هذه الخصيصة في القرآن الكريم الفروق التركيبية والصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة.

ثانيًا: يُعدُّ الاستبدال بين أداتي الشرط (إذا)، و(إن) من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وقد أكد هذا المظهر التفريقي ورود كثير من آيات القرآن الكريم مشتملة على أسلوبي شرط، يبدأ الأول بـ(إذا)، ثم يأتي الثاني بـ(إن)، وعند التدقيق في سياق الكلام ومضمونه نجد أن كل أداة جاءت مناسبة لما صُدِّرت به في ضوء دلالتي القلة والكثرة، كما وردت (إذا) منفردة في بعض الآيات القرآنية دالة على الكثرة، وكذلك وردت (إن) منفردة في بعض الآيات القرآنية دالة على القلة، وقد تصل دلالة القلة إلى درجة العدم، فتتحول دلالة التقليل إلى دلالة النفي.

ثالثًا: التغاير بين التذكير والتأنيث –بشكل غالب وبصور متنوعة في اللغة العربية – وسيلة تركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة، فالتذكير للتقليل والتأنيث للكثرة، ويؤكد ذلك تنوع الأنماط التركيبية المندرجة تحت هذه الوسيلة التفريقية في الاستعمال القرآني، ويدل ذلك التنوع على الإعجاز التركيبي العجيب والفريد للقرآن الكريم الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت : ٤٢].

رابعًا: يُعدُّ الاستبدال بين تذكير الفعل وتأنيثه في مواضع جواز الذكير والتأنيث من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وقد أكدت السياقات القرآنية للمتشابهات القرآنية الواردة بهذا النمط الاستبدالي ذلك، ونحاة الكوفة هم أول من بدأ الإشارة إلى هذا الملمح التركيبي الدلالي، ورائدهم في ذلك الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، وثعلب، مستدلين في ذلك بالسياق الداخلي والسياق الخارجي على حد سواء، ومراعاة الأسلوب القرآني لهذه القاعدة التفريقية في أكثر من موضع، وقد أوضحت دراسة هذا المبحث أيضًا أن دلالة تأنيث الفعل على التقليل قد تنصب على المسند إليه، فتفيد تقليل عدده، وقد تنصب على الحدث، فيفيد تقليل زمنه ومدته.

خامسًا: تَدلُّ سياقات مواضع ورود اسمي الإشارة (ذلك، وتلك) مع المشار إليه الواحد في القرآن الكريم على أن غرض هذا التمايز التركيبي هو التفريق بين القلة والكثرة، فيأتي اسم الإشارة المذكر للدلالة على قلة المشار إليه، ويأتي اسم الإشارة المؤنث للدلالة على كثرة المشار إليه، ولم يطبق النحاة الكوفيون نظريتهم التحليلية الدلالية التي تفرق بين التذكير والتأنيث تفريقًا يمايز بين دلالتي القلة والكثرة في هذه المواضع؛ إذ يفسر الفراء اختلاف عنصري الإحالة بين التذكير والتأنيث في الآيات القرآنية التي تمثل شواهد هذه الظاهرة التركيبية بجواز التناوب بين (ذلك) و(تلك) في الاستعمال اللغوي إذا لم يُذكَر مصدر الفعل؛ إذ يجوز تأويل هذا المصدر تارة بمؤنث، وتارة بمذكر، وفي حدود علمي واطلاعي لم يلتفت النحاة القدماء إلى هذه الظاهرة التركيبية الدلالية، وإنما التفت إليها من اللغويين المحدثين الدكتور فاضل السامرائي.

سادسًا: يُعدُّ التمايز في الإحالة إلى اسم الجنس الجمعي بين التذكير والتأنيث أيضًا من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وقد أكدت النماذج القرآنية ذلك التمايز التركيبي الدلالي، وقد اختلفت آراء النحاة في تفسير هذا التمايز وتعليله، فمنهم من قال بحمل اسم الجنس الجمعي على معنى المفرد، ومنهم من ذهب إلى أن اسم الجنس الجمعي يذكر ويؤنث، فيُذكَّر باعتبار اللفظ، ويُؤنَّث باعتبار المعنى. ولم يلتفت إلى تلك الغاية الدلالية من التفريق بين التذكير والتأنيث في هذا النمط من الإحالة إلا بعض المحدثين.

سابعًا: يُعدُّ التمايز في الإحالة إلى جمع التكسير بين التذكير والتأنيث أيضًا من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وقد أكدت النماذج القرآنية ذلك التمايز التركيبي الدلالي، ومن ذلك الإحالة إلى لفظ (الأنعام)، فقد وردت في جميع مواضعها من القرآن الكريم بالتأنيث إلا في موضع واحد، وقد اختلفت آراء النحاة في تفسير هذا التمايز وتعليله، وخاصة موضع تذكير الإحالة إليه، فمنهم من قال بأن (الأنعام) في بعض لغات العرب لفظ مفرد مقتضٍ معنى الجمع، ومنهم من جعل (الأنعام) تتضمن معنى مفردها المذكر (النعم)، وذهب بعضهم إلى تضمين الضمير المذكر العائد إلى مؤنث معنى التركيب (ما ذكرناه)، وبعضهم يرى أن لفظ (الأنعام) اسم جنس يذكر ويؤنث. وذهب فريق إلى أن الضمير المذكر عائد على لفظ (بعض) المقدر قبل الأنعام، وهذا الرأي هو الذي يفرق بين القلة والكثرة من خلال التذكير والتأنيث، بل ذهب فريق منهم إلى أن الضمير يعود إلى الفحل، وهو رأي من الغرابة بمكان، وقد توصل الباحث من خلال استقراء مواضع الإحالة إلى هذا اللفظ والنظر في السياق الداخلي لها، أن موضع التذكير الوحيد يعد التفاتًا من ضمير المؤنث –وهو الأصل في الإحالة إلى هذا اللفظ– إلى ضمير المذكر؛ لأن هذا الموضع يشتمل على آية باطنة ودليل على الإعجاز الإلهي في التهيئة والإعداد والصنع لكيفية استخراج اللبن من بطون الأنعام من بين الفرث والدم دون أن يتغير لونه أو طعمه، **فسبحان الخالق القدير!**

ثامنًا: يُعدُّ التمايز في الإحالة بضمير المؤنث جمعًا بدلًا من إفراده أيضًا من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، ويندرج تحت هذا النمط التركيبي صورتان، وهما: استعمال نون النسوة مقابل الضمير

المستتر (هي)، والإحالة إلى الجمع بضمير المؤنث جمعًا (هن) مقابل إفراده (ها)، وقد أشار نحاة الكوفة إلى هذا التمايز التركيبي الدلالي، كالفراء، وابن الأنباري، وتابعهم على ذلك أكثر المفسرين.

تاسعًا: يُعد التمايز في الإحالة إلى الاسم الموصول المشترك بين إفراد الضمير وجمعه من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وقد أكدت السياقات القرآنية للمتشابهات القرآنية الواردة بهذا النمط الاستبدالي ذلك، وقد التفت إلى ذلك الخطيب الإسكافي والكرماني والسيوطي معتمدين على السياق الخارجي ممثلا في أسباب النزول.

عاشرًا: يُعدُّ استعمال الاسم الموصول المختص (الذي) مقابل الاسم الموصول المشترك (من) من الوسائل التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، وكذلك استعمال الاسم الموصول المشترك مقابل الاسم الموصول المختص، وكذلك استعمال (مِن) التبعيضيَّة مقابل لفظ (كثير).

أحدَ عشرَ: يُعدُّ التَّعبير بالجمع السالم مقابل جمع التكسير من الوسائل الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم، فقد ذهب النحاة إلى أنه إذا كان للمفرد جمعان: جمع مذكر سالم، وجمع تكسير؛ فإن جمع المذكر السالم يفيد القلة، بينما يفيد جمع التكسير الكثرة، وإذا لم يكن مع جمع المذكر السالم جمع تكسير فإنه يستعمل للقلة والكثرة، ويفرق بين هاتين الدلالتين السياق الذي ورد فيه، وكذلك يفرق بين هاتين الدلالتين مجيء جمع التكسير تارة على صيغة من صيغ جموع القلة وتارة على صيغ من صيغ جموع الكثرة.

ثانيَ عشرَ: من الوسائل الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة في القرآن الكريم أيضًا حذف إحدى تاءي الفعل المضارع المبدوء بتاءين: تاء الفعل وتاء المضارعة وإثباتهما، فالحذف يدل على التقليل، بينما يدل إثباتهما على التكثير، وكذلك فإن التعبير بالصيغة الفعلية (أَفْعَلَ) تدل على التقليل مقابل (فعَّل) التي تدل على التكثير.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

١. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، وثقه وعلق عليه وحيد عبد السلام بالى، ومحمد زكي عبد الديم، دار ابن رجب للنشر والتوزيع- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث مع الحكم للعلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤. أساس البلاغة، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٥. أسباب نزول القرآن، للواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ

٦. أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، للكرماني (ت نحو ٥٠٥ هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، د.ت.

٧. إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٢ م

٨. الأصول في النحو، لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٩. الأضداد، لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٠. إعجاز القرآن للباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧م

١١. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ - ٢٠٠٦م

١٢. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٣. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
١٥. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
١٦. باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، للنيسابوري (ت بعد ٥٥٣هـ)، تحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م
١٧. البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، د. ط، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م.
١٨. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ–١٩٨٢م .
١٩. البرهان في علوم القرآن البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م
٢٠. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادى (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الأجزاء الأول والثاني والثالث: ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، الجزءان الرابع والخامس: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، الجزء السادس: ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م
٢١. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتابة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبيدي، تحقيق جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١م).
٢٣. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
٢٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٢٥. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.

٢٦. التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، لصدر الأفاضل الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧ هـ)، تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م
٢٧. تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م
٢٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، الأجزاء الخمسة الأولى دار القلم، دمشق– سوريا، وبقية الأجزاء طبعة دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع– المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنوات مختلفة.
٢٩. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جُزَيّ (ت ٧٤١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ
٣٠.التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
٣١. تفسير ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ
٣٢. تفسير ابن كمال باشا، لابن كمال باشا الرومي الحنفي (ت ٩٤٠ هـ في القسطنطينية)، تحقيق ماهر أديب حبوش، مكتبة الإرشاد، إسطنبول – تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م
٣٣. التفسير البسيط، للواحدي (ت ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
٣٤. تفسير البغوي (ت ٥١٠هـ) (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر ، وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م
٣٥. تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل الدين البيضاوي) ، تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ
٣٦. تفسير الثعالبي (ت ٨٧٥هـ) (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ
٣٧. تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م
٣٨. تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (ت ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ

٣٩. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)، للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ

٤٠. تفسير الطبري (٣١٠هـ) (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، د. عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

٤١. تفسير القرآن الثري الجامع في الإعجاز البياني واللغوي والعلمي ، د. محمد الهلال، موقع التفسير: https//:tafsiralthary.com

٤٢.تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زَمَنِين المالكي (ت ٣٩٩هـ) تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة – ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة – مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م

٤٣.تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة – ١٤١٩ هـ

٤٤. تفسير القرآن، للسمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

٤٥. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

٤٦.تفسير الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) (تأويلات أهل السنة) ، تحقيق د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م

٤٧.تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، للنسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

٤٨. تفسير النيسابوري(ت ٨٥٠هـ) (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ

٤٩. تفسير مجاهد (ت ١٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م

٥٠. تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، تحقيق عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٣ هـ

٥١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ .

٥٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، إشراف محمد عوض مرعب، علق عليها عمر سلامي وعبد الكريم حامد، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

٥٤. التيسير في التفسير للنسفي (ت ٥٣٧هـ)، تحقيق ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، اسطنبول – تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٥٥. جموع التكسير في القرآن الكريم، رؤية جديدة في قواعد الصيغ وتفسير الشواذ، د. مفرح السيد سعفان، دار بلنسية للنشر والتوزيع، شبين الكوم، المنوفية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٦. الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م

٥٧. الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

٥٨. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

٥٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.

٦٠. دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.

٦١. دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل (دراسة بيانية في القرآن الكريم)، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، ٢٠١٦م.

٦٢. درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق د< محمد مصطفى آيدين جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٦٣. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٩٥٠م.

٦٤. ديوان الحطيئة، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة ، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٦٥. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦٦. ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م

٦٧. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه ووقف على طبعه بشير يموت، المكتبة الأهلية في بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٢هـ– ١٩٣٤م

٦٨.ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

٦٩. ديوان تأبط شرًا، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان–، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

٧٠. ديوان حسان بن ثابتﷺ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

٧١. ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

٧٢. ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، مراجعة محمد جبار المعيبد، جمع وتحقيق شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة– العراق، الطبعة الأولى– ١٩٧٢م.

٧٣. ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عَدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

٧٤. رسائل في اللغة، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ)، قرأها وحققها وعلق عليها الدكتور وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٧٥. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٧٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٧٧. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٧٨. شرح أبيات مغني اللبيب، صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ)، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (الجزء ١ – ٤) الثانية، (الجزء ٥ – ٨ الأولى)، (١٣٩٣هـ– ١٤١٤هـ).

٧٩. شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٨٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨١. شرح التصريف، للثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٨٢.شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

٨٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٨٤. شعر الصَّلَتان العَبْدِيّ (من شعراء البحرين في العصر الأموي) جمع وتحقيق ودراسة شريف راغب علاونة، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م

٨٥.شعر عُروة بن حِزَامٍ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب، نشر في مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، العدد الرابع، حزيران ١٩٦١م

٨٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٨٧. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، لابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ)، حققته وقدمت له: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٨٨.العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، بدون تاريخ.

٨٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٩٠. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص ١٥٣

٩١. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تصنيف الإمام الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٩٢. فضائل القرآن للفريابي (ت ٣٠١هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

٩٣. كتاب الأفعال، تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، إعداد حسين محمد محمد شرف، مراجعة د. محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٩٤. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٩٥. الكتاب، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٩٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ .

٩٧.كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء . المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

٩٨. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٩٩. اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

١٠٠. لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ

١٠١. لطائف الإشارات (تفسير القشيري) (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة الثالثة، د.ت.

١٠٢. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٠٣. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان- الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م

١٠٤. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة،١٣٨١هـ.

١٠٥. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٦. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، تأليف سباتينو موسكاتي وآخرين، ترجمه وقدم له د. مهدي المخزومي، ود. عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٠٧. المذكر والمؤنث، لأبي بكر، الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

١٠٨. مراعاة المقام في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن كثير، دمشق- سورية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، ص٢٨- ٢٩

١٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)

١١٠. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ

١١١. المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عَمَّان، الأردن، ٢٠٠٢م.

١١٢. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١١٣. معانى القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م

١١٤. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

١١٥. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ

١١٦. معاني القرآن، للفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١١٧. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣-٢٠٠٣م.

١١٨. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

١١٩. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٢٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
١٢١. المفصل في علم العربية، للزمخشري (ت٥٨٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة،، دار عمار، عمَّان– الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٥٢هـ– ٢٠٠٤م.
١٢٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
١٢٣. المقتضب، للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م.
١٢٤. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، لأبي جعفر الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د.ت
١٢٥. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .
١٢٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري الوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م
١٢٧. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
١٢٨. نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، لأبي أحمد الكَرَجي القصاب (ت قريبًا من ٣٦٠ هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار ابن القيم بالدمام – دار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
١٢٩. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٣٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
١٣١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر. د.ت.
١٣٢. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ

١٣٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

ثانيًا: البحوث العلمية

١٣٤. أثر تذكير الفعل وتأنيثه في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة" (دراسة تحليلية لنماذج من الأفعال القرآنية)، إيمان شعبان جودة البحيري، المجلة العلمية بكلية الآداب –جامعة طنطا، العدد ٥٨، يناير ٢٠٢٥م.

ثالثًا: الرسائل العلمية

١٣٥. أدوات التقليل والتكثير في العربية (دراسة دلالية نحوية)، عماد محمد محمود البخيتاوي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق،١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

١٣٦. التقليل والتكثير في العربية: دراسة نحوية تطبيقية، عزة علي الشدوي الغامدي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ–١٤٢٧هـ

١٣٧. (رُبَّ) بين التقليل والتكثير: دراسة في النحو والدلالة، كمال سعد أبو المعاطي، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الإصدار الرابع، المجلد ١٢، العدد ٢٢، ٢٠٠٤م.

(فهرس الموضوعات)

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية.	١
ملخص البحث باللغة الإنجليزية.	٢
المقدمة .	**(٣-٩)**
أهمية الدراسة .	٣
أسباب اختيار الموضوع.	٣
إشكالية الدراسة.	٤
فرضية الدراسة.	٤
تساؤلات الدراسة.	٤
منهج الدراسة.	٤
الدراسات السابقة.	٥
خطة البحث.	٨
التمهيد .	**(٩-١٣)**
أولًا: دلالة القلة والكثرة.	٩
ثانيًا: خصيصة ميل العربية إلى التفريق والتخصيص.	٩
المبحث الأول **الفروق التركيبية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة**	**(١٤-٤٣)**
المطلب الأول: استعمال أداة الشرط (إن) مقابل (إذَا).	١٤
المطلب الثاني: التذكير مقابل التأنيث.	١٧
أ- تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث مقابل تذكيره.	١٧
ب- الإحالة باسم الإشارة المذكر مقابل اسم الإشارة المؤنث.	٢٤
ج- الإحالة إلى اسم الجنس الجمعي بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث.	٢٦
د- الإحالة إلى جمع التكسير بالضمير المذكر مقابل الضمير المؤنث.	٢٨
المطلب الثالث: الإحالة بضمير المؤنث جمعًا بدلًا من إفراده	٣٥
أ- اختيار نون النسوة مقابل (هي) (ضمير المفردة المؤنثة الغائبة).	٣٥

ب- الإحالة إلى الجمع بضمير المؤنث جمعًا (هن) مقابل إفراده (ها).	٣٥
المطلب الرابع: الإحالة إلى الاسم الموصول المشترك بإفراد الضمير مقابل جمعه.	٣٧
المطلب الخامس: استعمال الاسم الموصول المختص (الذي) مقابل الاسم الموصول المشترك.	٤٠
المطلب السادس: استعمال الاسم الموصول المشترك مقابل الاسم الموصول المختص (الذين).	٤٢
المطلب السابع: استعمال (مِن) التبعيضيَّة مقابل لفظ (كثير).	٤٣
المبحث الثاني **الأضداد المعبرة عن التقليل والتكثير**	**(٤٤- ٦٠)**
المطلب الأول: استعمال (رب) وما ينوب عنها للقلة والكثرة	٤٤
المطلب الثاني: استعمال (قد) للقلة والكثرة .	٥٦
المطلب الثالث: التنكير للدلالة على التقليل والتكثير.	٥٩
المبحث الثالث **الفروق الصرفية للتفريق بين دلالتي القلة والكثرة**	**(٦١- ٦٨)**
المطلب الأول: استعمال الجمع السالم مقابل جمع التكسير.	٦١
المطلب الثاني: استعمال جمع القلة مقابل جمع الكثرة.	٦٤
المطلب الثالث: استعمال اسم الفاعل مقابل صيغة المبالغة.	٦٥
المطلب الرابع: حذف إحدى تاءي الفعل المضارع المبدوء بتاءين مقابل إثباتهما.	٦٦
المطلب الخامس: استعمال الصيغة الفعلية (أَفْعَلَ) مقابل (فعَّل).	٦٨
الخاتمة	٦٩
قائمة المراجع والمصادر	٧٢